جامعة محمد بوضياف– المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية (2011-2016)

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: استراتيجية وعلاقات دولية

إعداد الطالب:

نجاة كوز

إشراف الأستاذ:

أ. ساعد طيابية

السنة الجامعية: 2015-2016

بِسمِ اللهِ الرَحمَنِ الرَحِيم

﴿وَمَا تَوفِيقِي إِلَا بِاللهِ عَلَيهِ تَوَكَلتُ وَإِلَيهِ أُنِيب﴾

صدق الله العظيم

سورة هود (أية ٨٨) .

إهـــــــــــــــــــــــــــــداء

إلى الغالية سر وجودي وبسمتي. . .أمي.

إلى من تعبت وربتني وسهرت وأفنت عمرها . . . أمي.

إلى التي تزهوا حياتي ببسمتها وينبوع الصبر والتفاؤل والأمل. . . أمي.

إلى من تملك جنةً تحت قدميها . . . أمي.

إلى من أفتخر باسمه. . . أبي.

إلى من يترقبون نجاحي وتقدمي. . . إخوتي سليم، عبد المالك وبشرى.

إلى كل عزيز على قلبي.

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي. . . أصدقائي.

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد .

نجاة كوز

شكـــــــــــــــر وتقديـــــــــــــــر

الشكر دائما وأبدا الله عز وجل على ما تفضل به وتنعم في تيسير هذا البحث.

كما أتقدم بخالص الشكر على المشرف على هذه الرسالة الأستاذ **طيابية ساعد** الذي كان لتوجيهاته

القيمة وملاحظاته السديدة الأثر الأكبر في أن يكون هذا العمل الأكاديمي بالوجه الذي أصبح عليه.

والشكر الموصول للأساتذة الأفاضل في لجنة المناقشة الذين خصصوا كثيرا من وقتهم الثمين في قراءة

الرسالة ووضع الملاحظات الحكيمة التي أثرت الدراسة وعلى تكرمهم بمناقشة البحث.

الشكر لكل معلمي وأساتذتي في كل مراحل الدراسة

الشكر لكل من علمني حرفا.

مقدمة الدراسة

بعد الثورة الإيرانية عام 1979م، وما خلفته من تغير أساسي وجذري في سياسة إيران الخارجية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، انتقلت إيران من مرحلة المدافع عن المصالح الغربية في المنطقة، إلى دولة تتبع سياسة إسلامية مستقلة بعيدا عن المحاور والتحالفات، وطرحت هذه الثورة أفكار جديدة اتصفت بخصوصية وتوجهات مغايرة ومختلفة، لما ظل سائدا في البيئة الإقليمية والدولية على حد سواء.

وبالمقابل اعتبرت هذه الثورة وما لحقها من متغيرات على الساحة الدولية بالعموم والمنطقة العربية بالخصوص نقطة تحول جديدة في نظرة إيران لعلاقاتها الخارجية وكيفية بلورة سياسة خارجية تمثل ردة فعل قوية على السياسة الخارجية التي اتبعها الشاه، حيث ألغت الدور الذي وضعه لإيران بهدف حماية المصالح الغربية، كل هذه التحولات توحي بأن إيران تمضي وبشكل تدريجي نحو التحول إلى دولة تشارك في تشكيل بنية منطقتها، وكذا اعتمادها مبادئ جديدة تجاه الدول العربية المجاورة التي تتشارك معها في نفس القيم.

وتعتبر المنطقة العربية مسرحا دائما لتفاعلات القوى الإقليمية والدولية وتضارب مصالحها ومعقد تحالفاتها، وهو ما انعكس على دول المنطقة وعلاقاتها البينية، التي شهدت منذ مطلع العقد الأخير تحولات وتغيرات إستراتيجية مست كيانات عديدة ، نتيجة لصراع الأدوار إقليميا ودوليا بفعل البعد الإستراتيجي للمنطقة.

هذه الأهمية جعلت المنطقة العربية في مركز اهتمام صانع القرار الإيراني عبر المراحل التاريخية المختلفة، نظرا للقرب الإقليمي والتواصل الاجتماعي، ونظرا أيضا للأهمية الإستراتيجية للمنطقة اقتصاديا وأمنيا بالنسبة للجمهورية الإيرانية، وقد تباين التفاعل الإيراني مع المنطقة بين الصراع والتعاون وإن كان الطابع التصارعي هو الغالب، بسبب توجهات الهيمنة الإقليمية من الطرفين

بعد الثورة تغيرت توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية، وتغيرت الأساليب المختلفة لتجسيد هذه التوجهات ، لكن لم يتغير الاهتمام و لم تهتز مركزية المنطقة في إدراك صانع القرار في إيران، وذلك لكون المنطقة تشهد مشاريع دولية متعاقبة وتحولات متتالية.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الموضوع محل الدارسة من خلال الأهداف العلمية والعملية التي يسعى إلى تحقيقها:

أولا-الأهمية العلمية:

هذا العمل يبحث في حقل السياسة الخارجية، والذي يعتبر أحد ميادين الدارسات الأكاديمية التي تُكون علم العلاقات الدولية، إذ يشتمل حقل السياسة الخارجية على مجموعة مقاربات ونظريات تحاول تفسير سلوك الفواعل الدولية في القضايا والمناطق المختلفة و هذا ما سيعتمد عليه البحث، إذ سيحاوَل دارسة تفسير المقتربات النظرية المختلفة للسلوك الإيراني الخارجي، واعتماد مقاربات تحليلية تعتمد على نظرية الدور (The Role Theory)، وتوظيفها في تحليل الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة العربية، من خلال ما تقدمه هذه المقاربة من مفاهيم ومتغيرات، من أجل تقديم تفسير علمي ومنهجي يجيب على تساؤلات الدراسة، ومن هنا تكمن الأهمية العلمية للبحث موضوع الدارسة.

ثانيا-الأهمية العملية:

تأتي أهمية الموضوع العملية من خلال أن الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية خصوصا أصبحت اليوم بمثابة مسرح للتفاعلات الدولية، ونظرا لأن إيران جزء من المنطقة وترتبط معها بعلاقات حضارية وتاريخية واجتماعية واقتصادية، و لكون إيران أصبحت في العقد الأخير فاعل إقليمي ذو ثقل ومركز محوري في المنطقة العربية بسبب حضورها في

عديد الملفات والقضايا، من هنا تبرز الأهمية العملية لهذا البحث الذي يحاول دارسة تأثير العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، ليتضح لنا محدداتها ومرتكزاتها، وعناصر تنفيذها، و كذلك انعكاساتها المختلفة، من اجل تقديم فهم اكبر واشمل لهذا السلوك.

مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات اختيار الموضوع الذاتية والموضوعية في النقاط التالية:

- محاولة قياس مدى تأثر السياسة الخارجية الإيرانية بالعوامل العقائدية، في ظل وجود الكثير من العوامل الأخرى خاصة منها المصلحية والاقتصادية بالدرجة الأولى، وذلك من خلال معرفة مدى تأثير هذه الإنتمائات لاسيما لدى صانع القرار الإيراني وصياغة سلوكياته الخارجية تجاه الدول العربية.

- ندرة الدراسات والبحوث الأكاديمية السابقة التي تناولت دراسة جانب تأثير العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية المجاورة لها، التي تتشارك في نفس الدين (الإسلامي) وتختلف في المذهب (الشيعة والسنة) نظرا لسرعة المتغيرات والأحداث فيها خاصة في ظل الأحداث الراهنة على الساحة العربية.

- معرفة تأثير العامل المذهبي في تحديد العلاقات الإيرانية العربية، هل هي علاقات تعاونية أم علاقات هيمنة ومحاولة توسع وانتشار.

إشكالية الدراسة: الإشكالية الرئيسية للدراسة تدور حول:

- كيف يؤثر العامل المذهبي في تحديد السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية بعد 2011؟

كما تناولنا أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي :

- كيف يصاغ القرار الخارجي الإيراني في ظل الاعتبارات المذهبية ؟
- فيما تتمثل أهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية؟
- ما هي طبيعة النفوذ الإقليمي الإيراني، وفيما إذا كان بهدف تصدير الثورة (أي ذي طابعٍ أيديولوجي) أم أنّه يرتبط باعتبارات القوة والمصالح القومية الإيرانية؟
- ما هو مستقبل الدور الإيراني في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة العربية؟

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي :

- العامل المذهبي يؤثر بشكل كبير في صنع السياسة الإيرانية الخارجية تجاه الدول العربية.
- إن تباين الإدراك لما تمثله إيران في المنطقة ساهم في تمدد الدور الإقليمي الإيراني.
- إن الموقف الإيرانى من التحولات في المنطقة العربية زاد من الانعكاسات السلبية على العلاقات الإيرانية العربية.
- يمكن أن يشكل العامل التاريخي والديني المشترك إضافة إلى الجوار الجغرافي عوامل مساعدة على التعاون والاندماج بين إيران والدول العربية في شتى المجالات.

حدود الدراسة:

أ- الحدود الزمانية للدراسة:

على اعتبار أن إيران والدول العربية تتقاسم إقليم جغرافي واحد فهذا جعل العلاقات بينهما ذات جذور تاريخية قديمة جدا، وقد شهدت إيران تحولات عديدة انعكست على توجهات سياستها في المنطقة العربية خاصة بعد الثورة الإسلامية، وبالنسبة للبحث

فهو ينطلق في تتبعه لتأثير العامل المذهبي على السياسة الخارجية الإيرانية وتوجهاتها حيال المنطقة العربية منذ 2011 إلى غاية 2016 ، ومرد ذلك هو أهمية الأحداث التي شهدتها هذه السنة من تحولات في المنطقة وعلى رأسها أحداث الثورات العربية، التي كان لها تداعيات كبيرة في المنطقة، ثم رفع العقوبات على البرنامج النووي الإيراني، وأخيرا تشنج العلاقات الإيرانية السعودية والتي وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما.

ب- الحدود المكانية للدراسة:

يعالج موضوع الدراسة تأثير العامل المذهبي في السلوك الإيراني الخارجي تجاه المنطقة العربية، ما يجعل الحدود المكانية مجزأة بين منطقتين إيران والمنطقة العربية التي تمتد من مصر إلى سواحل الخليج العربي ووصولا للمغرب العربي، وستعتمد الدارسة على التركيز على المناطق التي تشهد نشاطا كثيفا للسياسة الخارجية الإيرانية حاليا، وهي الخليج العربي والعراق ومنطقة الهلال الخصيب.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن البحث العلمي يفرض على الباحث الاستعانة بالمناهج العلمية لتأكيد الفرضيات أو نفيها، من أجل ضمان علمية النتائج، وقد اعتمد البحث على جملة من المناهج في إطار التكامل المنهجي:

اعتمدت هذه الدراسة أولا على المنهج التاريخي الذي يعمل على جمع الحقائق وترتيبها ومن ثم يساعد في تحليل الأحداث التاريخية وتفسيرها، تلك التي جرت في هذه الحقبة الزمنية التي تتعلق بالعلاقات بين الطرفين. وكذلك المنهج التحليلي الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا موضوعيا دقيقا من خلال توضيح خصائصها كيفيا وكميا، وذلك في وصف الأحداث التي تتابعت على إثر المتغيرات الإقليمية خصوصا في الساحة

العربية، ثم توظف الدراسة منهج النظم لدى "ديفيد أيستون" لأنه المقترب الذي ينسجم مع مجمل الأهداف المراد مناقشتها في الجوانب المتعلقة بالمتغيرات الداخلية والإقليمية (كمدخلات)، وكيفية تنامي التوجهات السياسية لدى صناع القرار في إيران (كعملية)، وبالتالي التعرف على أثر ذلك على التداعيات الإقليمية والدولية (كمخرجات)، وتوضيح مستقبل العلاقات الإيرانية– العربية المتبادلة على ضوء المتغير المذهبي الإيراني (كتغذية رجعية).

أدبيات الدراسة:

هنالك عدة دراسات ومؤلفات تناولت مواضيع قريبة من موضوع دراستنا هذا فمثلا قدمت الدكتورة نيفين عبد المنعم مسعد كتاب تحت عنوان "صنع القرار في إيران والعلاقات العربية– الإيرانية" الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية حيث تناولت أهم مؤسسات صنع القرار في إيران وتأثيراتها على التوجهات العامة للسياسة الخارجية.

أيضا ما قدمه لنا الدكتور وليد عبد الحي "دراسة استشرافية عن مستقبل مكانة إيران الإقليمية في سنة2020" استخدم فيها إحدى أهم تقنيات الدراسات المستقبلية ليتمكن من رسم ملامح السيناريو المحتمل لهذا البلد الإسلامي.

كما قدم الدكتور أحمد نوري النعيمي كتاب بعنوان "السياسة الخارجية الإيرانية 1979–2011" ذكر فيه كيف تؤثر السياسة الداخلية الإيرانية على السياسة الخارجية خاصة تجاه الدول الإسلامية.

هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في كونها تدرس جانب مهم وهو الجانب المذهبي و دوره في صنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العالم العربي في الفترة المهمة الممتدة من2011 إلى غاية 2016، كما سنقدم تصورا لمستقبل العلاقة بينهما وفقا لتحليل الأحداث الراهنة على الساحة العربية.

مصطلحات الدراسة:

تتضمن الدراسة مجموعة من مفاهيم تعتبر مفتاح لفهم مقاصدها وتحليلاتها ، لعل من أبرزها المصطلحات التالية:

1- الدور الإقليمي (Regional Role): يقصد بالدور مجموعة السلوكيات المتوقعة، والمرتبطة بوظيفة معينة، فنجد مفهوم الدور من تلك الوظيفة التي تقوم بها الدولة في محيطها، ومن ثم فإن العلاقة بين دور الدولة أو الوحدة السياسية ومحيطها الخارجي، هي علاقة ذات أهمية محورية في تحديد دور الدولة أو الوحدة السياسية حيث إن التطورات والتغيرات التي تحدث في تلك البيئة أو المحيط الخارجي، تلقي بظلالها وتأثيراتها السلبية أو الايجابية على دور الدولة، و تهيئ له الفرص، وتحده بالقيود وفقا لاتجاه التغيير.[1]

2- الاصلاحيون (Reformists): تيار من النخبة السياسية الإيرانية، يدعو إلى التنمية السياسية، والحرية وتوسيع المشاركة العامة، والانفتاح في السياسة الخارجية، والتوسع في المؤسسات الديمقراطية، من أبرز رواد الإصلاحيين الرئيس الأسبق محمد خاتمي، الذي حكم في الفترة من 1997 إلى 2005، وينتشر الفكر الإصلاحي بين الطبقة الوسطى في إيران، وكذلك بين المثقفين والأكاديميين والنساء والشباب، ويؤكد على موضوعات مثل دور المجتمع المدني، والتنفيذ الكامل لنصوص الدستور، وتوسيع الحريات المدنية والسياسية والديمقراطية، كما يدعو هذا التيار إلى تقييد وتقليص سلطات المرشد، رغم إيمان أغلب أعضاءه بولاية الفقيه. [2]

[1] -منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979- 2000**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص34.

[2] فاطمة الصمادي، **التيارات السياسية في إيران**، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012 ، ص 55-56.

3- المحافظون (Conservatives): يعتبر التيار المحافظ من أبرز التيارات السياسية في إيران منذ الثورة، من خلال الأفكار التي يحملها، والتي تسعى لزيادة نفوذ المؤسسة الدينية وعلى رأسها المرشد، وجاءت التسمية بعد أن أطلقت الحركة الإصلاحية على الجناح المنافس لها تسمية المحافظين، ويعتبر هذا التيار المنافس الأشد للتيار الإصلاحي، وتقوى مع وصول أحمدي نجاد للسلطة في 2005، كما زادت قوته مع تنامي قوة وتأثير الحرس في الساحة السياسية.[1]

4- المنطقة العربية (Arabian Region): يقصد بالمنطقة العربية الإقليم الجغرافي الذي يضم الدول الناطقة باللغة العربية، وهي اثنان وعشرون دولة، (سوريا، العراق، لبنان، فلسطين، الأردن، الكويت، السعودية، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان، مصر، اليمن، الصومال، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا)، تقع المنطقة العربية بين جنوب شرق آسيا وشمال إفريقيا، ومنذ القديم كانت تعتبر مساحة صراعات وحروب، لكونها مهد الديانات (اليهودية، المسيحية والإسلام) والحضارات(السومرية، الفرعونية، البابلية..)، وأيضا غنائها بمختلف الثروات الطبيعية أهمها النفط.

تقسيم الدراسة:

قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية:

الفصل الأول: سيتم التطرق في هذا الفصل المعنون بالإطار النظري للدراسة، بداية بتحديد مفهوم السياسة الخارجية، ثم التطرق إلى نظرية الدور كإطار لتحليل السياسة الخارجية الإيرانية، كما سيتم تناول البعد الديني كعامل مؤثر في العلاقات الدولية، وأخيرا

[1] فاطمة الصمادي، المرجع السابق، ص 58.

سنحاول الإحاطة بمنطلقات وأسس نظرية ولاية الفقيه التي يرتكز عليها النظام السياسي الإيراني في بلورة سياسته الخارجية.

أما الفصل الثاني: والذي يندرج تحت عنوان محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، سنتناول فيه أهم المحددات التي تحكم سلوك الفواعل على مستوى السياسة الخارجية الإيرانية من المحددات الداخلية (الجيوسياسية، الاقتصادية، العسكرية، الحضارية، والملف النووي) و المحددات الإقليمية تجاه المنطقة العربية.

– والفصل الثالث: سيكون بعنوان السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية بعد 2011، والذي سنبين من خلاله أهم التحولات في المنطقة بعد الثورات العربية، وأيضا موقف إيران من هذه التحولات وتأثيرها على سياستها الخارجية مستقبليا لنخلص في الأخير إن كانت السياسة الخارجية الإيرانية يحكمها المتغير المذهبي في سلوكياتها اتجاه الدول العربية أم أن لها تأثيرا عرضيا لا أكثر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يندرج موضوع الدراسة ضمن مجال السياسة الخارجية التي هي أحد فروع العلاقات الدولية، والتي بدورها تعد حقلا واسعا من حقول العلوم السياسية، التي هي جزء من العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تتميز بالنسبية وعدم الإطلاق في نتائجها والسياسة الخارجية تعد الإطار العام والشامل الذي يمكننا من خلاله فهم وتفسير سلوكات مختلف الدول وتوجهاتها في مختلف مراحل اتخاذ القرارات على مستواها، على الرغم من تعقد مجالات السياسة الخارجية وتشعبها وتناقض توجهات الدول المختلفة، لذا سيتم التطرق في هذا الفصل أولا لمفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها بباقي المفاهيم المشابهة لها (العلاقات الدولية، الدبلوماسية، الإستراتيجية)، ثم سنتناول نظرية الدور كإطار لتحليل السياسة الخارجية الإيرانية، وأخيرا سنبين مكانة العامل الديني في العلاقات الدولية.

يتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: نظرية الدور كإطار لتحليل السياسة الخارجية الإيرانية.

المبحث الثالث: البعد الديني في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

عادة ما يذهب الكثير من المهتمين بالعلاقات الدولية إلى أن السلوكيات والتصرفات التي تمارس خارج إقليم الدولة يطلق عليها اصطلاح السياسة الخارجية، وبواسطة هذا النوع من التصرفات، تدخُل الدولة في شبكة من الارتباطات والعلاقات متعددة الأوجه والمواضيع مع أطراف خارجية أخرى بغية تحقيق مجموعة من الأهداف، ذلك أن السلوكيات الخارجية للدول من حيث موضوعها أصبحت أكثر تنوعا وتعقيدا وترابطا كلما زادت عوامل الاعتماد المتبادل بين فواعل النظام الدولي، حيث أصبحت السياسة الخارجية متعددة الأبعاد والمظاهر ومرتبطة في غالب الأحيان بكافة مجالات حياة المجتمع. ومع تعدد الاهتمامات والمشاكل العالمية وازدياد عدد الوحدات السياسية المُشَكلة للمجتمع الدولي، زادت أهمية وتعقيد السياسة الخارجية في آن واحد. [1]

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

تعددت وتناقضت الآراء والتصورات حول تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية عند علماء السياسة، وبذلك فقد تعددت أيضا تعريفات الباحثين حولها:

يعرفها **هارتمن** (Hartmann) على أنها: << تقرير منتظم بالمصالح الوطنية المنتقاة بشكل مقصود >>.[2]

أما **تشارلز هيرمن** (Charles Hermann) فيعرف السياسة الخارجية على أنها: <<غاية مقصودة أو برنامج لمواجهة مشكلة، يضعه صناع السياسة السلطويون (أو ممثلوهم) يوجه نحو الوحدات الموجودة خارج الاختصاص السياسي لصناع السياسة، ويمكن أيضا القول

[1] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر: دار هومة للنشر، 2012، ص14-15.

[2] Vinay Kumar Malhotra, **International Relations**, New Delhi: Anmcel Publications, 1993, p195

بأنها برنامج (خطة) مصممة لمواجهة بعض المشاكل أو متابعة إنجاز بعض الغايات التي تستلزم أنشطة موجهة نحو الوحدات الخارجية، ويفترض أن يحدد البرنامج شروط عمل الدولة وإدارتها ووسائلها>>.[1]

والسياسة الخارجية بالنسبة إلى **كريستوفر هيل** (Christopher Hill) هي: <<فعل هادف مع وجهة نظر، من أجل تعزيز مصالح مجتمع سياسي واحد أو دولة>>.[2]

ونجد أن **كورت** (Kurt) يعرفها على أنها: <<برنامج يحدد مسلك الدولة تجاه دولة أخرى، الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب>>.[3]

ويعرفها **ريتشارد سنايدر** (Richard Snyder) بأنها: <<الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبنون المناصب الرسمية للدولة>>. فقد اهتم (سنايدر) في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي عند صانعي القرار، هذا يعني أن الآخرين يتعاملون مع بيئتهم بموجب إدراكهم الحسي لهذه البيئة والتصورات المكونة في مخيلتهم عنها، إذ أن هؤلاء يتعاملون مع العوامل البيئية تبعا لتصوراتهم وإدراكهم لها، وليس مع حقيقتها في الواقع الفعلي.[4]

---

[1] Charles Hermann,**" Changing Course: When Government choose to redirect Foreign Policy"**, International Studies Quarterly, n°34, 1990, pp3-21

[2]Christopher Hill**, The Changing Politics of Foreign Policy**, Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2003, p285

[3]عبد الناصر جندلي، **الإطار المفهوماتي والنظري للسياسة الخارجية**، محاضرات غير منشورة مقدمة لطلبة العلوم السياسية قسم الماجستير، جامعة باتنة، 2005-2006، ص03.

[4] Snyder, R., H.W. Bruck, B. Sapin and V. Hudson**, Foreign policy decision making** (revisited). (Basingstoke: Palgrave, 2002. p52

في هذا الإطار يقدم لنا **نورمان هيل** (Norman Hill) تعريفا للسياسة الخارجية عندما يشير إلى أنها: <<نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهرا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا على أساس الفلسفة أو الإيديولوجية التي يتمسك بها القادة>>.[1]

لعل السبب في تعدد المفاهيم إزاء السياسة الخارجية حسب **أحمد نوري النعيمي** يرجع إلى غياب نظرية أكاديمية عامة للسياسة الخارجية والتفاعلات الدولية، بسبب انعكاسات ظهور قوى جديدة وتفاعلات في السياسة الدولية، وأيضا التحديات الأكاديمية المتعددة في مواجهة مثل هذه النظرية، ثم واقع اختلاف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى وحدود المواضيع التي أضحت تمتد لتشمل السياستين الداخلية والخارجية،[2] لذلك قدم لنا التعريف التالي:

<<ذلك السلوك الذي تسعى الدولة من خلاله للرد على سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين، وبشكل عام للتأثير في محيطها من أجل أن تحافظ عليه كما هو إذا ما بدا لها مناسبا ومن أجل أن تغيره إذا وجدت أنه غير ملائم لها، بتعبير أو بآخر تسعى الدولة بواسطة السياسة الخارجية إلى تثبيت قدراتها التأثيرية خارج الحدود الإقليمية للدولة وفي أحسن الأحوال تسعى إلى تحسينها>>.[3]

وحسب الدكتور (محمد السيد سليم) السياسة الخارجية هي: <<برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي>>.[4]

---

[1] عبد الرحمن عبد الله اليحي، **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية و الإجتماعية، قسم العلوم السياسية: جامعة الخرطوم، 2009، ص27.

[2] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص19.

[3] أحمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة نموذجا**، عمان: دار الزهران للنشر والتوزيع، 2011، ص21.

[4] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط1، القاهرة: مكتبة النهضة، 1998، ص12.

من خلال ما قدمنا من تعريفات للسياسة الخارجية نستنتج أنها: ((مجموعة من السلوكات والتوجهات التي تعتمدها دولة معينة اتجاه محيطها الخارجي بغية تحقيق أهدافها (قصيرة، متوسطة، أو بعيدة المدى)، من خلال مختلف الوسائل المعتمدة (دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية، دعائية...) بحيث أن كل دولة تسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة بحسب الوسائل والإمكانيات المتوفرة لها، لتوجهها إلى محيطها الخارجي)).

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم المشابهة لها.

يوجد العديد من المصطلحات أو المفاهيم، التي تتشابه أو تربطها علاقة بالسياسة الخارجية ونذكر منها الآتي:

أولا-السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

هناك تعريفات عديدة لمفهوم العلاقات الدولية، يعرفها ديفيد **سي مكيلاند** (David C. McClelland) بأنها: <<العلاقات الدولية تدرس العلاقات المتفاعلة في تركيب معين بين الوحدات الاجتماعية ومن ضمنها دراسة الظروف المعينة المحيطة بالعلاقات المتفاعلة>>، و يرى McClelland <<أن الوحدات هي الممثل أو المتفاعل، ثم هناك ظاهرة التفاعل بين المتفاعلين أو المحتلين>>.[1]

أما **أرينولدز** (Arinolds) فيعرفها بأنها: <<تعني بطبيعة وتعريف وآثار علاقات بين أفراد أو جماعات يعملون في مسرح ذي خصوصية تسوده الفوضى، وكذلك تعني بطبيعة التفاعلات المتبادلة بينهما والعوامل المتغيرة أو المؤثرة فيها >>. [2]

ويعرف **أولي هولستي** (Holsti Ole) العلاقات الدولية بكونها: <<جميع أشكال التفاعل بين الأعضاء وللمجتمعات المستقلة سواء أكانت حكومية أو غير حكومية >>.[1]

[1]David C. McClelland**, Power: The Inner Experience,** New York: Halsted Press,1975, pp 13-43

[2] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، المرجع السابق، ص42.

وبالنسبة للدكتور (محمد طه بدوي) فيعرف العلاقات الدولية على أنها: ((علاقات بين وحدات بشرية وهي تنمي الدراسات السياسية بالذات، وذلك بأن الوحدات البشرية أطراف العلاقات الدولية هي وحدات سياسية والتي هي في عالمنا الحديث "الدول القومية")).[2]

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت السياسة الخارجية تخرج عن إطار النظرية التقليدية التي كانت تعتقد أنها لا تختلف عن العلاقات الدولية بل هي نفسها وأن هذه الأخيرة تتكون من مجموعة من السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الجماعات الدولية.

العلاقات الدولية لا تنحصر فقط للسياسة الخارجية للدول لأن تلك السياسات هي عبارة عن عملية تتم داخل الدولة وصانع القرار فيها يعلم بمختلف البدائل بينما الثانية فهي نتيجة تفاعلات متعددة بين الوحدات الدولية "صراعيا–تعاونيا" بمختلف الفواعل الدولية، وهو ما يعتقد أنه إذا كانت السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تنتهجها وحدة سياسية واحدة كمجموعة من البرامج [...].

فالعلاقات الدولية تمتد إلى مجموع التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر وهو ما يكرس اختلافا جوهريا في موضوعات علمي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، نتج عن ذلك أن العلاقات الدولية أوسع في مداها وأشمل في آفاقها من السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية، والعلاقات الدولية تتكون من التفاعلات التي تحدثها القوى الأخرى في حقل العلاقات الدولية وهذه الأطراف الأخيرة تفرز متغيرات وظواهر دولية تخرج عن نطاق سيطرة الدول واهتماماتها القومية.[3]

---

[1] Holsti Ole, **"Public opinion and foreign policy",** International Studies Quarterly, 36(4) 1992, pp36

[2] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، المرجع السابق، ص43.

[3] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص26.

ثانيا–السياسة الخارجية والدبلوماسية:

إن مصطلح الدبلوماسية من أكثر المصطلحات تشابها بالسياسة الخارجية، إذ كثيرا ما تستخدم الدبلوماسية بمعناها الواسع لتتضمن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، أما معناها الفني كما عرفها **جورج كينان**: <<عملية الاتصال بين الحكومات>>.

فالدبلوماسية في الكلام العام، تعني دراسة الوثائق إذ أنها مشتقة من الكلمة الإغريقية Diploma التي تعني بأنها مطوية بشكل معين، إلى جانب ذلك فإن الدبلوماسية تعني دراسة الوثائق القانونية والإدارية والمهمة، كما أنها تتضمن دراسة السجلات والمفكرات والمخطوطات.

أما **هارولد نيكلسون** (Harold Nicklson) فيعرف الدبلوماسية على أنها: <<إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات او طريقة معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين فهي عمل وفن الدبلوماسيين>>.[1]

يعرفها **كوينسي ورايت** (Quincy Wright) بأنها: <<تعني استخدام التكتيك في أية مفاوضة، وفي محضر جلسة، وبصورة عامة أنها تستخدم في العلاقات الدولية بأنها تعني من المفاوضة لتحقيق الحد الأدنى لأهداف الجماعات مع الحد الأدنى من الكلفة>>.

تنبع أهمية الدبلوماسية من واقع أن معظم السياسات الخارجية تحدد عموما من دون وضع تدابير لتطبيقها، وعلى الدبلوماسي البارع أن يجعل هذه السياسات متأقلمة مع الوضع القائم، أي متماسكة وواضحة ومفهومة بغية تحقيق أهداف ومصالح دولهم من جهة وأيضا الحفاظ على النظام العالمي.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص43.

[2] مارتن غريفيتس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (مركز الخليج للأبحاث: دبي، 2008)، ص190.

والدبلوماسية في معناها الشامل هي: <<العملية الكاملة التي تقيم عبرها الدول علاقاتها الخارجية، إنها وسيلة الحلفاء للتعاون، ووسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة، فالدول تتواصل وتساوم وتؤثر إحداها في الأخرى وتحل خلافاتها بواسطة الدبلوماسية>>. وفي معناها الضيق: <<الدبلوماسية هي تطبيق السياسة الخارجية، وهي مختلفة عن عملية صنع السياسة، قد يؤثر الدبلوماسيون في الساسة، لكن مهمتهم الأساسية هي التفاوض مع ممثلي الدول الأخرى>>.[1]

هناك ثمة اختلاف بين مفهومي السياسة الخارجية والدبلوماسية، إذ أن السياسة الخارجية لدولة ما هي: <<تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى>>. بينما نرى أن الدبلوماسية هي: <<أداة تنفيذ السياسة الخارجية، فالدبلوماسي هو الذي يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسة في الدولة في أوقات السلم إلا أن هذا لا يعني بأن الدبلوماسية في تنفيذها للسياسة الخارجية لا تلجأ إلى نوع من الصراع السياسي أو آثاره>>.

نستنتج أن السياسة الخارجية والدبلوماسية هما مفردان يتشابهان ويكملان لبعضهما رغم اختلافاتهما، فالأولى أداة تشريعية نظرية، بينما الثانية تقوم بتزويد صانعي السياسة الخارجية بالمعلومات التي تمكنهم من القيام بمهامهم، مما يساهم في عملية صنع السياسة الخارجية ولا يدخل ضمن نطاق هذه العملية، فإذا كانت السياسة الخارجية هي مجموعة القرارات والسياسات التي تحدد بها كل دولة مواقفها ووجهات نظرها في العلاقات الدولية فإن الدبلوماسية هي الأساليب والفنون التي تنفذ بها الدولة سياستها الخارجية.

[1] المرجع نفسه، ص 190.

ثالثا-السياسة الخارجية والإستراتيجية:

يعود أصل مصطلح "إستراتيجية" إلى اللفظ اليوناني القديم "ستراتيجوس" "Strategos " وتعني "فن القائد"، كما تعرف بأنها علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق، لاستخدام الموارد ومختلف أشكال الثروة والقوة لتحقيق الأهداف الكبرى، وذهبت الموسوعة السياسية إلى أن المنظرين العسكريين والسياسيين الرئيسيين مثل **ليدل هارت** (Lidell Hart)، **أندريه بوفر** (Andre Baufer)، **ماوتسي تونغ** (Mautsi Tong) و**سوكولوفيسكي** (Sokolovski)، الذين قدموا تعريفاتهم المختلفة، التي تجمع بينها الاتفاق على أنها: <<علم وفن إعداد الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر وغير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه بوسائل أخرى>>.[1]

يعرفها **كارل فون كلاوزفيتس** (Karl Von Clausewitz) على أنها: <<توظيف القوة من أجل تحقيق أهداف الحرب>>، أو في كتب أخرى على أنها استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى غايات الحرب>>.[2]

نفس التفكير نلمسه عند **غراي كولين** (Gray Collin) الذي يرى أن الإستراتيجية هي: <<العلاقة بين القوة العسكرية والأهداف السياسية>>، من جهته يرى **أندري بوفر** (Andre Baufer) أن الإستراتيجية هي: <<فن جدلية إرادتين متناقضتين تستعمل القوة لحل الخلاف القائم بينهما والنزاعات العالقة>>.[3]

---

[1] رجائي سلامة، **الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط1979-2011**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص07.

[2] المرجع نفسه، ص 07.

[3] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، المرجع السابق، ص43.

أما **ليدل هارت** (Lidell Hart) فقد عرف الإستراتيجية بكونها: <<فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية>>.[1]

وعرفها **ريمون أرون** (Raymond Aron) بأنها: <<قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية>>.[2]

انطلاقا من هذه التعاريف يمكننا أن نستنتج أن الإستراتيجية هي نشاط عسكري يهتم أساسا بتخطيط وإدارة الحروب من أجل تحقيق الأهداف السياسية، كما أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف، إلا من خلال توظيف القوة العسكرية أو التخويف باستعمالها بين الدول وبالتالي فمجمل هذه التعريفات تطرقت إلى الإستراتيجية من مفهومها الضيق ويغلب عليها (الطابع العسكري وتركيزها على عنصر القوة)، لذا حاول عدد من المختصين في الدراسات الإستراتيجية توسيعها مفهوما، ومضمونا لتشمل على ميادين أخرى كالسياسة والدبلوماسية والاقتصاد...إلخ، بدلا من حصرها في عامل القوة العسكرية، ويعتبر **روبرت أوزغود** (Robert Osgood) واحدا من أبرز من عرف الإستراتيجية بمفهومها الواسع والشامل ليصل إلى التطبيقات السلمية للفكر الإستراتيجي، حيث يعرف Osgood الإستراتيجية على أنها: <<يجب أن تفهم في الإطار العام لتوظيف القدرات العسكرية إلى جانب الأدوات الاقتصادية، الدبلوماسية والسيكولوجية للقوة لتدعيم السياسة الخارجية بصورة أكثر فعالية>>.[3]

وفي ضوء ما تقدم فإن الإستراتيجية كلمة تستخدم للدلالة على الهدف الذي ينشده الفعل، فكل فعل أو حركة تتوخى تحقيق هدف معين أو أهداف محددة نطلق عليها مجازا

---

[1] ليدل هارت، **الإستراتيجية وتأريخها في العالم**، ط2، تر:هيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، 1978، ص93.

[2] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 31.

[3] اسماعيل زروقة ، **مدخل إلى الإستراتجية**، محاضرة ملقاة على طلبة العلوم السياسية، قسم الماستر إستراتيجية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2014-2015.

مصطلح إستراتيجية، وفي ضوء هذا التصور الشمولي لما يعنيه مفهوم الإستراتيجية يمكن تعريفها بالقول: <<إن الإستراتيجية هي علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم الإعداد والتخطيط لها بهدف خلق هامش من الحرية من مجال العمل بحيث تعين صانع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب>>.[1]

[1] المرجع نفسه.

المبحث الثاني: نظرية الدور كإطار لتحليل السياسة الخارجية الإيرانية.

مع ظهور الثورة السلوكية في النصف الثاني من القرن الماضي، عرف علم السياسة عموما وفرع العلاقات الدولية خصوصا تطورات ملحوظة، خاصة في الجوانب المنهجية بالعمل على الاستفادة من التطورات المنهجية والتحليلية في بقية العلوم الطبيعية منها والاجتماعية، فنتج عن ذلك استعارة العديد من المناهج والمفاهيم من العلوم الأخرى وتطبيقها في الدراسات السياسية، ومن هذه المفاهيم المستعارة من فروع علمية أخرى والمطبقة في فرع العلاقات الدولية مفهوم الدور، الذي شهد بداياته الأولى في ظل دراسات علماء الاجتماع وعلماء النفس والأنثربولوجيا، وعرف طريقه إلى فرع العلاقات الدولية بفضل الجهود التي بذلها المختصون في دراسة السياسة الخارجية، أثناء محاولاتهم للتعرف على مختلف الأدوار التي تضطلع بها الدول القومية، استعمال نظرية الدور كإطار معرفي لتحليل أدوار السياسة الخارجية للدول.[1]

سنحاول من خلال هذا المبحث تناول مقاربة الدور كإطار معرفي يوفر لنا مرجعية نظرية ومنهجية، يمكننا الاستفادة منها لتحليل الدور الإيراني في المنطقة العربية.

المطلب الأول: تطور ومفهوم نظرية الدور.

يلاحظ في كل الجماعات تمييز في الوظائف بين الأطراف الفاعلة يرتبط بتقسيم العمل الاجتماعي، ولكل وظيفة نجد أدورا معينة ترتبط بها، تتيح تطبيقها وتطابق توقعات من قبل الأطراف الفاعلة الأخرى، ونميز تقليديا بين الأدوار الفطرية وتلك الأدوار المكتسبة،

[1] عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2008.

فالأولى هي أدوار طبيعية مرتبطة بالعائلة والجنس مثل: رجل وامرأة أو أم وأب، بينما تكون الثانية مكتسبة يكتسبها الفاعلون خلال حياتهم الاجتماعية والمهنية والسياسية.[1]

لكن مفهوم الدور ظل غامضا متصلا بالدراسات النفسية والاجتماعية، وعرف أيضا تباينا في الرؤى المفاهيمية، شأنه شأن مختلف المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية، بدليل تعدد التعريفات المعطاة لهذا المفهوم.

ويمكن تصنيف مختلف التعريفات المقدمة لمفهوم الدور، في مجموعتين رئيسيتين:

* **المجموعة الأولى:** تضم التعريفات المرتكزة على العلاقة التفاعلية بين الفرد والدور، ومن بين أهم التعريفات المندرجة ضمن هذه المجموعة ما يلي:

تعريف **ساربين** (Sarbin) الذي يعتبر الدور : <<نموذج ناتج عن أعمال تعلم، أو أعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية>>.

وبالنسبة لـ **مورينو** (Moreno) : <<يمثل الدور تجربة خارجية بين الأفراد، تفرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي، الدور هو تصرف مزدوج فهو منبه وفي نفس الوقت استجابة، وبذلك يحدد تصرفين متتابعين لدى الفرد، إذ أن إدراك الدور يعني تعيين المنبه والإجابة عليه>>.

أما عند **بارسونز** (Parsons) :<< يمثل الدور قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدور تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكات المتكاملة>>.[2]

---

[1] غي هرمي وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ط1، تر:هيثم اللمع، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص203.

[2] حورية بن عباش ، **صراع الأدوار لدى المرأة الجزائرية العاملة**، مذكرة ماجستير في علم النفس الصناعي، معهد علم النفس، جامعة قسنطينة، 1995، ص18.

تؤكد هذه التعريفات أن كل الجوانب التفاعلية بين الدور والفرد، تدخل في إطار عمل اجتماعي أو وظيفة معينة يقوم بها الفرد في آن واحد، من خلال الدمج والتفاعل بين مختلف العناصر التي تتعلق بطبيعة الدور من جهة، وأداء الفرد من جهة ثانية، ومتطلبات البيئة الاجتماعية من جهة ثالثة.

***المجموعة الثانية** : تضم التعريفات المرتكزة على البعدين الاجتماعي والأنثربولوجي، والمعالجة لإشكالية العلاقة بين الدور والمكانة، ومن أهم الممثلين لهذا الاتجاه نجد كل من: **بيدل** (Biddle) الذي يرى بأن الدور هو: <<قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير والتوصيفات والقيم والتصورات المحددة لسلوكات شخص أو مكانة اجتماعية>>.[1]

ينطلق تعريف **بيدل** للدور من بعد أنثربولوجي، يقوم على النظر إلى منظومة الأفكار ومجموع قيم المجتمع، ومختلف المعايير التي تميز الهيكل الاجتماعي، كأساس لتحديد الدور الذي يقوم به كل فرد في المجتمع، والوظائف والمهام التي تتطلبها كل مكانة اجتماعية، فالمرأة مثلا في بعض القبائل البدائية تقوم بالأدوار التي من المفترض أن يقوم بها الرجل في مجتمعات أخرى، كالصيد والزراعة، ويعود الاختلاف في طبيعة الأدوار التي تقوم بها المرأة في هذه المجتمعات، إلى طبيعة المنظومة القيمية والمعايير المميزة لهذه الشعوب، لهذا حرص بيدل على ضرورة أخذ مختلف الثقافية والقيمية والفكرية في الاعتبار عند دراسة طبيعة الأدوار، ومتطلبات كل مكانة اجتماعية، لأنها أمور نسبية تختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر.[2]

---

[1] Steve J. Campell. **"Role Theory, Foreign Policy Advisors, and US Foreign Policy Making"**, International studies association, 40th annual convention, Washington, D.C, February 16-20, 1999. In: http://www.ciaone.org/isa/cas01/

[2] عبد الله حجاب، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979-2011)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، ص32.

يشير الباحثان **ألان** (Allen) و **فان دو ليي** (Van de Liert) ، إلى مفهوم الدور باعتباره ذلك: <<السلوك الذي يستند إلى توقعات معيارية، مرتبطة بمكانة في نظام اجتماعي>>.

يربط **ألان** و **فان دو ليي** مفهوم الدور، بتأثير العامل الأنثربولوجي المتعلق بثقافة وعادات المجتمع، والعامل الاجتماعي المتعلق بالنظام الاجتماعي ككل وتوزيع الأدوار فيه، والمهام المنوطة بكل وضعية اجتماعية تحتلها الجماعات والطبقات أو الأفراد.[1]

ورغم اختلاف التعريفات في المجموعتين، إلا أنه لكل منها إسهامه الخاص في الإجابة عن التساؤل المتعلق بما يمكن أن يمثله الدور، وكل تعريف يقدم عناصر ويركز على جوانب لم يتم التطرق إليها في بقية التعريفات، وفي ضوء التعاريف التي وضعها هؤلاء الباحثين حول مفهوم الدور، واستنادا إلى تحليل كل من **نيمان** (Neiman) و**هيغليز** (Higlis) لمفهوم الدور، فبالإمكان القيام بترتيب هذه التعريفات في ثلاث مستويات رئيسية:

- **على مستوى الشخصية:** أين يمثل الدور سلوكا تجاه الآخرين، وعادة اجتماعية للفرد، كما يحافظ على علاقة متينة بين الفرد وذاته.
- **على مستوى المجموعة:** يمثل الدور في هذا المستوى نموذج من التصرف المحدد لكل الأشخاص الذين يشغلون نفس الوضعية، فالدور يحدد الضوابط والقيم الثقافية والاجتماعية.
- **على المستوى التفاعلي بين الأشخاص:** يظهر الدور هنا تصرفات أو نماذج من السلوك المتبادل، في تسلسلات تفاعلية إجابة على توقعات الآخرين نسبة إلى حالة محددة. [2]

[1] Steve J. Campell. Op.cit.

[2] حورية بن عباش ، مرجع سابق، ص19.

ونصل إلى أن مفهوم الدور يمكن أن يستعمل بطريقتين اجتماعية ونفسية، ومع ذلك حاول بعض الدارسين تحقيق نوع من التأليف بين المظاهر المختلفة للدور، ومحاولة فهمها ضمن إطار عمل واحد. ينظم مختلف الجهود الفكرية التي انكبت على دراسة الدور، وهي المحاولات التي أثمرت بظهور ما اصطلح على تسميته في العلوم الاجتماعية بنظرية الدور (The Role Theory) .

المطلب الثاني: نظرية الدور في التحليل السياسي.

إن مفهوم الدور له بعد اجتماعي وسيكولوجي بالدرجة الأولى، وهو أمر يتعلق بالفرد، لذلك فإن سحب هذا المفهوم نحو حقل السياسة، في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة دول ووحدات، يعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، وحيث أن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة ونموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فإنه ينطوي على صفة الإلزام، بحيث أن كل دور وكل وضع له صلة بأدوار وأوضاع أخرى.[1]

ويتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي ووحداته المختلفة، أن تحدد كل وحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، والوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي يمكن أن تؤديه الوحدة في النسق الدولي.[2]

لذلك فإن تعريف وتحديد الدور القومي للدولة يمر عبر مراحل:

[1] صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**، ط1، بغداد: منشورات جامعة بغداد، 1986، ص81.

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، بيروت: دار الجيل، 2001، ص48.

- مرحلة استكشاف الموقف.
- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.
- مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، ويعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف.

ومن خلال هذه المراحل، نلاحظ أن نظرية الدور بدأت تقدم حلولا للعلاقة بين التفسيرات البيئية، المتعلقة بالبيئة العملية، وتفسيرات البيئة النفسية، المتعلقة بمتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار، إذ تعتمد عملية تحديد الدور بشكل كبير على التفاعل بين هذين العاملين.[1]

عندما يرتبط مفهوم الدور بسلوك الوحدات القومية فيتسم بعدة خصائص:

- لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع القرار لهذا الدور، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما بدور دولته ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي، بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة. [2]
- إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، لكنه ليشمل بالإضافة إلى ذلك، تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، وخاصة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسيون.

[1] هاني إلياس الحديثي، **سياسة باكستان الاقليمية 1971-1994**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص43.

[2] عبد الله حجاب، مرجع سابق ، ص32.

- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد، وهذا الوضع هو الأكثر شيوعا.
- يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي، ودورا آخر على المستوى الإقليمي. [1]

يمكن تتبع مقومات وعناصر قوة الدولة التي تؤثر في طبيعة الدور من خلال:

- **المتغيرات الجغرافية:** فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد طبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، والتي توجه سياستها الخارجية في أغلب الأحيان، باتجاه المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، وتأثيرها سلبا أو إيجابا في قوة الدولة.
- **الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية:** التي تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي، الذي يمكنها من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة، فضلا عن كونه يؤثر في تطويرها لقدرتها العسكرية والتي تتضمن تدريب القوات وتحديثها، وقدرتها على دخول الحرب.
- **المتغيرات المجتمعية:** وما يتصل بها من قيم ثقافية وعادات اجتماعية وتجارب تاريخية، تؤثر في تكوين الرأي العام والجماعات الضاغطة. [2]

إن امتلاك الدولة لمثل تلك الإرادة في القيادة ولعب دور فاعل في محيطها الدولي على العموم، أو في حدود نطاقها الإقليمي على الخصوص، يرتبط كما يرى **هولتسي** (Holtsi) بإدراك تلك الدولة لنفسها كقيادة إقليمية، ويكون ذلك الإدراك انعكاسا لتصورات وإدراكات صانع القرار، لما تتوفر عليه وحدتهم من عناصر القوة، وطبيعة الفرص التي تمنحها لهم تلك العناصر، ونوعية الدور الذي يتناسب مع حجم

[1] المرجع نفسه، ص32.

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، المرجع السابق، ص49-50.

الإمكانيات المتوفرة، وكنتيجة لذلك يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد رئيسية هي:[1]

- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي: ويقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ، الذي تتمتع بها الوحدة، فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيسي لدوره هو على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، وفي كل مستوى يقدم تصورا لدرجة النفوذ المتوقعة.
- تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، وتتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية (ومع ذلك دور الوساطة الدولية)، أو دوافع صراعية (ومن ذلك المعادي للاستعمار).
- توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي، نتيجة أداء وظيفة ما في النسق، فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي، وأدوار أخرى تتصرف إلى استمرار الوضع الراهن.[2]

[1] المرجع نفسه، ص50.

[2] عبد الله حجاب، المرجع السابق، ص32.

المبحث الثالث: البعد الديني في العلاقات الدولية.

زادت في السنوات الأخيرة خاصة، الاهتمام بدراسة دور الدين* في تحليل العلاقات الدولية، بل أصبح عند البعض يمثل أحد مصادر الإبداع النظري في العلاقات الدولية التي يمكن أن تساعد على بلورة نظرية لاختبار فروض معينة في الواقع.

المطلب الأول: مكانة العامل الديني في تنظير العلاقات الدولية.

تختلف تصورات وتفسيرات دور الدين في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بحسب اختلاف منظور الدراسات، تناولنا في هذا المطلب أهم النظريات (الواقعية الكلاسيكية، الواقعية الجديدة، الليبرالية والبنائية) :

أ- المنظور الواقعي الكلاسيكي (المقاربة الوسائلية نموذج المتغير التدخلي): يرى أصحاب الاتجاه الواقعي أن الدين لا يمكن أن يكون متغيرا مستقلا في تفسير السياسة الخارجية، بل يع تبر متغيرا دخيلا، أي بمعنى وسيلة تعتمدها الدولة أثناء عملية ممارسة السياسة الخارجية وخاصة أثناء النزاعات.[1]

ب- المنظور الواقعي الجديد (المقاربة الأولية نموذج المتغير الأولى): يرى أصحاب الاتجاه الواقعي الجديد، أن الدين يحدد مسار السياسة الخارجية باعتباره متغيرا مستقلا إلى جانب العوامل الأخرى، بحيث يحدد من هو الصديق والخصم، من خلال الزيادة في قيمة التعاون أو النزاع، خاصة في ظل وجود عراقيل وصعوبات تمنع وتحد من قياس النشاط الديني.

---

*رغم التعدد في المفردات ما بين "الدين" أو"القيم" أو "الأخلاق" أو"الثقافة" أو"الحضارة" يقصد بها في أغلب الدراسات في العلاقات الدولية، الجوانب المعنوية التي تحكم هذه العلاقات، ولم يتم التمييز بينها بالصورة القاطعة في إطار هذا الحقل، بل كانت هناك حالات يتم فيها استخدام هذه المفاهيم كمترادفات، كل منها يمثل بديلا للآخر.

[1] Brenda Shaffer, T**he Limits of Culture, Islam and Foreign Policy**, London: Cambridge Massachusetts, 2006, p60

في هذا الصدد يشير (صامويل هانتغتون) إلى أن موضع الدين من العوامل الموضوعية التي تميز بين الحضارات وبعضها من بعض، ودور الهوية في بروز الوعي الحضاري باعتبارها إحدى القوى المحركة لحروب خطوط التقسيم الحضاري، ومقومات منهج التحليل الاتصالي كمعيار لدراسة الميزان المتغير للحضارات، والرؤية المستقبلية لنمط العلاقات بين الحضارات وفقا لنموذج "صدام الحضارات" وانعكاساته على النظام العالمي.[1]

ج- المنظور البنائي (نموذج المتغير السابق): بالرغم من أن الواقعيين الجدد يرون بأن العوامل الداخلية ذات تأثير محدود على السياسة الخارجية، إلا أن هناك مجالا حسب البنائيين يمكن من خلاله ملاحظة كيفية تأثير الدين بحيث يعتبر متغيرا سابقا، بمعنى أن الدين يؤثر في العوامل المستقلة والتي بدورها تؤثر في السياسة الخارجية، وهكذا يقوم بخلق سياق لنظام صنع السياسة الخارجية، وهو ما ينطبق على الدول ذات الدين الرسمي أو الدولة التي يسودها الدين الواحد، وبهذا المعني نجد الدين يندمج داخل العوامل المستقلة بحيث يعبر كل تصرف من جانب الدولة مهما كان اقتصاديا، سياسيا عن توجهات دينية.[2]

د- المنظور الليبرالي: حسب الليبراليون أمثال **روبرت كيوهن** (Robert keohan) الذي اتجه إلى اعتبار المنظمات الدينية تتماثل مع الشركات المتعددة الجنسيات من حيث أنها تمارس دورا مشابها لها، أما **جوزيف ناي** (Joseph Ney) فاعتبر الدين بمثابة قوة ناعمة فهو يساوي بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية من حيث أنها تقوم بنفس الوظيفة، فالجمهورية الإسلامية الإيرانية هي أيقونة حركة الإسلام السياسي في القرن العشرين، وهي المثال العملي النادر للدولة الدينية، بحيث تم ومنذ اندلاع الثورة الإسلامية وقيام الجمهورية الإسلامية عمل ممنهج لأسلمة الدولة الإيرانية ومؤسساتها وسياساتها في الداخل والخارج.

[1] أماني صالح، عبد الخبير عطا محروس، **العلاقات الدولية البعد الديني والحضاري**، دمشق: دار الفكر للنشر، 2008، ص166.

[2] idem, p 63

المطلب الثاني: البعد المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية.

ترتبط إيران من الناحية الدينية بالمذهب الشيعي ارتباطا وثيقا (الشيعة الأمامية الإثني عشر) وهي من فرق الشيعة، تؤمن بمجيء المهدي المنتظر، حتى وصول ذلك الوقت فالإمام الفقيه أو المرشد الأعلى يحل محله. وهو المذهب الرسمي في البلاد منذ القرن السادس عشر 1501م، وقد تشيعت إيران في عهد الشاه إسماعيل الصفوي، بواسطة مجموعة من الدعاة العرب الذين جاءوا إلى بلاد فارس من لبنان والأردن والعراق وشبه الجزيرة العربية.

أولا- تعريف المذهبية:

إن المذهبية تشير لاختلاف المذهب ضمن الدين الواحد (وهو في حالة دراستنا هذه الدين الإسلامي). فيمكن تعريف المذهبية والتي يقصد بها التنوع المذهبي أو الاختلاف المذهبي في إطار الدين الواحد بأنها التنوع استنادا إلى اختلاف الانتماء للمذهب الديني إلى سنة وشيعة. والمقصود في الحالة الإيرانية هو انتمائهم للمذهب الشيعي في حين تنتمي أغلب دول المنطقة العربية للمذهب السني.[1]

ويعود الخلاف بين السنة والشيعة إلى فترة الصراع على السلطة الذي نشب بين علي ومعاوية بعد مقتل عثمان بن عفان، بحيث انقسم المسلمون إلى فرق عدة لكل منها رؤيتها الخاصة لطبيعة ذلك الصراع. وتدريجياً بدأت معظم تلك الفرق تسبغ تفسيراً دينياً عقائدياً على اختياراتها في السياسة بانتماء لأحد المعسكرين، ثم أخذت تلك الفرق تتمايز عن بعضها في الفقه وأنماط السلوك والتفكير، وكل ذلك انتهى بصراعات هدامة لا تزال قائمة إلى اليوم.

---

[1] مرنا وليد محمد نصار، **المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط 2003-2015**، مصر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، 2015، ص22.

وأهم مؤشرات وجود مذهبية في المجتمع: هو وجود مجموعات تتبع مذاهب مختلفة في إطار المجتمع نفسه سواء داخل الدولة الواحدة أو الإقليم الواحد.

وقد تبنت الدراسة مفهوم المذهبية كونه مفهوماً أكثر حيادية من مفهوم الطائفية الدينية، حيث أن الطائفية الدينية تكاد تكون ظاهرة مَرضية، فهي تتجاوز فكرة التعددية – والتي في إطار الدين الواحد تسمى مذهبية– إلى مرحلة التعصب الأعمى الذي ينتج عنه نزاعات تصل إلى مرحلة النزاع المسلح وغيرها من النزاعات بين الطوائف.[1]

ثانيا– أسس المقاربة المذهبية في السياسة الإقليمية لإيران:

بعد نجاح الثورة الإسلامية وتبني المذهب الشيعي الإثني عشري رسميا في الدستور الإيراني أنشأ وضع داخلي جديد،أدى بدوره إلى التأثير على صانع القرار الخارجي الإيراني في صياغته ورسمه لسياسة إيران الإقليمية، وفي توظيف العامل الديني في معظم قضايا وملفات المنطقة.

إن إيران ولأسباب طبيعية وجغرافية وتاريخية وسكانية نظرت لنفسها كمركز للحركة الإسلامية في العالم، وانطلاقا من الموقع النفسي والثوري مالت الدولة الإسلامية،والنخبة الإسلامية في إيران إلى الاعتقاد أن في وسعها تقوية نفسها مع توسيع أفق الإيديولوجية الإسلامية في محيطها الإقليمي، فمنذ الثورة الإسلامية عام1979 قامت بقيادة سياستها الخارجية على قاعدة المقاربة الإيديولوجية الدينية الإسلامية، فالطابع الديني للثورة الإسلامية، وسيطرة رجال الدين على مقاليد السلطة، قد أفضى بلا شك إلى التأثير الكبير على سياسات إيران الداخلية والخارجية.[2]

ثانيا: مظاهر البعد المذهبي للسياسة الإقليمية لإيران.

[1] المرجع نفسه ، ص22.

[2] وليد مبيض، جورج لتن، **خيارات إيران المعاصرة**، دمشق: منشورات علاء الدين، 2002، ص59.

من الأهداف العامة في السياسات الخارجية للدول هو الدفاع عن إيديولوجيتها، فاتساع هذه الأخيرة يدعم مصالح الدولة على نحو أفضل ،وإيران من الدول التي سعت بقناعة والتزام على نشر ثورتها وتصدير أنموذجها إلى خارج حدودها، خاصة في المنطقة العربية وذلك منذ الأيام الأولى التي أعقبت نجاح ثورتها الإسلامية ومن المظاهر :

1- تصدير الثورة: إن تصدير الثورة إلى الدول الإسلامية كان أحد أهم المحاور لسياسة إيران الإقليمية في المرحلة الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية، وتصدير الثورة فُسر على أنه شن لهجوم فكري شامل لنشر الإسلام عند البعض، ويجب وضع حد للتسلط على المسلمين، وبأنه هجوم لا يعرف الحدود الجغرافية بين المسلمين ولا يعترف بالحدود السياسية وسيادة الدول الإقليمية، فالحدود الحقيقية هي الحدود الإيديولوجية، وفي المرحلة الأولى لسياسة تصدير الثورة اعتمدت الجمهورية الإسلامية أسلوبا هجوميا لإثارة شعوب الدول المجاورة والتدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول الجوار لكنها فشلت، وتمت المرحلة الثانية من خلال وجود معطيات جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. [1]

تغيير الأساليب الثورية والعمل وفق المصالح السياسية والاعتبارات الواقعية، وتبلورت هذه السياسة الجديدة في التصدير الناعم للثورة خصوصا في فترة حكم الرئيس (هاشمي رافسنجاني) وكذلك صعود التيار الإصلاحي بزعامة الرئيس (محمد خاتمي) وهي تعتبر من ثوابت السياسة الإيرانية الخارجية لدعم شرعية واستقرار النظام السياسي الإسلامي، وتعزيز إيديولوجيتها والقيام بدور إقليمي بارز ومؤثر في الساحة الإقليمية لتحقيق مصالح إيران.

2-المد الشيعي: منذ نجاح الثورة الإسلامية سارت الجمهورية الإسلامية على نسق مبرمج وممنهج لترويج إيديولوجيتها الدينية المشحونة بالمذهبية الشيعية الإثني عشرية وخصوصا في جوارها الإقليمي والعربي، وفي هذا نجد المثلث الشيعي أو الهلال الشيعي،

[1] المرجع نفسه، ص60-61.

والذي ظهر أول مرة على لسان الملك الأردني عبد الله الثاني في زيارة للولايات المتحدة عام2004، فهناك محددات رئيسية جعلت المروجون للهلال الشيعي يثقون في أطروحاتهم، وهذا من خلال:

تنامي دور الشيعة في المنطقة وجهر إيران بدعمها للمقاومة في فلسطين ولبنان ودخولها في تنسيق مع حركات المقاومة وزيادة الدور الإيراني في المنطقة ونفوذها على معظم القضايا الإقليمية خاصة في العراق ولبنان واليمن، وهذا ما ضاعف من هواجس العرب تجاه المد الشيعي الإيراني وتأثير إيران في قضايا وملفات المنطقة، فإيران تسعى لإيجاد الفرص في المنطقة، وتنشط لكي تطرح نفسها كواحدة من الدول المؤثرة في حاضر المنطقة ومستقبلها.[1]

وذلك رغبة في الدفاع عن مصالحها مستعينة في ذلك بما لديها من مرتكزات عقائدية وفكرية وسياسية مع الأبعاد الاقتصادية والمنفعية، إضافة إلى ركائزها الشيعية من الأقليات والجماعات المعتنقة للمذهب الشيعي في مجتمعات دول المنطقة، كما أن هذا المد الشيعي وهيكلته يحقق مصالح بعيدة المدى، ويمد من العمق الإستراتيجي لإيران والعمق العقائدي ويوسع حدودها الجغرافية ويجعل من الهلال الشيعي أمرا قابلا للتصديق والتطبيق، ليس فقط في إطاره السياسي بل في الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فالعلاقات القوية لا ينبغي أن تقوم على محور المنفعة فقط بل على محور المذهب، ومن ثمة فإن المضي في تحقيق الهلال الشيعي من قبل إيران بالنظر إلى الواقع الميداني للمنطقة له الكثير من المصداقية، خصوصا بعد سيطرة الشيعة على السلطة في العراق والدور المتعاظم والمفصلي لحزب الله اللبناني في السياسة اللبنانية بحيث أصبح يتحكم في توازناتها المعقدة.[2]

كذلك تسود العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربية حالة من التوتر الشديد نتيجة

[1] محمد أبو الفضل، "**الهلال الشيعي بين الحقيقة والوهم**"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 54، 2005، ص95.

[2] المرجع نفسه، ص96-97.

السياسات الإيرانية التي رافقت الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلدان العربية، خاصة عقب تأجج الاحتجاجات الشعبية في مملكة البحرين ثم حادثة "نمر نمر" وسحب السعودية وحلفائها سفرائهم من إيران وقطع العلاقات الدبلوماسية، بحيث تضاعفت التصريحات الإيرانية من أعلى مستويات السلطة السياسية، والتي اعتبرت من قبل دول مجلس التعاون الخليجي تدخلا صريحا وسافرا في الشؤون الداخلية لدول الخليج وأن إيران ماضية في سياستها لتصدير الثورة وتشييع المنطقة وتوظيفهم لتحقيق مكاسب إستراتيجية لإيران وإثارة الفتن الطائفية وضرب استقرار دول المنطقة، فرغم تحذير الكثير من نخب المنطقة من خطورة الاصطفاف الطائفي والصراعات المذهبية والتي ليست من مصلحة شعوب ودول المنطقة إلا أن المشروع الوطني الإيراني وطموحات إيران الإقليمية ومعطيات إقليمية ودولية جعلت من المنطقة محيطا للتوتر والصراعات المذهبية والطائفية وحتى للنزاعات القومية، خصوصا أن الإسلام الشيعي الإيراني مشحون أيضا بالنعرة القومية الإيرانية الفارسية، وما تحمله من مخاوف دول المنطقة على هويتها وقيمها ومصالحها.

المطلب الثالث: نظرية الولي الفقيه.

المذهب الشيعي هو المذهب المعبر عن القومية الفارسية التي تمثل الأغلبية في إيران، مع استمرار الإسلام إطارا وقالبا لحياة الفرس عقيدة دينية للأغلبية منهم، وتتبنى إيران ما يسمى بنظرية الولي الفقيه كجزء أساسي في نظامها.

أولا-المقصود بالولي الفقيه:

لقد نصت المادة الثانية عشر الدستور الإيراني على أن الدين الرسمي في إيران هو الدين الإسلامي ومذهبها هو المذهب الجعفري الإثني عشري، وهذه المادة تبقى دائما وهي غير قابلة للتغيير أبدا مهما تم تعديل الدستور.[1]

[1] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**، مرجع سابق، ص95.

"الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" لفظان مترادفان مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي قال بها الإمام الخميني وهي "ولاية الفقيه". وقد نشأت هذه النظرية على يد الشيخ (أحمد النراقي) مؤلف كتاب "عوائد الأيام" في أصول الفقه، والمتوفى في عام 1829، وطبقها الإمام الخميني لأول مرة عام 1979.

قبل هذا كان يتسم الفكر الإثني عشر بالإنعزال السياسي والسلبية المطلقة حتى ولادة نظرية النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي أولا، ثم تطورها لاحقا إلى ولاية الفقيه، حيث استطاع الفكر الشيعي ومن خلال آية الله الخميني تطوير هذا المفهوم. لذلك فمسألة عصمة الإمام لها أهمية كبيرة عند الإيرانيين وهي من المبادئ الأولية في كيانهم العقيدي، والعصمة في كلام العرب تعني المنع وعصمة الله وعبده أن يعصمه مما يوبقه، واعتصم فلان بالله إذن اقتنع به. [1]

يبرر الخميني استحداثه لهذه لنظرية الولي الفقيه بأن الشيعة انتظروا ألف سنة الآن، ولم يخرج الإمام المنتظر، وقد ينتظرون ألفا أخرى قبل خروجه، فلا يمكن تعطيل الدين والحرمان من دولة شيعية آلاف السنين قبل خروجه، لذلك يمكن أن يقوم الفقيه في المذهب الشيعي بهذا العمل نيابة عنه.[2]

خلاصة القول في ولاية الفقيه عند الخميني أنه لابد أن يأتي الفقهاء على رأس الحكومة الإسلامية، حتى إذا كان لها حكام من غير العلماء فهم يجب عليهم – إذا كانوا على قدرٍ كافٍ من التدين – أن يدركوا ضرورة رجوعهم في أعمالهم وأحكامهم للفقهاء، وعلى هذا فالحكام الحقيقيون هم الفقهاء ويكون السلاطين مجرد عمال لهم. وتتشابه تلك النظرية

[1] ممدوح عبد المنعم، **إيران... لماذا؟ نوم الذئاب**، (د ب ن، د د ن، د س ن)، ص22.

[2] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**، المرجع السابق، ص96.

مع "نظرية الحاكمية لله" في فكر الإسلام السياسي السني مثل فكر الإخوان المسلمين. أما الولي الفقيه في إيران فهو المرشد الأعلى للثورة الإسلامية.[1]

لكن هل يعنى هذا سلطة الرئيس ليست حقيقية أو أن توجهاته ليس لها أثر حقيقي على السياسة الداخلية والخارجية ؟ هذا التساؤل سوف نجيب عليه من خلال استعراض صلاحيات المرشد المذكورة في الدستور.

ثانيا–صلاحيات وشروط تعيين الولي الفقيه:

يحدد دستور إيران في مواده صلاحيات وشروط تعيين وإزالة المرشد الأعلى أو الولي الفقيه، والتي تتمثل في الآتي:

أ–صلاحيات الإمام الفقيه:

لقد حددت المادة "110" من الدستور الإيراني صلاحيات المرشد، بحيث تشير هذه النصوص صراحة إلى أن منصب المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، هو المنصب الأول والأعلى والأكثر تأثيرًا ونفوذًا في الجمهورية الإسلامية، وتمتد صلاحياته، التي يضمنها الدستور، لكل السلطات، ولكل مفاصل الدولة.

بالرغم من أن الفكر الشيعي لا يعد الفقيه معصوما، إلا أن آية الله الخميني أعطى للفقيه الحاكم بوصفه نائبا عن المعصوم الولاية المطلقة وكل صلاحيات الإمام والرسول (صلى الله عليه وسلم) واعدا لولاية شعبة من ولاية الله، وسمح له بتجاوز الدستور وإرادة الأمة، فالولي الفقيه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، والمسؤول عن إعلان الحرب والسلام، وهو من يعين ويعزل رئيس هيئة أركان القوات المسلحة، وقائد الحرس الثوري، وقادة الأمن وأصحاب المناصب العليا في المؤسسات الأمنية.

[1] مرنا وليد محمد نصار، المرجع السابق، ص22.

وتمتد صلاحياته لتشمل تعيين وعزل رئيس مجلس صيانة الدستور، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في الجمهورية. ولا يقف الرئيس الإيراني المنتخَب من قِبل الشعب بعيدًا عن سلطة المرشد، حيث يصادق المرشد على انتخابه، ويملك صلاحية عزله والحد من سلطته. وتتولى مؤسسة القائد التحضير والمتابعة لأنشطة الولي الفقيه، من لقاءات وخطب ومحاضرات وبيانات. وله آلاف الممثلين ينتشرون في جميع مؤسسات الدولة الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية والأمنية، مع حضور قوي في الجامعات، فضلاً عن ممثلين له في عدد من الدول.

ويقدِّم مجمع "تشخيص مصلحة النظام" المشورة له في كثير من القضايا. كما ينتخب من يشغل هذا المنصب "مجلس الخبراء". ومنذ قيام الثورة الإيرانية شغل إثنان فقط منصب المرشد الأعلى أو الزعيم الأعلى فالأول هو مؤسس الجمهوية الإسلامية الراحل (آية الله روح الله الخمينى) ثم خلفه (آيه الله على خامنئى) عام 1989.[1]

ب- شروط تعيين الإمام الفقيه:

تحدث الحلي في مصنفه عن فقه الشيعة عن كيفية معرفة الإمام و تعيينه قائلا:

"ينبغي أن يكون الإمام منصوصا على إمامته، لأن العصمة من الخطأ من القلب والنفس ولا يعلم خفايا النفس سوى الله سبحانه، وعلى هذا الأساس يتوجب أن يكون التعيين من الله الذي يعلم أن الإمام معصوم من الخطأ أولا فينبغي على الإمام أن يقوم بمعجزة التدليل على صدق دعواه".

حسب نظرية ولاية الفقيه فإن الفقيه الذي اجتمعت فيه الكفاءة العلمية والعدالة يتمتع بولاية عامة وسلطة مطلقة على شؤون البلاد باعتبار الوصي على شؤونهم في غيبة الإمام المنتظر، يحق له القيام بما يقوم به الإمام الغائب في كل شيء عدا الجهاد الأكبر، وأن

[1] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**، المرجع السابق، ص99.

الكثيرين من فقهاء الشيعة اليوم مؤهلون للقيام بهذه الولاية إلا أنه هو الذي تولى العملية كاملة[1].

ويمكن لمجلس الخبراء –نظريا– أن يعزل المرشد الأعلى في حالتين هما :

- عجز المرشد عن أداء واجباته الدستورية.
- فقدانه صفة من صفات الأهلية التي نصت عليها المادتان (05) و (109) من الدستور، أو إذا تبين أنه لا يملك تلك الصفة من الأساس. [2]

[1] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979–2011**، المرجع السابق، ص100.

[2] ممدوح عبد المنعم، المرجع السابق، ص24.

الفصل الثاني:

محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية.

تعد دراسة العوامل المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية الطريقة الوحيدة لمعرفة الأهداف التي تسعى إليها الدولة من خلال سياستها الخارجية، وكذلك الوسائل التي تستخدمها للحفاظ على مصالحها، وتمثل المحددات مجموعة القيود والظروف التي تعمل السياسة الخارجية ضمنها وتلعب دورا أساسيا في تحديد خيارات صانع القرار، ولهذه المحددات تصنيفات عديدة، فهناك من يصنفها إلى داخلية وخارجية وإقليمية، وهناك من يصنفها إلى متغيرات موضوعية وذاتية، والبعض الآخر يقسمها إلى مادية ومعنوية، وسيعمل هذا الفصل على عرض محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، اعتمادا على التصنيف الذي يقسمها إلى محددات داخلية وأخرى إقليمية.

ويتضمن الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية.

المبحث الثاني: المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية.

المبحث الثالث: المحددات الدولية للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية.

المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية.

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم المحددات الداخلية (الجيوسياسية، الاقتصادية، العسكرية، والملف النووي) التي تؤثر بشكل كبير على السلوك الخارجي الإيراني، بما يفوق أحيانا كثيرة تأثير المتغيرات النسقية، ما جعل دارسين حقل السياسة الخارجية يصفها بأنها امتداد مباشر لمعطيات السياسة الداخلية.

المطلب الأول: المحددات الجيوسياسية والقومية لإيران:

تتمتع إيران بمقومات جغرافية وقومية مهمة في محدداتها الداخلية وهي كالآتي:

1- الموقع الجغرافي:

إن دراسة الموقع الجغرافي لدولة ما، ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين أرض الوحدة السياسية، وبين معالم معينة، أو مرتبطة بتحديدات فلكية أو وصفية. وإنما الجغرافيا السياسية تهدف من وراء هذا التحديد ووالوصف، إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطي للدولة أهمية إستراتيجية خاصة، ويوجه سياستها باتجاهات معينة، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية، وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الإقليمي والدولي. [1]

حسب توصيف **نيكولاس سبيكمان** (Nickolas Spykman) لموقع إيران الجيوستراتيجي الهام، والذي يعتبر أيضا مركزا للصراع ما بين القوى الكبرى الطامحة للسيطرة عليها، لاعتبارها تحتل المركز القلب للمناطق النفطية في العالم، فإيران تشكل بموقعها الجغرافي جسرا يربط وسط آسيا ومشرقها أولا، وغرب آسيا وشرق البحر المتوسط ثانيا، إذ يحدها من الشرق باكستان وأفغانستان، ومن الشمال تركمنستان وأذربيجان وأرمينيا وتركيا وبحر

[1] عبد الله حجاب، مرجع سابق، ص 36.

القزوين، ومن الغرب العراق، ومن الجنوب الغربي الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي، ومن الجنوب المحيط الهندي.[1]

الشكل01: الموقع الجغرافي لإيران.

المصدر: http://www.acrseg.org/2261/bcrawl

يمتد موقع إيران بين خطي عرض 25-40 شمالا، وتقع في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، وتشغل مساحة قدرها 1.648.000 كم²، تمتد مساحة إيران من الشمال الغربي بمحاذاة (طهران و قم) لمسافة تقدر 580 كم² إلى الجنوب الشرقي وتتجاوز إلى ما ورائها، وعليه يكون نحو سدس مساحة إيران صحاري قاحلة، أما المصادر النهرية لإيران فهي تمتد إلى 177.00 كم² وهي تشكل 11% من منطقة المصادر النهرية الكلية في ثمانية أقاليم.[2]

[1] سهيلة عبد الأنيس محمد، "**العلاقات الإيرانية- الأوروبية: الأبعاد و ملفات الخلاف**"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 126، 2007، ص10.

[2] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**، مرجع سابق، ص15.

2- الأمن القومي:

تمتاز أغلب الحدود الإيرانية بعدم الاستقرار سياسيا ولا أمنيا، وضعف الدول المجاورة أو تبعيتها، وكثير من هذه الدول التي تربطها حدود برية مع إيران تعاني من الضعف واحتمالية الزوال مثل: باكستان، أفغانستان والعراق المخترق أمنيا وسياسيا، فيما يتجاوز بعضها مراحل النمو، لكنه من الناحية الأمنية يتسم بتبعية شديدة مثل الدول المطلة على الجزء الجنوبي للخليج مثل قطر والإمارات العربية المتحدة، فيما البعض الآخر ضعيف وتابع مثل تركمنستان وأذربيجان. فضلا عن ذلك تتمتع إيران بحدود بحرية ممثلة في الخليج وبحر عمان وبحر القزوين، وهو ما يجسد أحد أبعاد الجوار الحدودي العربي لإيران.[1]

يمكن الاستنتاج من الخصائص الجيوسياسية والأمن القومي الإيراني، أن المنهج المحوري الإيراني لتوفير الأمن الجواري يتعدى النطاق الإقليمي، وذلك لارتباط موقع إيران الجيوسياسي بالعديد من الدول الإقليمية والقوى الدولية، فإيران تقع في مواجهة التطور الحديث في علاقات التعاون والتنسيق العسكري على أقل المستويات بين تركيا وإسرائيل غربا، وفي الشرق يكمن الهاجس الأكبر لإيران المتمثل في حركة "طالبان" الأفغانية. [2]

أما في الجنوب فهي على بعد حدود عربية مخترقة أمنيا وسياسيا، جسدها سقوط بعض الأنظمة العربية وظهور جماعات إرهابية فيها ما تسمى "بتنظيم الدولة الإسلامية"، وأيضا الخلاف مع الإمارات حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى و أبو موسى.

[1] زلاقي حبيبة، مرجع سابق، ص56-55.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 17.

الشكل02: مضيق هرمز والجزر الثلاث الإيرانية المحتلة من قبل إيران.

المصدر : http://www.hawamer.com/vb/showthread.php?t=1652256

وبذلك فالموقع الجيوسياسي لإيران يفرض الاهتمام بهذه القضايا، لأن إيران تقع في منطقة متوترة تحتوي على مختلف عوامل الصراعات الحدودية والإثنية، فالبيئة الإقليمية لإيران متشابكة وبها قضايا معقدة لم تحسم لحد اليوم، مما يتحتم على صانع القرار الإيراني التعامل مع هذه القضايا بكل احترافية وحذر لأنها تمس الأمن القومي الإيراني بالدرجة الأولى. فالبيئة الإقليمية بذلك تضغط على صانع القرار الإيراني، وتزيد من وزن المتغير (الخارجي والإقليمي والدولي) في تشكيل خياراته وتوجهاته في اتخاذه لقرارات سياسته الخارجية. [1]

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية.

كذلك من قدرات الدولة الإيرانية نجد المقومات الاقتصادية حيث حققت إيران قفزات كبيرة في هذا المجال لاسيما بعد انتهاء حربها مع العراق بالرغم مما خلفته تلك الحرب من

[1] زلاقي حبيبة، مرجع سابق، ص 60.

آثار مدمرة على مجمل الاقتصاد الإيراني وبنيته التحتية ورغم اعتماد إيران الكبير على العائدات النفطية إلا أنها نجحت إلى حد كبير في الاستثمارات الطبيعية المتمثلة أساسا في النفط والغاز في مشاريع تنموية كبيرة.[1]

كذلك نرى أن إيران استطاعت أن تحقق من مشاريعها الصناعية والزراعية والخدماتية التي أنجزت من خلال ما بعد الحرب أضعافا متضاعفة ما كانت عليه في السابق. حيث استطاعت زيادة حجم صادراتها خارج قطاع المحروقات والتي بلغت نسبة 20% من الدخل الإيراني.

أ- الثروة النفطية:

ارتبط الاقتصاد الإيراني بالنفط ارتباطا وثيقا حيث شكلت عائداته ما يقارب 80% من كل عائدات صادرات البلاد وتشكل هذه المادة ما بين 40% إلى 50% من ميزانية الدولة.

ويصل تعداد حقول استخراج البترول في إيران إلى 32 حقلا منها 25 تقع على اليابسة و07 تقع على البحر، والقابلية الفعلية لهذه الحقول النفطية تتزايد بشكل طبيعي سنويا بمقدار 200 ألف إلى 250 ألف برميل يوميا وهذا ما يستدعي الحاجة الماسة إلى تحديث هذه الحقول وتطويرها باستمرار.

يمثل البترول الإيراني بالنسبة للإنتاج العالمي 7.9% ويقدر بنسبة 9% من الاحتياطات العالمية، بحيث تصدر إيران ما يقارب من 26 مليون برميل من النفط الخام يوميا إلى الأسواق العالمية، وتعد اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، تايوان، وبعض البلدان

[1] رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، ط1، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع، 2006، ص45.

الأوروبية من أهم الدول المستهلكة للنفط الإيراني باعتبارها من اكبر الدول المصدرة للنفط الخام في منطقة الشرق الأوسط.[1]

ب- الغاز الطبيعي:

بالإضافة إلى النفط تحتوي إيران على 940 تريليون فوتا مكعب من ذخائر الغاز الطبيعي، وبهذا الرقم تحتل إيران المرتبة الثانية في العالم من حيث إنتاج الغاز الطبيعي بعد روسيا.

ومن أهم حقولها الغازية الكبرى حقل باريس الجنوبي (280 إلى 500 تريليون فوتا مكعب)، حقل باريس الشمالي (50 تريليون فوتا مكعب)، حقل كنعان (29 تريليون فوتا مكعب)، حقل نار (13 تريليون فوتا مكعب)، حقل خان كبير (11 تريليون فوتا مكعب)، والكثير من الحقول الأخرى.

تعد إيران من بين البلدان الكبرى المصدرة للغاز الطبيعي في العالم إلا أنها مستوردة له، وهي تستورد من أذربيجان وتركمنشان، وذلك لبعد المناطق الشمالية الإيرانية عن حقول الغاز الموجودة في الجنوب.[2]

ج- المجال الصناعي:

أبرز ما يمكن الحديث عنه هو صناعة البتروكيماويات والصناعات المعدنية الأخرى وصناعة السيارات.

---

[1] جابر أحمد، **الرؤية الأمريكية لمنابع النفط والغاز في إيران**، تقرير الكونغرس الأمريكي حول النفط الإيراني، تاريخ الإطلاع: 21-03-2016، عنوان الوثيقة: http://www.rezgaz.com/debat/show.art.asp?aid=23088

[2] عتيقة نصيب، نسرين نموشي، **النظام السياسي في إيران، سياسة مقارنة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص05.

وبفضل الخبرات العالية التي أصبح يتمتع بها المهندسون الإيرانيون، نجحت الحكومة الإيرانية في رفع إنتاج البتروكيماويات ليبلغ أكثر من 18 مليون طن، وهي بذلك أصبحت البلد الأول في الشرق الأوسط في إنتاج هذه المواد الهامة التي يستفاد منها في صناعة آلاف المواد الأخرى.

وفي الجانب الصناعي أيضا لابد من الحديث عن التطور المتسارع الذي بلغته المعادن التي تعتبر حجر الأساس لإقامة أية صناعات ثقيلة أو خفيفة كالحديد والفولاذ والنحاس والألمنيوم.

حيث تجاوزت إيران مؤخرا مرحلة الاكتفاء الذاتي مما تستخرجه وتستخلصه من هذه المعادن لتصل إلى درجة التصدير بعد أن تم إشباع سوقها المحلية، وخاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على إيران، فيتوقع أن يزيد من مقومات الاقتصادية الإيرانية. [1]

المطلب الثالث: المقومات العسكرية.

إن الفكر العسكري والجانب الأمني لإيران، كان ولايزال يعتبر محط الاهتمام الرئيسي منذ قيام الثورة الإيرانية في عام 1979، ولهذا تسعي إيران منذ ذلك وبشكل ثابت، إلى إعطاء الأولوية للحفاظ على نظامها السياسي، وأن تصبح أقوى وأكثر دولة مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن لعب دور فاعل في الشؤون العالمية.

[1] حنان بن غربي، **الدور الإيراني التركي في الشرق الأوسط (2002-2012): دراسة مقارنة**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2014، ص12.

ظهر ذلك واضحاً، من خلال الأدوار التي تلعبها إيران وما زالت في كل من: العراق وسوريا وأفغانستان والبحرين ولبنان وفلسطين واليمن، إلا أن هذا الدور لم يأت من فراغ، وإنما من قوة عسكرية عتيدة تمتلكها طهران، فلو ذكرنا بأن إيران تنفق حوالي 2.7% من إجمالي الناتج القومي، وفقا لميزانية عام 2010، على عملياتها الخاصة فقط التي تهدف إلى تعزيز وجودها في المنطقة العربية بالخصوص، ويتضح لنا مدى اهتمام إيران بقوتها العسكرية، لامتلاك إيران حوالي 12,285,000 قوة عسكرية، يحتل الجيش الإيراني المرتبة 23 عالميا، أما على صعيد قدرات إيران النووية، قامت بتدشين 8000 جهاز طرد مركزي في ناتانز، فضلاً عن تجميع كمية كافية من اليورانيوم منخفض التخصيب، لاستخدامه في السلاح النووي، كما وعملت إيران، على إنشاء منشأة سرية لتخصيب اليورانيوم بالقرب من قم، وذلك من أجل بدء التخصيب في عام 2011.

كما وتشير التقارير، إلى أن موازنة إيران الدفاعية تبلغ 6،9 مليار دولار، وتمتلك إيران كحد أقصى 1900 دبابة، و900 منصة للصواريخ، وأكثر من 5000 مدفع هاون، وحوالي 2800 سلاح مدفعي، أما قوتها البحرية، فتشمل أربع غواصات، وأربع سفن حربية، ومئات الزوارق الحربية، و32 طائرة مروحية. [1]

- كما وتواصل إيران بشكل منتظم، التدريب على الصواريخ الباليستية في جميع أنحاء البلاد، بحيث يصل مداها إلى الخصمين الإقليميين: إسرائيل ووسط أوروبا، كما

[1] محمد أحمد عبد أبو سعدة، **السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و دراسات الشرق الأوسط، كلية الأدب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر: غزة، 2012، ص38.

وتستطيع إيران عبر المساعدات الخارجية، نشر واختبار صاروخي باليستي عابر للقارات (ICBM)، قادر للوصول إلى الولايات المتحدة. كما وتمتلك إيران، صواريخ كروز الدفاعية الساحلية، والتي تعد محدداً هاماً، لمدى قدرة إيران الدفاعية، للدخول أو الحرمان من الخليج العربي، ومضيق هرمز، حيث تمتلك إيران المقدرة على مهاجمة السفن المستهدفة، من خلال صواريخ كروز المضادة للسفن ASCMS، انطلاقاً من سواحلها الخاصة، والجزر، ومنصات النفط مستخدمة قاذفات صواريخ صغيرة متنقلة.

- ترتكز القدرة الصاروخية لإيران على صواريخ شهاب3 (1300 كم)، وقد عرضته للمرة الأولى في جويلية 1998م ، وكتبت على الحاملة: "لا تستطيع أمريكا أن تفعل شيئاً، وسنزيل إسرائيل عن الخريطة"، ولديها الآن قدرة على نشر أعداد محدودة منه، بالإضافة إلى تطور شهاب4 ، الذي قالت أولاً، إنه صاروخ باليستي، ثم أعلنت إنه صاروخ لإطلاق أقمار اصطناعية لأغراض سلمية، وأيضا أعلنت عن تطوير شهاب5 الذي يصل مداه إلى(6000 كم)، ثم شهاب6 الصاروخ العابر للقارات الذي يصل مداه إلى (10000 كم). [1]

[1] المرجع نفسه، ص39-40.

كما ويعتقد بأن إيران لديها مخزوناً من الأسلحة الكيميائية منذ الثمانينيات، وقد اتهمتها الولايات المتحدة، بإنتاج عناصر بيولوجية حولتها إلى أسلحة، والأهم من ذلك لدى الغرب، هو الخوف من طموحات إيران النووية.

هذا الاهتمام العسكري الإيراني، له ما يبرره من وجهة نظر إيرانية، فدوافع إيران لامتلاك أسلحة متطورة، ترجع إلى عدة أسباب أهمها :

1- إن إيران تجد نفسها اليوم بين جوار غير مستقر، فهي محاطة بأقاليم جغرافية تعاني من هشاشة النظام وعدم الإستقرار الداخلي .

2- الازدياد الحاد والمبالغ فيه للوجود العسكري للقوى الكبرى في المنطقة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001.

3- العلاقات العدائية بين إيران وإسرائيل، والتنافسية بين إيران والسعودية خصوصا على ريادة المنطقة العربية.

4- الموقع الاستراتيجي لإيران، والثورة النفطية الهائلة التي تمتلكها، وفي المقابل المطامع الغربية. [1]

إن الإنجاز العسكري أمر يحسب للنظام الإيراني بكل المقاييس، خاصة مع قيامه على مبدأ الاكتفاء الذاتي، كما إن تطوير جيش حرس الثورة الإسلامية الإيراني، يعد إنجاز آخر

[1] هند مصطفي على، دورية مختارات إيرانية، موقع البينة، تاريخ الإطلاع 20-03-2016:
http://www.albainah.net/index.aspx?function=ltem&id=1430&lang=ar

يحسب لهذا النظام، ولكن المكافأة التي يقدمها قادة النظام الإيراني للحرس الإيراني، تخرج بهم عن دورهم الأساسي الذي أنشئ جيشهم من أجله، فمع إسناد الأمن الداخلي لهم، أصبحوا يتقلدون الوظائف التي لا يجيدونها، بهدف توسيع النفوذ للحرس الثوري على حساب التقنيين، عبر تعيين العديد من أعضائه السابقين في مناصب وزارية، فمن 21 وزيراً، عين الرئيس أحمدي نجاد سنة 2005 تسع وزراء، من الأعضاء السابقين في الحرس الثوري، وهو الأمر الذي لم تشهده إيران من قبل، أو كحكام للمحافظات؛ فمحافظات مثل: كرمان، وأذربيجان غربي، وخوزستان، وهمدان، وعيلام، يحكمها عناصر سابقة من الحرس الثوري. [1]

المطلب الرابع: الملف النووي.

كان الاهتمام بالطاقة النووية جزءا من جهود الشاه محمد رضا بهلوي، فقد سعى لتحويل إيران إلى قوة إقليمية، وساعدته في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية كونه كان يلبي رغباتها ويساهم في تحقيق مصالحها في الشرق الأوسط، وبعد التغيير الذي حدث في إيران وسقوط نظام الشاه، تبنت الثورة الإيرانية المشروع النووي، بعد أن تم وضع تصورات جديدة لأهداف المشروع بما يتناسب والقيم والمبادئ الجديدة لنظام حكم الجمهورية الإسلامية، وجرى البحث عن شركاء جدد لتزويد إيران بتكنولوجيا متقدمة، وهكذا تم الاتفاق على استمرار العمل في مفاعل بوشهر مع الاستفادة من التكنولوجيا الروسية بدلا من الألمانية، وعملت إيران على تنويع مصادر الحصول على التكنولوجيا النووية، فإلى جانب روسيا، وطدت علاقاتها مع الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند. [2]

---

[1] محمد أحمد عبد أبو سعدة، مرجع سابق، 41.

[2] طايل يوسف عبدا الله العدوان، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002-2013**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2013 ، ص133-134.

وأخذ البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث 11-09-2001 شكلا آخر بعد تأكيدات الولايات المتحدة على ما تصفه بالجهود الإيرانية للحصول على الأسلحة النووية، وأظهرت صورة ملتقطة بالأقمار الصناعية منشآت نووية قيد الإنشاء لم تعلن عنها إيران بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم في منشآت سرية بعيدا عن اتفاق الضمان مع الوكالة الدولية.

وفي عام 2003 حصل منعطف جديد في أزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أن أعلن أحد فصائل المعارضة الإيرانية معلومات جديدة عن النشاط النووي الإيراني، كشف فيه وجود منشآت نووية سرية في منطقة عبالي بالقرب من مدينة أصفاهان، وفي ناتنز التي بدأ العمل فيها منذ 2001، وفي آراك التي أنشئت عام 1996، ولم تتوقف الأزمة عند هذا الحد بل استمرت في ظل استمرار الجهود الإيرانية الرامية لتطوير برنامجها النووي، يقابله سلوك المجتمع الدولي لمنع إيران من تحقيق طموحاتها النووية. [1]

[1] المرجع نفسه، ص134.

الشكل 03: المنشآت النووية في إيران.

المصدر:

https://chronicle.fanack.com/wpcontent/uploads/sites/5/Iran_nucleair_map_03.jpg

ويندرج تطوير القدرات النووية لإيران، في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية إقليميا ودولياً، حيث تسعي السياسة الخارجية لإيران، إلى بناء مكانه متميزة على الساحة الإقليمية، والقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، والاستفادة من التحولات الهيكلية في النظام الدولي لوضع إستراتيجية استقطابية، لملء الفراغ الإيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، مع استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة، وعلى ذلك فإن السلاح النووي يمكن

من تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية. وترجع أهمية البرنامج النووي الإيراني إلى عدة دوافع أهمها:

1- يؤمن 20% من الطاقة الكهربائية التي تحتاجها البلاد.

2- رغبة إيران في إيجاد مكانه متميزة لها على الساحة الإقليمية وتعزيز مكانتها وتاريخه، وذلك بدعم موقعها الإقليمي والاعتماد على قدراتها الذاتية.

3- تعزيز قدراتها العسكرية خصوصا بعد اكتوائها بنيران الأسلحة الكيماوية خلال الحرب العراقية الإيرانية.

4- ضرورة الاستفادة من تجربتي العراق وكوريا الشمالية من ناحية ردود الفعل الدولية تجاههما.

5- اعتبار إيران أن كل من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لا تمتلك وسائل أو إمكانات ردع كافية (اقتصادية وسياسية وعسكرية ودبلوماسية)، لمنع إيران من إنتاج السلاح النووي. [1]

[1] محمد أحمد عبد أبو سعده، مرجع سابق، ص47.

المبحث الثاني: المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية.

إن الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية تمتد جذورها في عمق التراث السياسي والثقافي للثورة الإسلامية عام 1979، والتي أصبحت تعتبر ثوابت وهيكليات فيما بعد، يمكن أن تكون نفسها مصدرا تشتق منها أهداف السياسة الخارجية للبلاد وفقا للدستور الإيراني وأداء السياسة الخارجية. ومن خلال هذا المبحث سوف نركز على المتغير المذهبي كعامل مؤثر في المكانة الإقليمية لإيران في المنطقة العربية، وانعكاسه على توجهات سياستها الخارجية تجاه هذه المنطقة.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية.

إن الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية تمتد جذورها في عمق التراث السياسي والثقافي للثورة الإسلامية عام 1979، والتي أصبحت تعتبر ثوابت وهيكليات فيما بعد، يمكن أن تكون نفسها مصدرا تشتق منها أهداف السياسة الخارجية للبلاد وفقا للدستور الإيراني وأداء السياسة الخارجية.

لقد ظل هاجس الهيمنة والنفوذ في المنطقة هو المسيطر على تلك السياسات بالرغم من تقارب العلاقات الإيرانية مع بعض الدول العربية، إلا أنها لا تزال قائمة على الشك والتوجس بين الدول الأخرى،[1] نتيجة للآثار المباشرة للسياسات الإيرانية التي انعكست على أمن الخليج و دول المنطقة في ظل إصرارها على أن تصبح القوة المهيمنة على المنطقة من خلال تطوير قدراتها النووية وتدخلها المباشر في شؤون بعض الدول العربية ودعمها للحركات الراديكالية.

[1] ممدوح بريك محمد الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية 2003-2011**، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2014 ص99.

من هنا يمكن استنتاج أهم أهدافه السياسة الإيرانية تجاه المنطقة فيما يلي:

أولا– التأكيد على دور إيران الإقليمي وضرورة احتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية–و الخليجية والعربية، ولأجل ضمان دور إقليمي في منطقة هامة في الإستراتيجيات العالمية بسبب مواردها من الطاقة وفي غياب زمن السقف الدولي الذي يمكن أن تستظل به الطموحات الإيرانية، فقد هندس صناع القرار في إيران هرما من الإمكانات والقدرات الذاتية مع وضع الاعتبارات الجغرافية والسياسية والعسكرية في بناء استراتيجي متكامل، ويفرق المشروع الإيراني الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية،المترابطة لغويا وثقافيا ودينيا وتاريخيا وحضاريا، بين تكتيكاته في منطقة الخليج وسياساته في منطقة الشرق العربي ضمانا لتعظيم الحضور الإيراني في كامل المنطقة.

وإيران تسعى دوما إلى أن يكون لها دور إقليمي في منطقة الخليج العربي، لما يضفيه مثل هذا الدور من أهمية فائقة على مكانتها الدولية لذا أصبح الخليج يحتل الدائرة الأولى في اهتمامات الساسة الإيرانيين على مدى حقب سياسية عديدة، ومنها العهد الحالي، وعندما تضيق ساحة اللعب الخليجية أمام إيران، فإنها تحاول أن تذهب شمالا إلى الجمهوريات الإسلامية الجديدة، أو شرقا إلى حيث أفغانستان أو باكستان أو غربا نحو إفريقيا العربية أو الشرقية، ولكن أي حركة إيرانية في أي اتجاه من هذه الاتجاهات ما هي إلا ورقة ضاغطة وبديل مؤثر ومؤقت للعودة ثانية أو بقوة إلى ميدان الحركة الأساسية لها، ويعنى بها الخليج العربي.[1]

فقد وقفت إيران تاريخيا ضد النظام الإقليمي العربي، وهي تعمل على تقويضه، لأنه يتعارض مع مصالحها وطموحاتها، فإذا كانت إيران قد احتلت جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات، فإنها لم تكف عن إدعاءاتها الإقليمية وتسعى للقيام بدور

[1] المرجع نفسه، ص 100.

مهيمن في الخليج العربي، ولاستعادة نفوذها ودورها الإمبراطوري، وتنصب دائرة الاهتمامات الإيرانية على الخليج العربي فهي تردد دائما مسؤولية أمن الخليج هي مسؤولية دولة.

ثانيا- جعل إيران المرجعية الروحية للشيعة: لطالما نظرت إيران إلى نفسها باعتبارها العاصمة السياسية للشيعة في العالم لكنها لم تشكل يوما مرجعية روحية لا خلاف عليها إذ بقيت عقدة النجف تسيطر على طموحات الإيرانيين وسلوكياتهم، يضاف إلى ذلك ما تمثله الكوفة من رمز عقائدي لكونها عاصمة الخلاص التي سيتخذها الإمام المنتظر منطلقا بحسب المعتقد الشيعي وهذا ما يجعل المركز يبتعد عن القلب الإيراني. من هنا جاء السعي لربط حيثية المكان الروحي- النجف حاليا والكوفة عقائديا – بالقرار السياسي لطهران.

ولذلك اعتمدت إيران على إيديولوجية عابرة للحدود، اعتبرت نفسها وصية على الشيعة في كل مكان، وبالتالي أصبحت قبلة الشيعة في العالم، واستطاعت توظيف الورقة الشيعية خاصة في دول الخليج العربي كلما استدعى الأمر ذلك، الأمر الذي جعل من دعم إيران للشيعة وسياسة التشييع التي انتهجتها في المنطقة إحدى أهم القضايا التي شكلت عائقا مع العرب.[1]

ثالثا- العامل الاقتصادي: يعتبر من أهم العوامل الدافعة لاتجاهات المخرجات السياسية، هذه الحقيقة لا يمكن إغفالها وتجاهلها عند مناقشة سياسة أي دولة مهما كانت طبيعتها وواقعها، وإيران ليست استثناء من هذه القاعدة، إذ يلعب الاقتصاد دورا حيويا في الحياة السياسية الإيرانية، حيث تمكنت إيران من الفصل بين خلافها السياسي مع بعض الدول العربية وبين علاقاتها الاقتصادية مع تلك الدول، وقد تحقق هذا نتيجة مجموعة من العوامل منها العمالة الإيرانية في الخارج والتغلغل الإيراني في بعض الاقتصاديات العربية وارتفاع

[1] ممدوح بريك محمد الجازي، مرجع سابق، ص100.

حجم المبادلات التجارية بين إيران وعدد من الدول العربية، وليس أوضح مثال على ذلك من نموذج العلاقات الإيرانية– الإماراتية في فصلها بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج.

إن الحقائق الجيوسياسية وروابط الدين والتاريخ، تفرض وتستوجب أن تكون العلاقات الخليجية الإيرانية في حالة من الاستقرار والأمن لمصلحة الطرفين، لكن هذه العلاقات شهدت حالات من التوتر والصراع في فترات تاريخية معينة وحالات من الاستقرار والتعاون في فترات أخرى، بحيث لا يمكن وصف العلاقات الإيرانية مع دول الخليج بأنها علاقات جيدة أو سيئة فهي علاقات شديدة التفاوت ودائماً ما تتغير وفقاً للدور الاستراتيجي الذي تقوم به دول الخليج، وتكتسب العلاقات الإيرانية مع دول الخليج أهمية كبيرة خاصة بعد التحولات الحاصلة في المنطقة، هذا ما يثير العديد من الأسئلة حول إذا ما تغيرت نظرة إيران إلى بعض دول الخليج التى كانت تعتبرها ضمن خريطة المنافسين لها بل وفي بعض الأحيان كانت تعتبرها من الدول الأعداء، وكذلك كيف سوف يؤثر رفع العقوبات على إيران على سياستها الخارجية تجاه دول الخليج، وموقف دول الخليج من إمكانية تحول إيران إلى قوة إقليمية عظمى تسيطر على مجريات المنطقة، وأيضاً الدور المتوقع لدول الخليج التي تجمعها مصالح مشتركة وعلاقات قوية مع إيران .

أولا– العلاقات الإيرانية مع الدول الخليجية:

تختلف العلاقات الإيرانية مع دول الخليج من دولة إلى أخرى، فهناك دول تربطها بها علاقات وثيقة ودول أخرى تمتاز علاقتها بها بالتنافس أو التخاصم.

- **النفوذ الإيراني في العراق:**

لابُدَّ في دراسة العلاقات العراقية_الإيرانية عمومًا، أن نقدر حقيقة الالتصاق الجيوستراتيجي بين البلدين، الذي يفرض من جانبه الكثير من الإلزام (Imperatives) على العلاقة المتبادلة بينهما، أيًّا ما كان نظام الحكم الذي يحكمهما، أو الفلسفة التي ينتهجها الحاكم ومؤسسات الحكم في البلدين. [1]

على الرغم من أن الوضع الجغرافي العام تحكمه حواجز جبلية شاهقة، تعزل العالم العربي عن بلاد فارس، لذلك فالعراق فعلاً يعتبر الرابط الجيوستراتيجي الذي يربط مشرق الوطن العربي بالعالم الأسيوي إلى الشرق منه مبتدئًا بإيران.

بدأت إيران تتكيف مع الوجود الأمريكي في العراق باعتباره أمرا واقعا ومن أجل تحقيق أهداف إستراتيجيتها الإقليمية تجاه منطقة الخليج العربي والعراق، دفعت إلى داخل العراق بعض المنظمات التي تدار من قبل الحرس الثوري والمخابرات الإيرانية تحت غطاء الأعمال الإنسانية لمساعدة العراقيين، وأخذت تشتري ذمم بعض العراقيين للتعاون معها، وأوجدت لها ميليشيات قامت بتدمير ما تبقى من مرافق الدولة ومؤسساتها، بعد أن حولت مقر الهلال الأحمر العراقي في بغداد وفروعه إلى مراكز استخبارات إيرانية.[2]

وقد عكست هذه الممارسات والنشاطات اللاحقة أحد أوجه الإدراك الإيراني لما يعنيه احتلال العراق، وبات الوجود الإيراني أمرا واقعا إلى جانب قوات الاحتلال الأمريكي، وبهذا واجهت إيران ما يمكن تسميته بالخيارات المتناقضة، فالمكاسب التي تحققت لها من

[1] عبد الوهاب القصاب، **تقرير بعنوان:العراق في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية**، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2014، ص02.

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/2014327744464771.html

[2] International Crisis Group, **Iran in Iraq : How much influence ?**,Middle East Report N°38 – 21 March 2005.

http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iraq-iran-gulf/iran/038-iran-in-iraq-how-much-influence.aspx

الاحتلال كانت تبدو بمثابة فرص مفقودة، فضلا عما تعنيه التهديدات المباشرة للوجود الأمريكي للعراق.

لذلك قامت إيران بإتباع سياسة خارجية توصلت من خلالها إلى مد نفوذها داخل العراق، وكان من أبرز مفردات هذه السياسة الآتي:

1-الحرص على التغلغل الرسمي في أوساط القادة السياسيين في العراق وإدامته، والذي حدث أمام أنظار العالم من خلال الاجتماعات والزيارات المتكررة بين مسؤولي البلدين حتى وصلت العلاقات الرسمية إلى مرحلة تغلغل الإيرانيين في المؤسسات العراقية الرسمية.

2-تطوير العلاقات الإيرانية مع القيادات الدينية العراقية التي عززت مع العلاقات الإستراتيجية المعلنة للتأثير على المؤسسات الدينية العراقية بحجة دفع عملية البناء والاستقرار نحو الأمام.

3-التغلغل الأمني في الأوساط العراقية الرسمية والشعبية التي تشمل تكوين خلايا أمنية تجسسية شكلتها داخل تكوينات الميليشيات العراقية التي جاء معظمها من إيران، مثل قوات بدر التي جرى زرعها داخل المؤسسات والمدن العراقية.

4-فتح مراكز الاستخبارات العراقية ففي أغلب المدن العراقية تدار من قبل عناصر فيلق القدس الإيراني.

5-التواجد الإيراني المكثف والعلني في جميع محافظات العراق وخاصة في محافظتي نجف وكربلاء، من أجل السيطرة على الاقتصاد العراقي. [1]

6-الادعاء بتقديم مساعدات مالية لإعادة اعمار العراق تحت شروط أن تكون على شكل بنى تحتية لمشاريع في محافظتي النجف وكربلاء، والحصول على موافقات بتزويد

[1] طايل يوسف عبد الله عدوان، المرجع السابق، ص137-138.

الأسواق العراقية باحتياجاتها من المنتجات الإيرانية، التي ثبت بالدليل الملموس أنها كانت لصالح التجار الإيرانيين الذين غزت بضائعهم الأسواق العراقية، وكانت في أغلب الأحيان فاسدة ولا تصلح للاستهلاك البشري.

7-تطوير العلاقات الإيرانية مع الأكراد من خلال إقامة علاقات اقتصادية مستقلة مع كردستان العراق، وتعاملت إيران معهم ككيان سياسي مستقل، فضلا عن التنسيق الأمني بين الطرفين. [1]

8-فتح عدد من البنوك الإيرانية داخل العراق من أجل السيطرة على اقتصاد العراق وكسر نظام العقوبات التي كانت مفروضة على إيران، علما أن هذه البنوك كانت تدار من قبل الحرس الثوري الإيراني والمخابرات الإيرانية.

9-القيام بقطع مياه الأنهار التي تنبع من إيران عن مجراها الطبيعي تجاه العراق، وجعلتها ورقة ضغط على النظام السياسي، وضخت إيران مياه البزل من المنشآت الصناعية الإيرانية إلى شط العرب في البصرة والتسبب في تلوث البيئة والمياه العراقية.

10- احتلال آبار نفط حقول الفكة العراقية.

11- الضغط على بعض التيارات السياسية الدينية المرتبطة بها بتنفيذ سياسات معينة تتعلق بتأييد الحكومة التي يترأسها نوري المالكي. [2]

وقد ساعد إيران في تحقيق كل ذلك الارتباط المذهبي بين شيعة العراق ونظرائهم في إيران، وهم كل من: العراقيون الشيعة من أصل إيراني، العراقيون الذين يجيدون اللغة الفارسية، رجال الدين الشيعة وأعضاء الأحزاب السياسية الشيعية مثل حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الأكراد الفيليين (هم أكراد شيعة ويعيشون في بغداد

[1] عبد الوهاب القصاب، المرجع السابق، ص03.

[2] طايل يوسف عبد الله عدوان، مرجع سابق، ص138،139.

والمدن الواقعة شرقها باتجاه الحدود الإيرانية)، العراقيون الذين حاربوا إلى جانب إيران في الحرب العراقية–الإيرانية.[1]

- **علاقة إيران بسلطنة عمان:**

لعمان علاقات مميزة وخاصة لإيران التي تسعى دائما إلى تطويرها، وتجلى ذلك في استجابتها للمساعي التي بذلتها عمان من أجل فتح نافذة حوار مع الولايات المتحدة بعد حالة التصعيد غير المسبوقة في الملف النووي، لاسيما وأن مسقط تحضى بثقة الطرفين.

فإيران تعتبر عمان وسيطا مقبولا لحل ملفاتها العالقة سواء مع الولايات المتحدة أو مع النظم الإقليمية، مستغلة في ذلك العلاقات المتميزة بين الطرفين، ولعل زيارة السلطان قابوس إلى طهران في 08–2013 هي الزيارة الثانية له منذ بداية الثورة.

حققت هذه الزيارة تعزيز الاتفاقيات الاقتصادية، إذ وقعت سبع مذكرات تفاهم للتعاون الأمني والاقتصادي والثقافي، إضافة إلى بروتوكولات في مجالي النفط والغاز واستثمارات مشتركة لتأسيس شركة باسم "هرمز لبتروكيمياويات اليوريا" برأس مال 80 مليون دولار.

الملاحظ في هذا السياق أن المبادلات التجارية بين البلدين ليست بمستوى العلاقات السياسية، إذ أن الصادرات الإيرانية لسلطنة عمان وصلت إلى 170 مليون دولار بينما وصلت قيمة الصادرات العمانية لإيران إلى 80 مليون دولار في 2013. [2]

لا تقتصر العلاقات العُمانية–الإيرانية على الجانب السياسي وإنما تمتد إلى جوانب أخرى من خلال اللجان المشتركة بين البلدين؛ فعلى الصعيد العسكري، وقّع الطرفان في

[1] Joseph Felter and Braian Fishman **, Iranian Strategy in Iraq Politics and Other Means**, New York: Combating Terrorism Center , 2008, p65

[2] شنين محمد المهدي، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص177.

سبتمبر 2013 مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون العسكري فيما بينهما، بالإضافة إلى المناورات البحرية المشتركة في مضيق هرمز. وفي الجانب الاقتصادي تسعى عُمان لاستيراد الغاز من إيران عبر بناء أنبوب بحري بين البلدين، ويناقش الطرفان تطوير حقول غاز مشتركة في عرض البحر.[1]

هذه العلاقة المتينة التي تربط بين الطرفين العُماني والإيراني لا تعني أن عُمان غير مدركة للتهديد الاستراتيجي الذي يمكن أن تمثله دولة بحجم إيران وإمكانياتها بالنسبة لأمن المنطقة، إلا أنها تدرك أن التعامل مع هذا التهديد المحتمل لا يكون باستعداء إيران والتعامل معها كخصم أزلي، أو بالتعاطي معها بلا عقلانية تفترض سهولة إلغائها وإقصائها من أي تفاهم إقليمي.

وفي مقتضيات الأمن القومي العُماني ما يكفي ليفسر العلاقة العُمانية–الإيرانية؛ فسواحل إيران لا تبعد إلا مرمى حجر عن السواحل العُمانية، والدولتان تتحكمان معًا في واحد من أهم المعابر المائية في العالم، اقتصاديًا وأمنيًا؛ حيث يمر من مضيق هرمز ما يزيد على 40% من النفط الخام في العالم.

وباعتبار أن اعتبارات الاستقرار الداخلي والوحدة الوطنية هي المحدد الرئيسي الذي يملي سياسات السلطنة الخارجية، فإن أي صدام إقليمي، سيشكّل تهديدًا مباشرًا لاستقرار عُمان وأمنها الداخلي. ومن جهة أخرى، فإن إيران لم تشكّل خطرًا على استقرار عُمان الداخلي ولم تحاول تقويض وحدتها الوطنية بأي شكل من الأشكال، وامتازت علاقتها بعُمان بدرجة من الندية تناسب المزاج العُماني ونزعته التاريخية نحو الاستقلال.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص166،167.

[2] مدونة النون بوست، **في العلاقات العُمانية – الإيرانية – الخليجية**، تاريخ الإطلاع: 20-04-2016، عنوان الوثيقة: http://www.noonpost.net/content/1722

تدرك إيران أن عمان تمثل وسيطا لها في حال تأزم علاقاتها الإقليمية، وأيضا حليف خليجي مهم خاصة في ظل بيئة عدائية، وتسعى إيران إلى تعزيز علاقاتها بعمان خاصة في ظل التوتر الذي بدأ يظهر في علاقة عمان ببعض الدول الخليجية، وتهديدها بالانسحاب من مجلس التعاون إذا تحول إلى إتحاد بين دوله، وجاء هذا التصريح لوزير الخارجية العماني خلال منتدى للأمن الإقليمي بالمنامة في ديسمبر 2013.

- **علاقة إيران بالإمارات العربية المتحدة:**

تعتبر الإمارات المنبع الرئيسي والمغذي لسوق إيران من معدات وآلات ومواد استهلاكية وبضائع، بحيث تستحوذ الإمارات العربية المتحدة لوحدها على 80% من حجم التبادلات التجارية لدول الخليج الصادرة، في الوقت الذي تتوزع فيه النسبة الباقية بين الدول الخليجية الأخرى، على اعتبار أن الإمارات تمتاز بقرب المسافة الجغرافية مع إيران، ما يسهل حركة السفن وخطوط الطيران، فضلاً عن أنها مركز للتجارة لمنطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، والهند، وباكستان، وتسعى إيران لجذب الاستثمارات الإماراتية باعتبارها مصدراً من مصادر التمويل، وسوقاً مهمة للسلع الإيرانية.

ولفت وزير الاقتصاد الإماراتي، أنه يوجد 200 رحلة طيران أسبوعياً بين البلدين، تقوم بدور في تعزيز التبادل التجاري، والتعاون بين مجتمع الأعمال، إضافة إلى الدور الكبير الذي تقوم به في المجال السياحي، داعياً إلى رفع مستوى التعاون في مجال الطيران المدني، وهو ما قامت به فوراً شركة "فلاي دبي".[1]

أما حجم التبادل التجاري بين الإمارات وإيران خلال الخمسة أعوام الماضية (2010 و2015) فبلغ نحو 95 مليار دولار، ومصدر معظم هذا التبادل هو دبي، حيث يدير

[1] عبد الكريم فاضل النعيمي، **العلاقات الإماراتية – الإيرانية بعد 2003**، عمان: دار الجامعة للنشر، 2012، ص71.

الإيرانيون شبكة ضخمة من الأعمال، ويتوقع أن يرتفع حجم التجارة بين الإمارات وإيران ما بين 15% و20% خلال العام الأول الذي يلي رفع العقوبات.

كما توجد حاليًا 200 رحلة طيران أسبوعية بين البلدين وتلعب دورًا في تعزيز التبادل التجاري والتعاون بين مجتمع الأعمال إضافة إلى الدور الكبير الذي تقوم به في مجال السياحة، ويقطن في الإمارات ما يقرب من 500 ألف مواطن إيراني أي ما يعادل أكثر من نصف المواطنين السكان في الإمارات البالغ عددهم 947 ألف مواطن. [1]

وأكد موقف حاكم دبي في تصريحاته الأخيرة لقناة "**BBC**"على أن ما يدفع دبي في اتجاه علاقات طيبة مع إيران وتأييد الاتفاق النووي الإيراني هو "التجارة لا السياسة" ما يؤكد هذا الكلام جود 8000 تاجر إيراني مسجل رسميًا في إمارة دبي وحدها، وبلغت تجارة إعادة التصدير بين الدولتين في النصف الأول من عام 2011 مبلغ 5.32 مليار دولار، وحسب ناصر هاشم بور نائب رئيس مجلس الأعمال الإيراني في دبي قدر الاستثمارات الإيرانية في الإمارات أنها تحتل المرتبة الثانية بعد الأمريكية وتتراوح بين 200 إلى 300 مليار دولار حيث تمثل ثروة الجالية الإيرانية في الإمارات بما يتراوح بين 20 – 30% من حجم ثروة الأصول المادية في الإمارات في عام 2012. [2]

على الرغم من سيطرة إيران على الجزر الإماراتية الثلاث إلا أن الإمارات تحاول أن تكون براغماتية قدر الإمكان في موقفها مع إيران فهي تحاول تحسين العلاقة معها بالرغم من موقف العداء الذي تكنه دول التعاون والمعارض لإيران ودروها الإقليمي، حيث حققت الإمارات فوائد اقتصادية بفضل موقعها كمنطقة ترانزيت للتجارة الإيرانية في سنوات

[1] مراد منير، **هل يتأثر اقتصاد إيران بخفض الإمارات تمثيلها الدبلوماسي؟**، تاريخ الإطلاع: 23-04-2016، عنوان الوثيقة: https://ae.aliqtisadi.com

[2] مدونة النون بوست، **العلاقات الإماراتية الإيرانية: سياسة أم اقتصاد؟**، تاريخ الإطلاع: 21-04-2016، عنوان الوثيقة: http://www.noonpost.net

الحصار والعقوبات على إيران، فمنذ فرض العقوبات الأممية عليها مثلت إمارة دبي مكانة الرئة بالنسبة للاقتصاد الإيراني والباب الرئيسي لأهم الواردات التي يحتاج إليها الاقتصاد الإيراني وبالمثل عملت إيران على بناء تواجد اقتصادي مهم بتفعيل استثمارات داخل الإمارات مما ساعد على تخفيف التوتر معها في الخلاف حول الجزر.

تتجه أغلب التقديرات إلى أن دولة الإمارات ودبي خاصة ستستفيد بشكل مباشر على المدى القريب من جراء رفع العقوبات نظرًا لضعف البنى الأساسية المادية في إيران من موانئ ومطارات ووسائل نقل بالإضافة إلى ضعف في أنظمة التشغيل المختلفة وقلة الخبرات جراء العقوبات الدولية الطويلة التي تم فرضها على إيران؛ وعليه فمن المتوقع أن يعتمد المستثمرون على الدخول إلى السوق الإيرانية ومباشرة الأعمال فيه بما يتوفر لدى الإمارات والشركات العاملة فيها من بنى أساسية وأنظمة تشغيل وبيئة عمل حديثة.

في حين على المدى المتوسط والطويل يكون السيناريو مختلف فمن غير المتوقع استمرار اعتماد إيران على البنى الإماراتية بل ستعمل على تطوير بناها الأساسية وتحديث أنظمة التشغيل وبيئة العمل في القطاعات الإنتاجية والخدمية ويؤدي إلى نقل كل التعاملات التجارية والاستثمارية إلى الأراضي الإيرانية، خصوصًا مع اتساع دائرة العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لإيران جراء رفع العقوبات عنها. [1]

وقد تتخلى إيران عن الإمارات وتبدأ بتنويع شركائها الإقليميين والدوليين، ويرجح أن تسعى الإمارات للاستفادة من أي عملية تنموية ممكن أن تتسارع خلال السنوات المقبلة من خلال الاستفادة من عوائد فرص النمو التي قد تتزايد بعد رفع العقوبات عن إيران وستحاول

[1] مراد منير، **هل يتأثر اقتصاد إيران بخفض الإمارات تمثيلها الدبلوماسي؟**، تاريخ الإطلاع: 23-04-2016، عنوان الوثيقة:

https://ae.aliqtisadi.com

الإمارات تأسيس شراكات استثمارية تحد من الآثار التنافسية المتوقعة على اقتصادها ووضعها كمركز إقليمي رئيسي لتجارة إعادة التصدير والخدمات. [1]

نستنتج أن العلاقات الإيرانية – الإماراتية تمر بمرحلة أكثر تميزًا بعد الأزمة الأخيرة بين الخليج وإيران، فهل تتخلى إيران عن الإمارات بعد رفع العقوبات عنها وينتهي دور الإمارات بالنسبة لها؟ علمًا بأن الإمارات بحاجة لإيران تجاريًا أكثر من حاجة إيران للإمارات بعد رفع العقوبات، أم سيحاول البلدان احتواء الأزمة كما كل الأزمات السابقة واستمرار العلاقات التجارية الوثيقة أم سيتغلب الاقتصاد فيها على السياسة؟

- **علاقة إيران مع قطر:**

تعتبر الدوحة العاصمة الخليجية الأكثر قربا من طهران، بل وحققت توازنا بين علاقاتها مع إيران ومستلزمات العضوية في مجلس التعاون، العلاقات الإيرانية–القطرية لها خصوصية في تفاعلات إيران بدول مجلس التعاون، وهو ما كان يدفعها للتحسن باستمرار و لعل من مؤشرات ذلك الاتفاقية الأمنية التي وقعتها الدولتين.

أما العلاقات الإيرانية بعد الحادثة الأخيرة المتعلقة بإدارة الخلاف بين إيران والسعودية، مسألة معقدة بشكل خاص بالنسبة لقطر. فالإمارة الصغيرة الثرية تشترك في أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم تحت مياه الخليج مع إيران التي سعت– عقب الاتفاق النووي– لإغراء شركات النفط الأوروبية والأمريكية للاستثمار في البنية التحتية للطاقة بالجمهورية الإسلامية. [2]

---

[1] مدونة النون بوست، **العلاقات الإماراتية الإيرانية: سياسة أم اقتصاد؟**، تاريخ الإطلاع: 21–04–2016، عنوان الوثيقة: http://www.noonpost.net

[2] محمد غزال، **دول الخليج العربية تتعامل بحذر إزاء الخلاف بين إيران والسعودية**، تاريخ الإطلاع 23–04–2016، عنوان الوثيقة: http://www.noonpost.net

- **العلاقات الإيرانية الكويتية:**

شهدت العلاقات الإيرانية الكويتية عبر مراحل تطورها حالات من الصعود والهبوط وقد كانت تلك العلاقات إيجابية في أغلب مراحله، ورغم التعاون بين الطرفين وأهمية المشاريع المشتركة، إلا أن هناك بعض الملفات العالقة التي تعرقل التطورات البينية، إذ ترفض طهران الوجود الأجنبي في منطقة الخليج، وتطالب بضرورة صياغة منظومة أمنية إقليمية تكون هي طرفا فاعلا فيها، وهو ما يتعارض مع الاتفاقات الدفاعية بين بعض الدول الخليجية، والدول الغربية، أبرزها الكويت.

كما أبدت الكويت تحسبا ملحوظا تجاه تطورات أزمة الملف النووي، خصوصا في ظل اقتراب مفاعل بوشهر من الأراضي الكويتية، وخشية من أن يؤدي أي تسرب إشعاعي محتمل إلى تلويث مياه الخليج التي تعتبر مصدر رئيس للمياه في المنطقة.

الكويت بفعل تركيبتها الديمغرافية وقربها الجغرافي من إيران، محكومة بهواجس أمنية تجاهها بحكم أن أي توتر أمريكي–إيراني إذا تصاعد إلى حرب يمكن أن يشكل انعكاسات بالغة الخطورة تجاهها.[1]

- **العلاقات الإيرانية البحرينية:**

دائماً ما غلب على العلاقات الإيرانية البحرينية جانب التوتر والعداء خاصة وأن إيران تنظر باستمرار إلى جزيرة البحرين باعتبارها جزء لا يتجزأ من الدولة الإسلامية الإيرانية، فبالتالي دائماً ما تنظر البحرين إلى إيران باعتبارها التهديد الأساسي والعدو الرئيسي لها مما دفعها إلى تحسين علاقاتها وتوطيدها مع السعودية، وكما ذكرنا أن الاتجاه المذهبي هو المؤشر الأساسي والمحرك الرئيسي لإيران في سياستها الإقليمية فمازالت

[1] شنين محمد المهدي، مرجع سابق، ص 167.

إيران تدعم الحركات القتالية الشيعية في البحرين منذ اندلاع الثورة الإسلامية وحتى اليوم، لذلك تنظر البحرين إلى إيران باعتبارها تهديد لاستقرار منطقة الخليج بأكمله وأنها ترتكز على الدين للتدخل في الشؤون الداخلية للبحرين. [1]

وبالتالي ليس من المنتظر أن تقوم البحرين بدور مساعد للسياسات الإيرانية في المنطقة وإنما من المنطقي أن البحرين سوف تنضم إلى التكتل الخليجي، الذي يرى أيضا أن إيران تهديداً حقيقياً لابد من مواجهته، كما أن البحرين تعاني من عمليات تهريب المتفجرات الإيرانية التي تستخدم في التفجيرات التي تحدث في البحرين، فالبحرين تعلم أن إيران ترغب في الارتكاز على الفئة الشيعية في البحرين، وذلك للتدخل في شؤونها بأكبر قدر ممكن، وبعد عقد الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى أكدت إيران على الاستمرار في دعم المعارضة البحرينية وحركات الاحتجاج الشيعية التي بدأت في الاحتجاج على نظام الحكم في منذ 2011.

وفى ظل هذه الرغبة الإيرانية المعلنة للاستيلاء على البحرين، يمكن تفسير الدعم الإيراني الخطابي من خلال (خطابات وتصريحات المسؤولين الإيرانيين) والدعم الإيراني الفعلي الذي يتمثل في الاعتداء على ممر الملك فهد ووزير الداخلية البحريني والسفارة السعودية في البحرين عام 2011، وذلك من اجل خلق نوع من الزعزعة وعدم الاستقرار فيها، وخلق ظروف تساعد بالإطاحة بالنخبة السنية السياسية الحاكمة وإنشاء حكومة شيعية بدلاً من هذه النخبة موالية لإيران. [2]

---

[1] **إيران تنتظر الضوء الأخضر لتدخل البحرين**، الجزيرة نت، تاريخ الإطلاع: 21-03-2016، عنوان الوثيقة: http://www.aljazeera.net

[2] **إيران والخليج عدو حقيقي أم صديق خفي؟**، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، تاريخ الإطلاع: 21-03-2016، عنوان الوثيقة: http://gulfstudies.info/ar/studies

- **التنافس الإيراني السعودي:**

تعتبر كل من إيران والسعودية من أهم اللاعبين على ساحة الخليج، ومن أكثر دول المنطقة تأثيرا، فمن ناحية الإيديولوجية والخطاب، تقف إيران في مواجهة السعودية، فالحكم في إيران تأسس على تعاليم شخصين بارزين من أبرز علماء الشيعة، (الإمام الخميني) الذي طرح نظرية ولاية الفقيه، و(محمد باقر الصدر) الذي قدم نظرية الجمهورية الإسلامية، أما أساس الحكم في السعودية فيرجع إلى إتحاد (محمد بن سعود) مع (محمد بن عبد الوهاب) لذا فهنالك اختلاف على مستوى التعاليم الوهابية والتشيع، وهذا ما أدى إلى التنافس وفي ظل المنافسة الإيديولوجية بينهما، وقلق السعودية من انتشار الأفكار الثورية الشيعية، نجد أنها قدمت مساعدات هائلة للعراق أثناء حربه مع إيران، ومن بين ردود الفعل الأخرى للسعودية الرافضة لتزايد قوة وتأثير إيران الإقليمي، العمل على إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وخاصة في العراق.

وترى السعودية أن خروج القوات الأمريكية من العراق سيفتح المجال لنفوذ إيراني، وتعتبر كافة الإجراءات الدفاعية التي قامت بها السعودية،نتيجة منطقية لطبيعة البناء الفكري لدى صناع القرار السعوديين، الذين صوروا إيران كتهديد مباشر للأمن السعودي، بعد إخلالها بالتوازنات الإقليمية القائمة، أين لعبت العقيدة الإيديولوجية الثورية، دورا مركزيا في رؤية إيران للعالم الخارجية. خاصة الجوار العربي الخليجي. [1]

حيث تحولت إستراتيجية إيران من السعي للثورة المباشرة على أنظمة الحكم القائمة، إلى السعي لاستغلال المعارضة الشيعية السياسية أو الحركات الإسلامية المتطرفة، لزعزعة أنظمة الحكم الخليجية، أما المحور الآخر الذي تم الاعتماد عليه في توصيف الدور

[1] مرضى شجاع، "**التنافس الإقليمي بين إيران والسعودية وتوازن القوى في الشرق الأوسط**"، مجلة مختارات إيرانية، عدد89، ديسمبر2007، ص 22.

السعودي، فقد اتضح من خلال مفهوم الاستقلالية الذي برز على المستوى الإستراتيجي، حيث نجد إيران تتبع إستراتيجية الاعتماد على الذات في تحقيق أمنها، في حين تتعاقد السعودية مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية وذلك من خلال منع قيام أي تحالف أو تشابك للمصالح الأمنية بين إيران وإحدى الدول الخليجية، أو الدول المجاورة، لأنه سيزيد من القوة الإيرانية، فقد ساهم التحالف السعودي الأمريكي الأمني، في عرقلة الجهود الإيرانية المهيمنة، خاصة وأن إيران سعت ولا تزال لبسط نفوذها.

تفجرت الأزمة عندما أعدمت السعودية رجل الدين الشيعي البارز "نمر النمر" في الثاني من شهر جانفي، ورد محتجون إيرانيون على ذلك باقتحام السفارة السعودية في طهران وإضرام النيران فيها، ووصلت التوترات في منطقة الخليج إلى مستويات لم يسبق لها مثيل منذ الثمانينات عندما تلقى العراق مساعدات مالية من دول الخليج العربية لتمويل حربه ضد إيران من 1980 إلى 1988 في مسعى عربي لوقف نفوذ الثورة الإسلامية التي أطاحت بنظام الشاه.

وحذرت السعودية من أنها قد تتخذ خطوات إضافية ضد إيران التي تتهمها الرياض بالتدخل في الشؤون الداخلية العربية، وأثار هذا احتمال استئناف الضغوط السعودية على حلفائها في مجلس التعاون الخليجي للموافقة على المزيد من الإجراءات القوية.

وتضامنا مع الرياض سحبت الكويت وقطر سفيريهما من طهران وخفضت الإمارات العربية المتحدة العلاقات معها، وقطعت البحرين ودولتان غير خليجيتين هما جيبوتي والسودان العلاقات تماما مع إيران. [1]

لكن الروابط التجارية القائمة منذ فترة طويلة والاشتراك في حقول للنفط والغاز ووجود أعداد كبيرة من الشيعة منع الكثير من دول الخليج العربية من غلق الباب أمام إيران وفضلوا

[1] المرجع نفسه، ص23.

بدلا من ذلك اتخاذ مواقف حيادية وخطوات دبلوماسية محدودة يمكن التراجع عنها تماما إذا هدأت تلك الضجة.[1]

ثانيا-الرؤية الإيرانية لأمن الخليج العربي:

من خلال تصريحات العديد من المسؤولين الإيرانيين حول الأمن في الخليج يتبين أن الإستراتيجية الأمنية الإيرانية قائمة على مجموعة من الأهداف، منها ملأ الفراغ الأمني في منطقة الخليج والقيام بتحديث قواتها المسلحة بشكل يصبح أكثر قدرة على مواجهة التهديدات، والاستعداد المستمر لاحتمال المواجهة العسكرية مع القوى الغربية (على وجه التحديد) وبعض القوى الإقليمية (إسرائيل) تعكس هذه الإستراتيجية الطابع الهجومي أكثر من طابع دفاعي، خاصة فيما يتعلق بهدف ملأ الفراغ، وهو أكثر مكونات السياسة الإيرانية الإقليمية إثارة للريبة لدى الأطراف الأخرى، مع أن إيران قد أعلنت في كم من مناسبة على الرغبة في المشاركة في أي ترتيبات أمنية إقليمية، لكن بشرط أن تكون بعيدة عن أي تدخل خارجي، والحقيقة أن هذه الرغبة تثير المخاوف لدى الأطراف الخليجية بسبب حجم القوات المسلحة الإيرانية البالغ عددها أكثر من نصف مليون جندي، بشكل الدور المسيطر في أي ترتيبات إقليمية، وهو الأمر المرفوض خليجيا خاصة من قبل المملكة العربية السعودية. [2]

إن الرؤية الإيرانية لأمن الخليج قائمة على الدور الأولي والمسيطر لقواتها العسكرية، لذلك تسعى بخطى ثابتة نحو امتلاك قوة جوية رادعة وبناء قدرات صاروخية متفوقة وزيادة القدرة القتالية للقوات البرية بتطوير قطاع الدبابات والمدفعية، وأيضا تحديث القوات البحرية للقيام بمهام خارج المياه الإقليمية، سواء تعلق الأمر بالقطع البحرية أو نظام قوة الغواصات،

---

[1] حسن عمار، مصطفى صالح، **دول الخليج العربية والخلاف بين إيران والسعودية**، تاريخ الإطلاع: 20-04-2016، عنوان الوثيقة: http://www.swissinfo.ch/ara

[2] حمد بن محمد آل رشيد، **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص27.

وأكثر المهام حيوية للقوة البحرية هي القيام بالاستطلاع في المياه العميقة ومراقبة المياه الإقليمية، لقد دعمت إيران أسطولها البحري بثلاث غواصات متطورة من روسيا من طراز "كيلو" تستطيع الإبحار لمسافة 4000 ميل بحري دون توقف، وهذا يعني أن المهام الجديدة التي ستوكل لنظام الغواصات هو جمع المعلومات في أعالي البحار البعيدة في البحر الأحمر وبحر العرب. [1]

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية في ضمن تحالفاتها الإقليمية العربية.

يدل معنى الحلف على اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة لحماية أعضائه من قوى أخرى ، تبدو مهددة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء، أو هو تضافر قوى مجموعة من الدول خلال فترة زمنية معينة، بهدف زيادة أمن الدول الأعضاء[2]. ويقصد بالتحالف الإقليمي العربي مع إيران في هذه الدراسة، التحالف القائم بين كل من إيران وسوريا، وحزب الله اللبناني، وحركة حماس الفلسطينية، ويمثل هذا التحالف ما صار يعرف بمحور الممانعة، إذ يحظى بتعاطف كبير من عدد من الحركات الشعبية واليسارية والقومية والإسلامية، وقد نما هذا التحالف في ظل التهديدات المباشرة وغير المباشرة لكل طرف من هذه الأطراف، مجتمعة أو منفردة.

أولا- السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا:

يعرف الشيعة في سوريا بالنصيريين، ويشكلون ثاني أكبر طائفة في سوريا بعد السنة حيث تبلغ نسبتهم 12% من السكان، ويتم تسليم المناصب المهمة والحساسة في الدولة إلى

[1] حمد بن محمد آل رشيد، المرجع السابق، ص276.

[2] عيساوة آمنة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2009-2010، ص90.

شخصيات تنتمي إلى الطائفة العلوية (من المناصب القيادية في الجيش، والقوات العسكرية الخاصة وفي جهاز الاستخبارات).

تعتبر سوريا شريك استراتيجي مهم لإيران في المنطقة، أكثر منه تعاون متبادل بين دولتين، باعتبار سوريا تنتهج سياسة موازية لإيران خصوصا فيما يتعلق بالشأن الإسرائيلي، وذلك لوجود مصالح مشتركة بين البلدين.

يظهر دعم إيران للنظام السوري برئاسة (بشار الأسد) على عدة مستويات، سياسي وعسكري واقتصادي ولكن بشكل غير صريح أو معلن، حيث لم يصدر عن الجانبين الإيراني والسوري أي تصريح حول دعم الأولى للأخيرة على المستوى العسكري، وذلك في الوقت الذي يعتقد كثير من الخبراء أن إيران أرسلت في الأشهر الأخيرة مزيدا من الخبراء لتمكين الأسد والبقاء في السلطة، في وقت لم تستطع فيه قواته أو مسلحو المعارضة حسم الوضع في ساحة المعركة. حيث يستفيد الأسد الآن من نشر طهران مئات من الخبراء العسكريين الإضافيين في سوريا، ومن هؤلاء قادة كبار من فيلق القدس –التي تكتنف أنشطته السرية– وهو الذراع الخارجية لقوات الحرس الثوري الإيراني. [1]

وعلى المستوى الاقتصادي تشير بعض الدراسات إلى أن إيران منذ فترة طويلة تدعم النظام السوري بالنفط، هذا بالإضافة إلى ما أكدته وسائل الإعلام الرسمية في كلا البلدين أن إيران قدمت إلى سوريا أكثر من أربع مليارات دولار على شكل ائتمان "ظاهريا" لتمويل شراء البنزين والمنتجات المرتبطة به، وتفيد تقديرات غير مؤكدة بأن إيران تعطي سوريا حوالي 700 مليون دولار أميركي شهرياً. [2]

[1] كريم سجادبور، **إيران حليف سورية الإقليمي الوحيد**، مركز كارنيجي لدراسات الشرق الأوسط، تاريخ الإطلاع: 01-05-2016، عنوان الوثيقة: http://carnegieendowment.org/2014/06/09

[2] Primoz Manfreda, **Why Iran Supports the Syrian Regime**, seen in 01-05-2016, to see more: http://middleeast.about.com/od/iran/tp/Why-Iran-Supports-The-Syrian-Regime.htm

أما على المستوى السياسي، فهناك دعم بارز من جانب إيران للنظام السوري، وهو ما يظهر بشكل مباشر في رفضها لفكرة التدخل العسكري والتي تبنتها الولايات المتحدة في أوت 2013 بسبب ثبوت استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية، بالإضافة إلى طرح الأزمة السورية على طاولة المفاوضات النووية بين الغرب وإيران، وهو الأمر الذي يرجح أغلب المحللين أنه قد تم الوصول إلى تسوية بخصوصه في سبيل تحقيق التوافق لمشروع إيران النووي. [1]

ثانيا- السياسة الخارجية الإيرانية تجاه حزب الله اللبناني:

تأسست منظمة حزب الله (الشيعي) في لبنان كحزب سياسي رسمي عام 1982 لكن نشأته الأكيدة كانت عام 1985، حيث كان هذا الحزب تابعا لحركة أمل (الشيعية) المدعومة من إيران.

-**الأهداف المعلنة لهذا الحزب:** أنه حركة مقاومة إسلامية ضد الاحتلال الإسرائيلي للبنان، ورفع شعار تحرير المقدسات الإسلامية في فلسطين لتقريب المسلمين وصرف أنظارهم عن مخططات الحزب الخفية، ولاستماله قلوبهم وتعاطفهم، وقد زادت شعبية هذا الحزب بين الناس بسبب ما قدمه من خدمات اجتماعية وإنسانية بدعم من حكومة إيران. [2]

-**الأهداف الغير معلنة لهذا الحزب:** نشر التشيع في لبنان، والحفاظ على الوجود الشيعي الدائم في هذا البلد، والسيطرة على منافذ القوة فيه، وتهيئة مكان لإيران للتدخل في المنطقة متى تشاء لتحقيق مصالحها وأهدافها القومية والدينية، وكذلك ضرب البنية التحتية للبنان،

[1] Primoz Manfreda, **Why Iran Supports the Syrian Regime**, seen in 01-05-2016, to see more: http://middleeast.about.com/od/iran/tp/Why-Iran-Supports-The-Syrian-Regime.htm

[2] ممدوح بريك محمد الجازي، المرجع السابق، ص157.

جره إلى حرب ليتسنى لهذا الحزب السيطرة على لبنان وهذا جزء من تصدير الثورة الإيرانية إلى العالم العربي، من أجل إقامة دولة الهلال الشيعي كما يخططون و يسعون له. [1]

-أهمية حزب الله اللبناني لإيران:

تمتلك حركة "حزب الله" اللبنانية أوجه قوة عديدة بالنسبة لإيران أهمها:

1-في تقرير صادر عن لجنة الخارجية والأمن في الكينيست -وهو الأول من نوعه- تحت اسم (حجم تهديد الصواريخ على إسرائيل)، أشار إلى أن حزب الله وحده يمتلك ترسانة تشمل 12 ألف صاروخ تهدد إسرائيل بسبب المدى الناري القصير، وتشمل صواريخ تحمل على الكتف وكاتيوشيا (122ملليمترا و يصل مداها الناري إلى 12 كم) وفجر-3 الذي يبلغ مداه 45 كم، وفجر-5 الذي يبلغ مداه 75 كم، أي يمكنها إصابة العمق الإسرائيلي وتعد هذه المرة الأولى التي تنشر فيها إسرائيل رسميا عن ترسانة حزب الله الصاروخية.

2-يتضح من خلال تطورات الملف النووي الإيراني أن طهران اختارت المواجهة من خلال جبهات خارجية، ابتداء بالعراق ووصولا إلى لبنان، وبالتالي فإن ورقة حزب الله التي تحولت من ورقة إيرانية، ستكون السلاح الأول الذي سوف يستخدمه الإيرانيين في تحدي ومواجهة المشروع الأمريكي.

3-هناك تأثير بالغ من إيران على حزب الله الذي ترعاه في لبنان منذ أوائل الثمانينات وتمده بالمال والسلاح،[2] إذ يمكن للحزب أن يلعب دور هام في حالة إصدار مجلس الأمن قرارا بإعادة فرض حصار أو عقوبات على إيران (بعدما رفعت جميع

---

[1] عبد الله فهد النفيسي، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، ط2، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2014، ص213-215.

[2] حسين عدنان السيد،"**مستقبل حزب الله بين الدور الداخلي والروابط الخارجية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 166 أكتوبر،2006 ص105.

العقوبات التي كانت مفروضة على إيران في بداية عام 2016)، وذلك من خلال توتير الجبهة مع إسرائيل في جنوب لبنان، وقد بدأ هذا الدور يتزايد منذ الانسحاب السوري من لبنان.

4-تقدم طهران لحزب الله المساعدات التنظيمية والتوجه الإيديولوجي، كما أن علاقة إيران الوثيقة بهذه الحركة وضعتها كدولة في مقدمة الدول التي تدرجها الولايات المتحدة على لائحة الدول الداعمة للإرهاب، يخضع حزب الله للأيديولوجية الإيرانية التي تتبنى نظرية (ولاية الفقيه)، وطهران من جهتها تقدم حوالي 100 مليون دولار سنويا كمساعدة للتنظيم. [1]

كما أن المرشد العام لحزب الله المسمى (عماد مغنية) هو عبارة عن مواطن يمتلك الجنسية الإيرانية ويقوم برحلات دورية لإيران، وكما ترتبط جميع الكوادر الأولى من الحزب بروابط متينة مع المجتمع الثقافي الإيراني، ومع الحرس الثوري الإسلامي، الذي يترأسه المرشد الروحي للثورة الإيرانية (آية الله خامنئي) وكما أن قادة الحزب يستمدون شرعيتهم من الخامنئي ذاته، وعادة ما يقوم هو بحل الخلافات التي تقع بينهم، وأيضا تمتلك طهران التأثير والسيطرة على نشاطات حزب الله في ما وراء البحار، وفي محاولة من إيران لتغيير الدور الذي تلعبه، أخذت تقدم الأسلحة المؤثرة ليستخدمها حزب الله ضد إسرائيل لزعزعة وضعها الأمني الحدودي، وفي بعض الحالات استخدمت طهران حزب الله في قتل معارضيها وفي توجيه ضربات ضد أهداف أمريكية. [2]

[1] هادي الأمين، "**سوريا: خريف مشروع «حزب الله»؟محور العداء**"، مجلة العرب الدولية، العدد 1585، جويلية2013 ، ص32 .

[2] هادي زعرور، **توازن الرعب**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013، ص144.

ثالثا- السياسة الخارجية الإيرانية تجاه حركة حماس الفلسطينية:

نشأت حماس عمليا مع بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى بتاريخ 14-12-1987، لكنها حسب المادة الخامسة من ميثاقها تعتبر أن "بعد الحركة يمتد إلى مولد الرسالة والسلف الصالح" .

وعلى الرغم من الاختلاف الأيديولوجي بين إيران و حماس –حيث أن إيران شيعية ، بينما حماس سنية– إلا أن فوز الأخيرة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ومن ثم تشكيلها الحكومة، جاء في ظل ظروف وتحديات كبيرة بالنسبة لطهران، حيث ازدادت الضغوط الدولية عليها بسبب ملفها النووي، فضلا عن الوجود الأمريكي المكثف في المناطق التي تحيط بها، وهو الأمر الذي حتم على صانع القرار الإيراني أن ينحي الأيديولوجية جانبا لتتغلب لغة المصالح. [1]

وتهدف إيران إلى جعل قطاع غزة امتدادا للنفوذ الإيراني، للتأثير في منطقة النفوذ المصري ، السعودي وأيضا الإسرائيلي بأقل تكلفة ممكنة، ودون ضرورة التورط المباشر، فتلهي بذلك الدولتين في محيطها المباشر لتتفرغ هي لتثبيت أرباحها في العراق، فالقطاع يعطي إطلالة لإيران على البحر المتوسط، كما يوتر إسرائيل داخليا ويهددها، من كل الجهات (جبهة في الجنوب وأخرى في الشمال)، محاولة زعزعة المشروع القومي العربي، كما أن ورقة القطاع يمكن التخلي عنها مقابل ثمن أهم في مكان آخر من المنطقة (المحيط الإيراني) مثلا، فالإطلالة على المتوسط يؤمنها حزب الله في لبنان، حيث تعتبر حركة حماس متغيرة ومؤقتة خاصة في ظل غياب التجانس المذهبي عكس حزب الله. [2]

[1] محمد أبو سعدة، مرجع سابق، ص61.

[2] عبد الله فهد النفيسي، المرجع السابق، ص216.

ولذلك تعتبر إيران التحالف مع حماس ورقة جديدة بحكم التوجهات الإسلامية المشتركة من ناحية، والموقف المشترك من الدور الأمريكي في المنطقة من ناحية أخرى، وبصفة خاصة اتجاه الطرفين، وبالتالي فإن التحالف بين الجانبين أضحى ضرورة، ويتضح ذلك من خلال دعوة المرشد الأعلى لإيران الدولة الإسلامية إلى مساعدة الحركة للخروج من الأزمة المالية.

ومن خلال الحرب على غزة في عام 2012، أوقفت إيران المسار السوري الإسرائيلي وهي التي لا توافق عليه حتما ، ووضعت الصراع العربي الإسرائيلي تحت الغطاء الإسلامي، وكذلك شوهت إيران صورة العرب وأظهرتهم بأنهم عاجزون، وفي نفس الوقت أبعدت الشارع العربي عن حكوماته أنظمته، وفي نفس الوقت أيضا حصول الرئيس الإيراني على مقعد هام في الدوحة، في ظل غياب مصر والسعودية. [1]

[1] محمد أبو سعدة، مرجع سابق، 62.

المبحث الثالث: المحددات الدولية للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية.

يسعى هذا العنصر للتعرض إلى معالم البيئة الدولية من خلال القضايا التي تتفاعل بها إيران مع القوى الكبرى في النظام الدولي وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

مثلت أحداث سبتمبر 2001 نقطة تحول في العلاقات الأمريكية تجاه المنطقة العربية، مما دفع بالقوات الأمريكية لبحث بدائلها في المنطقة.

ومنذ ذلك الحين أخذت مراكز البحث الأمريكية تدعو إلى تبني إستراتيجية جديدة تتعامل مع المنطقة العربية من منظور الأمن القومي الأمريكي وتوظيف التعددية الإثنية والدينية والمذهبية في المنطقة لخدمة مصالحها، حيث صرحت إحدى الدراسات أن 61% من سكان منطقة الخليج العربي البالغ عددهم 81.3 مليون نسمة هم من الشيعة (وهو مجموع سكان كل من: إيران والعراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، واستنتجت الدراسة أن التعاون مع شيعة المنطقة العربية وتمكينهم من تولي نظم الحكم والإدارة يصب في المصلحة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. [1]

وفي غضون السنوات الخمسة الأخيرة (2011-2016)، تأسست الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية على مجموعة من المعطيات، ومن أبرزها:

1- يمثل الشيعة أغلبية سكانية في بعض من الدول العربية خاصة منطقة الخليج العربي.

[1] عبد الستار سرمد أمين، "**رؤية إستراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط**"، مجلة دراسات دولية، جامعه بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 29، أكتوبر 2005، ص 75.

2- يشكل التعاون بين المنظمات الشيعية وأمريكا في حكم العراق قاعدة لبناء تعاون أكبر يهدف إلى تنسيق المواقف وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة العربية.

3- على الرغم من وجود خلافات أساسية مع إيران حول برنامجها النووي؛ إلا أنه من الممكن التعاون معها في حماية مصالح الطرفين في المنطقة العربية على نفس النسق الذي تعاونت فيه الدولتان في كل من العراق وأفغانستان.

4- يتمثل الخطر على المصالح الأمريكية بالمنطقة العربية في ثلاثة عناصر هي: الجماعات "السنية" المتطرفة، والفكر الوهابي المتشدد، وأنظمة الحكم الملكي ذات الطابع الشمولي.

وفي سعيهم اللامتناهي مع توجهات الإدارة الأمريكية؛ طرح الباحثون المقربون من دوائر اتخاذ القرار السياسي في واشنطن عدة مشاريع للمحافظة على مصالحهم في المنطقة من خلال تمكين المنظمات "الشيعية" من مؤسسات الإدارة والحكم، وذلك عبر محاولة فرض مشروع إصلاحي يعزز مبادئ: "تداول السلطة"، وضمان "الحريات العامة"، وتقليص صلاحيات الأسر الحاكمة في المنطقة. [1]

ولدى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية عام 2011، تكشفت ملامح التعاون الأمريكي الإيراني في دعم المعارضة الشيعية في المنطقة العربية، حيث نظمت مؤسسات دعم الديمقراطية الأمريكية دورات متقدمة للمعارضة الطائفية المرتبطة بإيران في مجال استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لتأليب الرأي العام ضد أنظمة الحكم

[1] كريم الجوهري، **مقامرة إقليمية على بسط النفوذ في المنطقة العربية**، تر: يوسف حجازي، تاريخ الإطلاع: 10-06-2016، عنوان الوثيقة: http://ar.qantara.de/node/18826

العربية، كما انخرط زعماء هذه الجماعات الراديكالية في برنامج "قادة الديمقراطية" الذي رعته وزارة الخارجية الأمريكية، وشارك فيه معارضون مرتبطون بإيران.

ويمكن تتبع علاقات التنسيق والتعاون بين واشنطن وطهران من خلال الدعم الذي تلقته شبكات المعارضة الراديكالية في الدول العربية عبر مؤسسات دعم الديمقراطية الأمريكية كمبادرة سياسات الشرق الأوسط (MEPI) والمعهد الوطني الديمقراطي (NDI) الذي نظم –بالتعاون مع المنظمة الأمريكية للسلام (USIP)– حملة عدائية ضد الدول العربية عام 2011.

وفي تعليق على النشاط الذي قامت به مؤسسات دعم الديمقراطية الأمريكية ضد أنظمة الحكم في الدول العربية وعلى رأسها: (MEPI) و(NDI) و(IRI)، كتب **رون نيكسون** مقالاً في صحيفة نيويورك تايمز أشار فيه إلى حصول هذه المجموعات على مبالغ وتدريب من قبل الإدارة الأمريكية لتمكين الأقليات في هذه الدول. [1]

تميزت الإدارة الثانية لأوباما (2013–2015) بالانتقال من مرحلة "الدبلوماسية الهادئة" إلى مرحلة التعاون المعلن مع نظام طهران وخاصة فيما يتعلق بالشأنين: السوري والعراقي، واستبعاد سياسة التهديد العسكري في معالجة الملف النووي الإيراني، حيث نشرت مؤسسة "راند" تقريراً لحساب سلاح الجو الأمريكي تحت عنوان: "مستقبل إيران النووي: الاختيارات الحرجة للإدارة الأمريكية"، ومثلت هذه الدراسة تغيراً في الرؤية الأمريكية إزاء احتواء إيران، حيث تضمن اعترافاً ضمنياً بفشل العقوبات الاقتصادية في إيقاف البرنامج النووي الإيراني وضرورة تبني سياسة جديدة تجاه إيران عبر: "تقديم الحوافز لإقناع طهران

[1] وائل عبد الغني، **إيران شعارات العداء والتقارب مع الغرب**، موقع أوراق إيرانية، 2013، تاريخ الإطلاع: 10–06–2016، عنوان الوثيقة: http://www.alarabiya.net/ar/politics

بالتخلي عن فكرة إنتاج سلاح نووي، والتخفيف من العقوبات الاقتصادية والتخلي عن مفهوم التهديد العسكري".[1]

وتلقت العلاقات الأمريكية–الإيرانية دفعة قوية لدى تولي حسن روحاني الرئاسة في الثالث من أغسطس 2013 حيث دشن عهده بمبادرة للتقارب مع واشنطن.

ورد الرئيس الأمريكي باراك أوباما على هذه المبادرة بإرسال رسالة ودية إلى نظيره الإيراني، ثم أتبعها بخطاب آخر إلى روحاني يطالبه فيها بكتابه تعهد نصي يعلن فيه أن بلاده لا ترغب في إنتاج أسلحة نووية تمهيداً للتفاوض المباشر وتحقيق انفراجة في العلاقات الثنائية بين البلدين.

وفي هذه الأثناء مارس وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف دوراً محورياً في تعزيز التقارب بين واشنطن وطهران، مستنداً إلى رصيد علاقاته القوية مع المسؤولين الأمريكيين أثناء عمله مندوباً لبلاده في الأمم المتحدة منذ عام 1982، وشغله منصب نائب وزير الخارجية الإيراني في الفترة 1992–2002، وقد وصفه رئيس المجلس الإيراني–الأميركي تريتا بارسي بأنه أحد المهندسين الأساسيين لخطة حل الملفات العالقة بين أمريكا وإيران عام 2003 والتي أطلق عليها اسم: "الصفقة الكبرى".[2]

وعلى إثر هذه المراسلات تحدثت دراسة لمعهد واشنطن 20 أفريل 2014 عن وجود تحول في المواقف الأمريكية تجاه تقييم الدور الإيراني في المنطقة، أشارت الدراسة إلى وجود توجهات جديدة لدى البيت الأبيض نحو صياغة إستراتيجية أمنية شاملة للمنطقة بالتفاهم مع إيران، وظهرت نبرة التحول الأمريكي في تصريح وزير الخارجية الأمريكي لدى زيارته بيروت

[1] المرجع نفسه.

[2] عبد الستار سرمد أمين، مرجع سابق، ص73.

مطلع شهر جوان 2014 عندما دعا إيران و"حزب الله" اللبناني للمساعدة على وضع حد للنزاع في سوريا.[1]

وسرب موقع أمني غربي معلومات مفصلة 29 أفريل 2014 حول جولة مفاوضات أجرتها الإدارة الأمريكية مع "حزب الله"، بهدف التعاون في محاربة: "قوى التطرف السني"، وأشار التقرير إلى أن جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية بات مقتنعاً بأن الحزب قد يكون مفيداً في صياغة معادلة أمنية تقتضي محاربة الجماعات الجهادية باعتبارها الخطر الأكبر الذي يهدد أمن طهران وواشنطن على حد سواء.

وأكد التقرير أن أول جلستين من المفاوضات عُقدتا بين ممثلين عن الاستخبارات المركزية الأمريكية ومندوبين عن "حزب الله" في قبرص، وتم الاتفاق بين الفريقين على خطوط عريضة لمواجهة الجماعات المتطرفة، وأُسندت إلى السفير الأمريكي في بيروت "ديفيد هيل" مهمة تنسيق الاجتماعات وصياغة نقاط الاتفاق بين الطرفين.

في هذه الأثناء بدا من الواضح أن رؤية الإدارة الأمريكية تنسجم مع الطرح الإيراني في مجال تمكين الأقليات؛ حيث حثت دراسة لمركز "راند" وزارة الدفاع الأمريكية على إعداد خطط فورية لتقسيم المنطقة ووضع ترتيبات نهائية لجغرافيتها السياسية على نسق اتفاقية دايتون 14 ديسمبر 1995 وذلك بالتزامن مع وجود القوات الأمريكية والإيرانية جنباً إلى جنب في المعارك الدائرة بآمرلي وسنجار شمال العراق.[2]

---

[1] كريم الجوهري، **مقامرة إقليمية على بسط النفوذ في المنطقة العربية**، تر: يوسف حجازي، تاريخ الإطلاع: 10-06-2016، عنوان الوثيقة: http://ar.qantara.de/node/18826

[2] المرجع نفسه.

*** ملامح التعاون الإيراني – الأمريكي في طوره الجديد:**

في السنوات الأخيرة بدأ التعاون الأمريكي–الإيراني يأخذ أبعاداً أمنية وعسكرية، وأخرى سياسية يمكن تفصيلها فيما يأتي:

1- التعاون السياسي:

تظهر ملامح التعاون السياسي بين طهران وواشنطن في الدعم الذي تتلقاه الجماعات الطائفية المتطرفة المرتبطة بالنظام الإيراني، حيث يمثل "المركز الإسلامي" بمسجد ديترويت في ولاية ميتشيغن نواة لنشاط "حزب الله" اللبناني و"حزب الله العراقي" وغيرها من الجماعات التي تتخذ من مدينة ديترويت قاعدة لنشاطها في أمريكا الشمالية، وقد أعيد بناء المسجد عام 2005 ليصبح أكبر مسجد في الولايات المتحدة بتكلفة قدرها 15 مليون دولار، ويرعى بعض المنسوبين لهذا المركز نشاطاً سياسياً واسعاً بالتعاون مع مؤسسات حقوقية مرموقة مثل برنامج (Equitas) الكندي لتعليم حقوق الإنسان ومنظمة (Frontline) لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، ومنظمة أطباء بلا حدود، والبرلمان الأوروبي، ومنظمة صحفيين بلا حدود، ويتمتع الناشطون الشيعة في هذا المركز بتمويل السخي من الوقف القومي الأمريكي للديمقراطية (National Endowment for Democracy) ولجنة حقوق الإنسان في الكونغرس الأمريكي (Congressional Human Rights Commission)، ولديهم علاقة وثيقة بلجنة حقوق الإنسان في البرلمان البريطاني حيث عقدوا فعاليات مشتركة بين أعضاء الكونغرس الأمريكي ومجلس اللوردات البريطاني في الفترة 2011–2013، بحضور شخصيات شيعية مدعومة من قبل إيران مثل حمزة الحسن وسعيد الشهابي.[1]

[1] يوسف مكي، **معنى التحول في العلاقة الأمريكية– الإيرانية**، تاريخ الإطلاع: 21–03–2016، عنوان الوثيقة: http://www.alarabiya.net/ar/politics

كما يحظى العديد من الباحثين الغربيين بتمويل إيراني سخي نظير انتقاد مؤسسات الحكم والإدارة في دول مجلس التعاون، وبالأخص منهم باحثو جامعة درم برئاسة كريستوفر ديفيدسون مؤلف كتاب: "الانهيار القادم للأنظمة الملكية في الخليج" والذي يتمتع بعضوية المعهد الملكي للدراسات الدفاعية والأمنية (RUSI) وقد نشر أربعة كتب أخرى، في الفترة 2005-2011، تتناول الشؤون السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية بصورة سلبية.

وقد نشرت الصحافة البريطانية فضائح تقارير مفصلة حول المبالغ التي تلقاها ديفيدسون من السفارة الأمريكية ومن الحرس الثوري الإيراني على حد سواء، وذلك بهدف: "إجراء دراسات وعقد فعاليات تجمع شخصيات دينية إيرانية بدعم من واشنطن".

وبالإضافة إلى التمويل الأمريكي، أقر كريستوفر ديفيدسون بأن الجامعة قد تلقت أموالاً من الحرس الثوري الإيراني، وكذلك من السفارة الإيرانية في لندن وذلك بهدف: "عقد فعاليات تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الغرب ومختلف مؤسسات الحكم في إيران".

وأشارت صحيفة "غارديان" إلى أنه على الرغم من ادعاء ديفيدسون أن هذه البرامج تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وتشجيع الحكومة الإيرانية إلى دعم الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان؛ إلا إن ديفيدسون في الواقع لا ينتقد الحكم في إيران على الإطلاق، بل يقوم (مع مجموعة من طلابه) بشن حملات إعلامية ضد دول الخليج العربية، ويبشر في الإعلام الغربي بقرب "سقوط الأنظمة الخليجية".

جدير بالذكر أن العديد من طلاب ديفيدسون يساهمون في الحملات التي تشنها قناة "بريس تسي في" الإيرانية التي تتخذ من العاصمة البريطانية لندن مقراً لها، ويعملون بصورة وثيقة مع المعارضة الشيعية التي تقيم في مكاتب ومؤسسات تملكها السفارة الإيرانية بلندن.[1]

[1] -محمد عبد الرحمن العبيدي ، "**النظام السياسي الإيراني وتحديات العلاقة مع الغرب**" ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامع الموصل ، العدد 20، 2011، ص 221.

2- التعاون الدبلوماسي:

تعمل طهران على تثبيت دورها الجديد كقوة مركزية تهيمن على بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، وتبدي استعدادها للقيام بدور إقليمي عبر تبني: "الدبلوماسية الإيجابية" الهادفة إلى إنشاء منظومة أمنية تعاونية بين إيران والغرب، وهو الأمر الذي تشجعه واشنطن.

ففي غضون الأشهر الماضية نشطت الدبلوماسية الأمريكية في تعزيز دور إيران الإقليمي والثناء على دورها في محاربة "تنظيم الدولة الإسلامية" ونجاحها في إقناع نظام دمشق بالتخلي عن سلاحه الكيميائي، وفي الوقت ذاته يبث الإعلام الأمريكي مادة خصبة حول إمكانية استثمار علاقات التعاون مع إيران لنزع فتيل الأزمات التي تعصف بالمنطقة، والعمل على تحويل إيران من "دولة مارقة" إلى عامل توازن إقليمي يمكنّها من الاندماج في منظومة أمنية جديدة تحل محل أنظمة الجمهوريات الساقطة في مرحلة الربيع العربي، وتقوم هذه الإستراتيجية على الدبلوماسية التصاعدية، التي تستثمر فرص التعاون الإقليمي لبناء العلاقات وتحقيق المزيد من المنجزات.

3- التعاون العسكري:

سرب المسؤول السابق عن الملف السوري في وزارة الخارجية الأميركية فردريك هوف في شهر مارس 2015 تفاصيل سلسلة اجتماعات سرية أمريكية-إيرانية عُقدت في الأشهر الماضية لمناقشة الدور الإيراني في مواجهة المخاطر الأمنية المشتركة بين واشنطن وطهران، وتحدث هوف عن أهمية الجولة الخامسة التي انتهت في شهر فيفري الماضي واتفق الطرفان فيها على تقييم المخاطر التي يمكن أن تواجهها المنطقة إذا انهار النظام السوري. [1]

[1] أحمد عمايري، "**تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية (2002-2015) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، مجلة المرصد الإستراتيجي، العدد 210، أوت 2015، ص08-10.

وتأتي تسريبات هوف بالتزامن مع ظهور أرتال من ميلشيا "حزب الله" العراقي المرتبط بفيلق القدس في مقاطع مصورة وهي مزودة بأسلحة ومعدات أمريكية ثقيلة من ضمنها دبابات من طراز (M1 Abrams tank) وناقلات جنود من طراز (M113) و(Humvees) و(Mine-Resistant Ambush Protected vehicles MRAP)، وذلك في ظل تردد الحديث عن حصول ميلشيات شيعية على أسلحة أمريكية مثل: "عصائب الحق" و"منظمة بدر" و"كتائب اليوم الموعود" والتي تقوم بعمليات قتالية في العراق وسوريا تحت إشراف اللواء قاسم سليماني قائد فيلق القدس.

وكان موقع "بلومبيرغ" قد نشر معلومات خطيرة حول وقوع الأسلحة التي ترسلها الإدارة الأمريكية إلى الجيش العراقي بيد الميلشيات المرتبطة بإيران، ونقل الموقع عن مسؤول رفيع في الإدارة الأمريكية قوله: "إن الإدارة الأمريكية تدرك أن الألوية المشكلة حديثاً في الجيش العراقي تتكون من ميلشيات تعمل تحت إمرة فيلق القدس الإيراني، ولكنهم يغضون الطرف عن ذلك"، وأكد السيناتور جون مكاين أن الجيش الأمريكي يعلم بأن القيادة العراقية قد سلمت الميلشيات التابعة لإيران كثيراً من المعدات والأسلحة التي قامت واشنطن بشحنها للجيش العراقي، وذلك لاعتقادهم أن الجيش العراقي سيحتاج إلى وقت طويل وتدريب شاق حتى يصل إلى مستوى الجهوزية القتالية في حين إن عامل الوقت لا يساعد على ذلك.

وفي تعليقه على تلك التسريبات، أقر الضابط المتقاعد في جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية مايك فلين بصعوبة تتبع مصير الأسلحة والمعدات الأمريكية المرسلة إلى الجيش العراقي، مؤكداً أنه بمجرد تسليم الأسلحة والذخيرة إلى بغداد فإن آلية التصرف بها تصبح مجهولة بالنسبة للأمريكان وخاصة فيما يتعلق بشحنات الأسلحة الخفيفة والذخيرة والمبالغ النقدية.[1]

[1] –محمد عبد الرحمن العبيدي ، مرجع سابق، ص 123.

وكانت وزارة الدفاع الأمريكية قد أكدت تسليم الجيش العراقي عشرة آلاف بندقية من طراز إم-16 وإمدادات عسكرية أخرى بقيمة حوالي 17,9 مليون دولار في الأسبوع الأخير من شهر فيفري الماضي، وقال المتحدث باسم البنتاجون الكولونيل ستيف وارن إن عشرة آلاف منظار و100 ألف مظروف ذخيرة أرسلت أيضا إلى العراق، وقد ظهرت الكثير من هذه الأسلحة بيد ميليشيات عراقية وإيرانية تقاتل في العراق وسوريا.[1]

***إعلان الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الدول الست في فيينا (جويلية 2015):**

في خضم توصل إيران إلى الاتفاق نووي في فيينا مع مجموعة الدول الست "5+1"، شرعت دول مجلس التعاون في تقدير حجم الأضرار المترتبة على هذه الاتفاقية التي يبدو أن معظم بنودها تأتي تتويجاً للدبلوماسية الخفية التي مارستها إيران مع الغرب خلال العقد المنصرم، ويمكن القول بأن الإنجاز الأكبر لهذه الاتفاقية يتمثل في دخول إيران نادي الدول النووية في ظل برنامج "سلمي" واعتراف الأمم المتحدة بها كدولة تمتلك قدرات نووية سلمية، حيث نجحت طهران في إقناع الدول الغربية بالموافقة على استمرار أنشطة منشآتها النووية والاحتفاظ بحقها في التخصيب، إضافة إلى حفظ البنى التحتية النووية الإيرانية، دون المساس بأجهزة الطرد المركزي، واستمرار أنشطة البحث والتطوير فيما يتعلق بأجهزة الطرد الرئيسية والمتطورة، مما يمهد لتحولها إلى أحد أهم الدول المنتجة للطاقة النووية، وخاصة فيما يتعلق باليورانيوم المخصب والماء الثقيل، والاحتفاظ بحقها في دخول الأسواق العالمية وإلغاء جميع القيود على تصدير وتوريد المواد النووية.[2]

[1] المرجع نفسه، ص11.

[2] فرح الزمان أبو شعير، **إيران وبحر قزوين: معادلة للصراع وتقسيم النفوذ**، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الإطلاع: 21-03-2016، عنوان الوثيقة: http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/2013131113627251370.htm

وبالإضافة إلى الإنجاز "النووي" الذي حققته الحكومة الإيرانية، شرع الإعلام الرسمي الإيراني في اليوم التالي لإعلان الاتفاق إلى تعداد المزايا الاقتصادية والتي تتمثل في إلغاء كافة أنواع الحظر الاقتصادي والمالي والمصرفي والنفطي، والإفراج عن عشرات المليارات من الدولارات، وإمكانية ضخ كمية هائلة من السيولة في الأسواق الإيرانية جراء رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على البنك المركزي الإيراني وشركة النقل البحري الإيرانية وشركة النفط الوطنية، والشركة النقل النفطية والشركات التابعة لها، والخطوط الجوية الإيرانية والكثير من المؤسسات والمصارف في البلاد، وإتاحة المجال لدخول الشركات الإيرانية في الأسواق العالمية والقطاعات التجارية والتقنية والمالية وقطاعات الطاقة.

لكن الجانب الأخطر في هذه الاتفاقية على أمن دول المنطقة العربية تتمثل في عدول الدول الغربية عن المطالبة بوقف برنامج إيران في تطوير الصواريخ الباليستية، مقابل فرض قيود محدود على تصميم صواريخ قادرة على حمل السلاح النووي، وما يترتب على ذلك من إلغاء حظر التسلح على إيران، واستبداله ببعض القيود، وفسح المجال أمام توريد أو تصدير أسلحة متطورة، ومن ثم التعهد بإلغاء القيود كاملة عن استيراد وتصدير الأسلحة بعد خمس سنوات، ونقلت وكالات إعلامية غربية عن مسؤولين إيرانيين قولهم: إن "حظر السلاح سيرفع وستحل محله قيود جديدة، وسيمكن لطهران أن تستورد وتصدر أسلحة على أساس كل حالة على حدة".[1]

***انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني على أمن دول المنطقة العربية:**

ومن خلال استقراء دراسات مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي يمكن تحديد أبرز ملامح التعاون بين واشنطن وطهران في النقاط التالية:

- المحافظة على المكتسبات المشتركة في العراق.

[1] Lynn Davis, Editor (2011) **"Iran's Nuclear Future: Critical U.S. Policy Choices"**, Rand Corporation, 7th June 2014.

- تعزيز التعاون الأمني في آسيا الوسطى.
- محاربة الجماعات المسلحة السنية.
- ترسيخ نظم الحكم الفيدرالية وتوطيد اللامركزية في الجمهوريات العربية المتداعية.
- تمكين الأقليات في البلدان العربية من مؤسسات الحكم والإدارة المحلية.
- التعاون الاقتصادي وخاصة في موارد الطاقة وتأمين المعابر البحرية.

إلا إنه لا بد من التأكيد على أن علاقات التعاون هذه تقوم على محاولة دفع إيران لممارسة دور "إيجابي" والعمل على احتوائها وتوظيفها في خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، ولا ترقى هذه العلاقات إلى مستوى التكامل أو تشكيل منظومة أمنية ضد القوى المنافسة، إذ إن السياسة الأمريكية لا تزال ترتكز على مفهوم "الاحتواء المزدوج" واعتماد التدرج والمرحلية في تحقيق الأهداف.

وعلى الرغم من العلاقات التاريخية الوطيدة، إلا أن سياسة التقارب الأمريكي مع طهران قد فتحت مجال التكهنات حول إمكانية استمرار هذه العلاقات على النسق نفسه، وإمكانية الدفع بالعلاقات التاريخية مع الرياض نحو تمايز إستراتيجي يمكن أن يعود بعواقب وخيمة على المنطقة بأسرها.[1]

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه روسيا الإتحادية.

من المنطقي أن تندفع طهران لتعزيز علاقاتها بموسكو كلما ازداد العداء مع واشنطن، لاسيما بعد أزمة البرنامج النووي التي بدأت عام 2002، وتشديد العقوبات الغربية مع الوقت على إيران، إلا أن روسيا ترددت طويلاً قبل تطوير علاقات الشراكة مع طهران. وإن كان التقارب الإيراني–الأميركي، قد يريح روسيا ظاهريًا من عبء اضطرارها لعدم توثيق

[1] Idem.

علاقاتها مع طهران، إلا أنه سيؤثر على تنامي الدور السياسي لروسيا في المنطقة. ورغم أن محادثات أميركية-إيرانية قد لا تسفر عن علاقات صداقة تمحو تاريخًا طويلاً من العداوة، لكن جرَّ طهران إلى طاولة التفاوض الأميركية يقلق روسيا لإمكانية تأثير واشنطن المباشر على العديد من ملفات المنطقة، وتراجع الدور الروسي فيها.

- **التعاون الاقتصادي التجاري:**

تستطيع إيران أن تكون شريكًا تجاريًا مميزًا لروسيا، وقد بلغ معدل الميزان التجاري بين البلدين عام 2012، 3.65 مليار دولار، تشكّل 3.4 مليار دولار منها حجم الصادرات الروسية للسوق الإيرانية، مقابل 0.6% فقط هي حجم الصادرات الإيرانية، ما يعني أن روسيا تحتاج بالفعل للشراكة الإيرانية.

وهناك توقعات بأن يزداد حجم التبادل التجاري ثلاثة أضعاف ما هو عليه الآن، ومع هذا لا ترسل روسيا من صادراتها الكلية إلى إيران إلا 2.5%، ويعود الأمر للمحددات ذاتها التي تتحكم بالعلاقات بين البلدين.

ولاشك بأنه ثمة حاجة لإرادة سياسية لدى الجانبين لتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي بينهما، وخاصة على صعيد تأسيس بنية تحتية لدعم التنمية في إيران وروسيا، وكذلك في بلدان ثالثة، وهذا يشمل استخراج النفط والغاز وخطوط نقلهما وإنشاء طرق النقل الدولي للبضائع الداخلية والخارجية، على حد سواء. [1]

[1] فرح الزمان أبو شعير، **إيران وبحر قزوين: معادلة للصراع وتقسيم النفوذ**، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الإطلاع: 21-03-2016، عنوان الوثيقة: http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/2013131113627251370.htm

- **التعاون العسكري:**

إيران هي الشريك الثالث لروسيا على صعيد التعاون العسكري بعد الصين والهند، وقد بدأت هذه الشراكة بين الجانبين إبان الزيارة التي قام بها الرئيس السابق محمد خاتمي إلى موسكو عام 2001، ليوقّع في خريف ذاك العام اتفاق التعاون التكنولوجي العسكري بين البلدين. وقد اهتمت طهران كثيرًا بتطوير أنظمتها الصاروخية من خلال هذا التعاون، وطمحت للحصول على تراخيص لصنع السلاح الروسي وهو ما لم تُلبّه موسكو. وتصنف روسيا جميع الأسلحة والشحنات البحرية إلى إيران على أنها أسلحة دفاعية.

وخلال السنوات الماضية شمل التعاون العسكري صفقات وُقّعت بين الجانبين لشراء الصواريخ المضادة للدبابات، والمنظومة الصاروخية TOR-M1، والطائرة المقاتلة SU-25UBT، وطائرات ميغ-29، وسوخوي-24، ومروحيات النقل العسكرية، بالإضافة إلى قطع غيار وصيانة لما يمتلكه الجيش الإيراني من دبابات روسية الصنع.[1]

وتقدر أرباح روسيا من التعاون العسكري مع إيران برقم يتراوح بين 11 و13 مليار دولار، ففي العام 2007 وحده وقّعت روسيا عقدًا لتسليم طهران خمسة أنظمة من صواريخ أرض جو s300، بكلفة 800 مليون دولار، وفي عام 2010 ألغى الرئيس الروسي السابق ديمتري مدفيديف ذلك العقد بسبب ضغوط أميركية وإسرائيلية، الأمر الذي تسبب بأزمة بين البلدين، خاصة بعدما وجّه الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد انتقادات لاذعة للسياسة الروسية، رد عليها الكرملين بعنف، كما رفعت طهران دعوى قضائية أمام محكمة الاستئناف الدولية ضد شركة "روس أوبورون إكسبورت" الحكومية الروسية لتصدير الأسلحة مطالبة

[1] أحمد عمايري، مرجع سابق، ص 11.

بتعويض بقيمة 4 مليارات دولار، بسبب إلغاء الشركة لعقد توريد منظومات s300 (بي أم أو 1) إلى إيران.[1]

وقد نفت مصادر عسكرية روسية التوصل إلى اتفاق لحل هذه القضية خلال مباحثات الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والإيراني حسن روحاني على هامش قمة منظمة شنغهاي للتعاون في بشكيك في سبتمبر 2014. مؤكدة أن المصدّرين الروس "لا يبحثون الآن توريد منظومة "إس – 300 في إم انتيه–2500" الصاروخية المضادة للطيران إلى إيران، ولكنه أمر لا يمكن استبعاده في المستقبل".[2]

- **التعاون النووي:**

إن امتلاك موسكو لتكنولوجيا الطاقة النووية وبناء المفاعلات هو أحد أهم مقومات الاقتصاد الروسي، فروسيا تبني مفاعلات في تركيا، وإيران، وفيتنام، والصين، والهند. ويعتقد محللون إيرانيون أنه بعد رفع العقوبات عن بلادهم، وتمكّن طهران من انتزاع اعتراف دولي بشرعية برنامجها النووي، فإن إيران تستطيع الاستفادة من كل عائداتها النفطية للاستثمار في مجال الطاقة النووية، وأن تحقق بالتالي مع روسيا ميزانًا تجاريًا هائلاً في هذا المجال خاصة أن الشريك الروسي يقدم أفضل العروض على هذا الصعيد. وتبقى العلاقات مع روسيا العضو الدائم في مجلس الأمن مهمة للغاية، فهي لا تمتلك تقنية بناء المفاعلات وحسب، بل إنها تستطيع تزويد طهران بالوقود النووي اللازم للمفاعل إن أرادت، ولكن منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي أثار التعاون في مجال الطاقة النووية بين الجمهورية الإسلامية

[1] المرجع نفسه، ص12.

[2] باكينام الشرقاوي ، **سياسة إيران الخارجية** ، تاريخ الإطلاع: 21-04-2016، عنوان الوثيقة:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/de4add73-ad4c-44ed-b455-5ec92a0f43a9

وروسيا قلق الولايات المتحدة وإسرائيل، وأدت الضغوط الأميركية وقتها إلى حصر هذا التعاون في إطار استكمال مفاعل بوشهر، الذي أخرت موسكو تسليمه أكثر من مرة.[1]

ومنذ تفعيل أزمة البرنامج النووي الإيراني عام 2002 سعت روسيا لتعزيز دورها كوسيط يساعد على حل هذه الأزمة بالطرق السلمية، وبعد التهديدات الأميركية والإسرائيلية عام 2005 بشن هجوم عسكري على إيران، تقدمت موسكو باقتراح لتخصيب اليورانيوم الإيراني على الأراضي الروسية، وهو ما رفضته طهران، وقد دعمت روسيا بعد ذلك عقوبات مجلس الأمن على إيران في الأعوام 2006، 2007، 2008، 2011؛ وهو ما أثّر على علاقات البلدين وصولاً إلى تباطؤ موسكو في استكمال مراحل مفاعل بوشهر لأكثر من سبع سنوات، فضلاً عن رفض تزويد إيران بالوقود النووي، وتعطيلها حتى اللحظة لطلب انضمامها إلى منظمة شنغهاي. وكل هذا يشكّك بإمكانية بناء علاقات إستراتيجية بين الطرفين رغم الأمل الذي لا تخفيه موسكو بتحقيق انفراج في أزمة النووي الإيراني عقب انتخاب الرئيس المعتدل حسن روحاني وأتباعه نهجًا جديدًا في التفاوض.[2]

- **أهم المتغيرات التي تمس العلاقات الثنائية الإيرانية الروسية:**

تجري بالمنطقة متغيرات متسارعة تؤثر بشكل أو بآخر على معطيات العلاقة الملتبسة بين موسكو وطهران، أولها: "الربيع العربي" والأزمة السورية ومآل حلها، حيث وقفت طهران وموسكو إلى جانب النظام السوري في كافة المحافل الدبلوماسية، ولم يسبق للبلدين أن تشاركا موقفًا بهذا التطابق كما فعلا في هذا الملف.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] مراد سعيد، **مساعد الرئيس الروسي: لا حل عسكريًا للقضية النووية الإيرانية**، موقع روسيا اليوم، تاريخ الإطلاع: 21-03-2016، عنوان الوثيقة: http://arabic.rt.com/news/627165

وثانيها: وصول روحاني إلى سدة الرئاسة الإيرانية، بعد سنوات من النهج المتشدد لسلفه محمود أحمدي نجاد، والذي شهدت فترتا رئاسته الكثير من المواقف والسياسات التي أدت إلى توتير العلاقات مع موسكو.

ثالثها: الاتفاق النووي الإيراني الأخير مع دول 5+1.

وأخيرًا، متغير الانفتاح الإيراني والأميركي المحتمل، ومستقبل العلاقات بين إيران ودول الخليج، وتحديدًا المملكة العربية السعودية. جملة هذه المتغيرات لم تعطِ نتائجها بعد، وقد يطول انتظار حسم بعضها، وهي مترابطة بشكل أو بآخر.

ويبقى السؤال المطروح: إن كانت هذه المتغيرات ستساهم في إلغاء الحذر التقليدي الذي طالما حكم العلاقات الثنائية بينهما؟ وهنا يمكن تسجيل مجموعة من النقاط:

- الموقف الإيراني والروسي المتطابق من الملف السوري، سيعزز مستقبل العلاقات بين طهران وموسكو، فعدم الاستقرار في سوريا ووجود مجموعات متشددة قد ينتقل مع الوقت إلى روسيا عن طريق الشيشان ومناطق القوقاز الشمالية، وهذا ما سيهدد مصالحها هناك ويؤثر سلبًا على استخراج 40 مليار برميل من النفط من بحر قزوين.
- يتفق الطرفان على أن الربيع العربي بدأ ينتج "إسلاميين متطرفين"، فلا موسكو تفضل شرق أوسط تتجول فيه القاعدة، ولا طهران تحبذ سيطرة سلفية متشددة. [1]
- من غير المتوقع حدوث انفراج كبير وسريع بين حكومة روحاني والغرب، رغم أن احتمال التقارب غير ملغى لكن هذا بالذات لن يؤثر سلبًا على علاقات إيران بموسكو، فهذه الأخيرة لن تنظر إلى الأمر بريبة، والسبب هو أن ما يجمع بين إيران وروسيا اليوم لا يمكن التخلي عنه بسهولة، ولاسيما ما يتعلق بالطاقة، والشراكة في سوق الغاز

[1] Anoushiravan Ehteshami and Mahdjoob Zweiri and Others ,**Iran's Foreign Policy From Khatami to Alrouhani**, UK ,Ithaca Press , 03-2016,P55 .

الطبيعي، ووجهات النظر المشتركة والمؤثرة تجاه قضايا المنطقة، ويضاف إلى ذلك نقطة مشتركة مهمة بين الغرب وروسيا، وهي عدم التخوف من دعم طهران للنموذج الحالي من المتشددين الإسلاميين.

- التقارب الإيراني–الأميركي، قد يريح روسيا ظاهريًا من عبء اضطرارها لعدم توثيق علاقاتها مع طهران، ولكن هناك ما هو أبعد، إذا ما تحاورت واشنطن وطهران، فهذا سينبئ بتحجيم تنامي الدور السياسي للعملاق الروسي في المنطقة، ورغم أن التوقعات بمحادثات أميركية–إيرانية قابلة للتحقق ولكنها لن تسفر عن علاقات صداقة تمحو تاريخًا طويلاً من العداوة، ولكن التفاوض ذاته يعني قضّ مضاجع الروس من تأثير واشنطن المباشر على العديد من ملفات المنطقة، وتراجع الدور الروسي.
- إيران قوية نوويًا أمر غير محبذ بالنسبة لموسكو، فرغم دعم روسيا للبرنامج النووي يبقى الأمر ضمن حدود معينة، فإن حصلت إيران على سلاح نووي فهذا يعني أنها ستشكّل تهديدًا مستقبليًا على روسيا نفسها. [1]
- يبدو أن النقاط التسع التي تضمنها بيان فيينا، الذي صدر عن اجتماع موسع شاركت فيه 17 دولة، من بينها أمريكا وروسيا والصين وإيران والسعودية وتركيا يوم الجمعة 30 أكتوبر 2015، احدث شرخا يتسع بين روسيا وحليفيها الإيراني والسوري، حول تفسير النقطة المتعلقة بمستقبل الرئيس السوري بشار الأسد، ويتضح هذا "الشرخ" في رد فعل الطرفين الغاضب، بصورة أو بأخرى، تجاه هذه النقاط أو بعضها، الأمر الذي يذكر بالخطأ الذي وقعت فيها روسيا والصين أثناء تمرير قرار صادر عن مجلس الأمن يطالب بحماية المدنيين الليبيين، وتحول إلى ضوء اخضر لتدخل طائرات حلف الناتو وتغيير النظام الليبي.[2]

[1] A. Ehteshami ,op,cit,P65

[2] باكينام الشرقاوي، مرجع سابق.

- النقاط التسع تبدو للوهلة الأولى متطابقة مع المطالب السورية الإيرانية، لأنها نصت على أن تظل سوريا موحدة وعلمانية مع فترة انتقالية محدودة، تتشكل خلالها حكومة وحدة وطنية من النظام والمعارضة، يجري بعدها وضع دستور جديد، والدعوة لانتخابات عامة، ولكن إلقاء نظرة متأملة على ما بين سطورها وآليات عملية تطبيق المرحلة الانتقالية، وما سيتبعها، مثل دستور جديد، وانتخابات برلمانية ورئاسية، يمكن القول بأن هناك ما يستحق التوقف عنده، والبحث بشكل أعمق في النوايا الحقيقية لأصحابه في نهاية المطاف.

نخلص في الأخير إلى أن مستقبل العلاقات الإيرانية–الروسية سيظل محكومًا بمحدداته التقليدية وعلاقة كل من الطرفين بالولايات المتحدة، والمصالح المشتركة بين الجانبين، فضلاً عن معادلات التنافس الإقليمي والدولي، والدور الذي تطمح إيران وروسيا للعبه في المنطقة العربية وفي النظام الدولي على حد سواء.

ولكن هناك ما ينبئ بتطور العلاقات الإيرانية–الروسية خلال الفترة المقبلة طالما أنه لا يوجد ما يعكرها، ولكنها كذلك لن تخرج عن حيز التعاون الاقتصادي المتعلق بالطاقة والمجال العسكري وحتى المجال النووي.[1]

وفي السياق ذاته تدل التجربة الإيرانية السابقة خلال الفترات الرئاسية لكل من رفسنجاني وخاتمي وتولي روحاني لمناصب مهمة خلالها على أن إيران ستولي اهتمامًا خاصًا للمنطقة العربية، وتحرص على التعاون مع روسيا، لفتح الآفاق أمام الاقتصاد الإيراني الذي يشكّل العقبة الأبرز أمام حكومة روحاني.

[1] المرجع نفسه.

المطلب الثالث: أوجه الالتقاء والتباين الروسي الأمريكي حول الدور الإقليمي لإيران.

لا شك أن توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة دول الـ 5+1 لم يكن سوى جزءً من توجه غربي مفاده محاولة دمج إيران ضمن منظومة الأمن الإقليمي ومن ثم فإنه في ظل التنامي الواضح للعلاقات الإيرانية الروسية ليس من السهل القول بأن هناك تفاهمات أمريكية–روسية على تعزيز الدور الإقليمي لإيران الساعي للهيمنة لأنه ببساطة يمكن أن تتحول إيران إلى قوة مناوئة لمصالح الطرفين ولكن ربما رأت كل من الولايات المتحدة وروسيا التعامل مع حقائق التفاعلات الإقليمية الراهنة وموقع إيران من تلك التفاعلات، ويعزز من هذا الطرح عدة أمور:

- **أولا:** على الرغم من اختلاف المصالح الإيرانية مع الولايات المتحدة عن تلك التي تربطها بروسيا فربما يكون هناك تفاهم بين كل من الولايات المتحدة وروسيا على الاعتراف بحقائق الوضع الراهن وهو أن إيران جزء من المشكلة وجزء من الحل في الوقت ذاته في كافة الملفات الإقليمية (سوريا، لبنان، العراق، اليمن) مع تحديد سقف أعلى لهذا الدور بحيث لا يمثل تهديداً للمصالح الروسية والأمريكية وليس أدل على ذلك من دعوة إيران للقاءات الخاصة بسوريا، وقيام المبعوث الأممي إلى اليمن بزيارة إيران ولقائه مسؤولين إيرانيين لبحث الأزمة اليمنية.[1]
- **ثانيا:** كان الاتفاق النووي تتويجاً لمظاهر التقارب الأمريكي– الإيراني المعلن وغير المعلن خلال السنوات الأخيرة فبالإضافة إلى أوجه التعاون المتوقعة بين إيران والدول الغربية فإن النتيجة الأهم هي تراجع الولايات المتحدة عن الإطاحة بالنظام الإيراني وهو ما يلتقي مع الرؤية الروسية لأمن المنطقة العربية والتي تقوم على عدة مبادئ منها ضرورة حل المشكلات الإقليمية على مراحل على أن يتم البدء بالأكثر حدة ومنها

[1] أشرف محمد كشك، "**ضرورات التقارب الإيراني–الروسي.. وتأثيره على دول الخليج**"، مجلة آراء حول الخليج، العدد 103، نوفمبر 2015، ص 35.

البرنامج النووي الإيراني، وضع تصورات أمنية وإقامة إجراءات لبناء الثقة بين دول المنطقة، حل النزاعات والمشكلات في المنطقة العربية بالوسائل الدبلوماسية، إخلاء المنطقة العربية من أسلحة الدمار الشامل، الاعتراف بالمصالح الدولية غير الأمريكية في المنطقة العربية، وقد تلتقي الرؤية الأمريكية مع بعض من تلك الأسس وتتقاطع مع بعضها إلا أن الأكيد هو أنه في ظل حالة السيولة الأمنية التي تشهدها المنطقة العربية عموماً فإن ثمة مصالح مشتركة لكل من الولايات المتحدة وروسيا في تعزيز التعاون مع إيران وربما تتخذ تلك العلاقات أبعاد أخرى، بمعنى آخر قد تتحول إيران في أعقاب رفع العقوبات الأممية إلى محوراً للتنافس الأمريكي– الروسي.

أما بالنسبة لإمكانية كل من الولايات المتحدة أو روسيا التضحية بمصالحهما لدى الآخر لصالح إيران فيمكن التأكيد على ثلاثة أمور:

- **أولا:** أن الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا دائما يوصف "بالصراع المنضبط" الذي لا يصل إلى حد التصادم حتى في ذروة الحرب الباردة خلال حقبة الاتحاد السوفيتي السابق وتقدم أزمة الصواريخ الكوبية عام 1961م، دليلاً على ذلك حيث كان الطرفان على شفا مواجهة نووية إلا أنهما تجاوزا تلك الأزمة.
- **ثانيا:** أنه بغض النظر عن المدى الذي يمكن أن تصل إليه العلاقات الروسية الإيرانية، فإن روسيا لا يمكنها مقايضة علاقاتها بالولايات المتحدة بعلاقاتها مع إيران. [1]
- **ثالثا:** هناك أطر للتنسيق الأمريكي–الروسي منها مفاوضات نزع التسلح بين الجانبين، حتى في الأزمة السورية الراهنة برغم الانتقادات الأمريكية للتدخل الجوي الروسي فإنه كانت هناك عدة لقاءات بين الجانبين بهدف عدم التصادم الجوي بين الجانبين، فضلاً عن وجود إطار للتنسيق بين كل من روسيا وحلف الناتو وهو مجلس الناتو – روسيا

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 357.

والذي أنشئ عام 2002 كآلية للتشاور والتنسيق بين الجانبين، صحيح أنه ربما تجمدت أعماله بسبب الأزمة الأوكرانية ولكنه لا يزال قائماً.[1]

[1] المرجع نفسه.

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية

بعد 2011.

تمر المنطقة العربية منذ مطلع عام 2011 بمرحلة تحولات وتغيرات، كان لها تداعيات سياسية مست بانعكاساتها بنية التفاعلات الإقليمية، ولم تكن إيران بمنأى عن هذه التأثيرات خاصة وأنها جاءت متزامنة مع التنامي المتزايد لدورها في المنطقة، وتعاطت طهران مع هذه التحولات بصيغ مختلفة بناء على مصالحها وشبكة تحالفاتها. وكذا كان مجموع مواقف الدول العربية من الاتفاق النووي الإيراني متمايزًا، وهو ما سيكون له أثر على مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية.

ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: موقف إيران من الثورات العربية.

المبحث الثاني: موقف الدول العربية من الاتفاق النووي الإيراني.

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية.

المبحث الأول: موقف إيران من الثورات العربية.

مع سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وتسارع الثورة المصرية ضد نظام الرئيس مبارك، بدأ الموقف الإيراني يتبلور ويتضح باتجاه تأييد الثورتين، والاحتفاء بهما، وهو ما ينطبق على الجانب الرسمي، ومواقف تياري المحافظين والإصلاحيين على حد سواء. ولم يختلف الموقف الإيراني تجاه الثورة الشعبية في كل من ليبيا واليمن، إذ كانت مواقف الأطراف الإيرانية المختلفة مؤيدة لهاتين الثورتين، وإن كان الموقف الرسمي قد عارض التدخل الأجنبي في ليبيا، إلا أنه ظل مستمرا في دعم الثورة الشعبية بالتزامن مع انتقاد استخدام الخيار العسكري من قبل الحلف الأطلسي (الناتو)،[1] أما الثورة السورية فإيران تصر على سيناريو التآمر الأجنبي.

المطلب الأول: الموقف الإيراني من التحولات في تونس ومصر وليبيا.

بالحديث عن الموقف الإيراني من التحولات التي طرأت على الساحة العربية، في تونس ومصر وليبيا إيران لم تكن استثناءا في تفاجئها بما يحصل في المنطقة العربية ككل، وإذ يرتبط عنصر المفاجأة بأبعاد عديدة تتعلق: بحدوث الثورات ذاتها، والقدرة السريعة على تغيير أنظمة سياسية حاكمة لها قدرات ذاتية وامتدادات سواء بين أوساط أجهزتها الأمنية، أو لدى بعض المستفيدين المقربين من تلك الأنظمة، فضلا عن قدرات الثورات في الدول التي حدث فيها التغيير، فاعتبرت إيران أن ما شَكَلهُ سقوط نظام الرئيس التونسي (زين العابدين بن علي)، والإطاحة بنظام الرئيس المصري (محمد حسني مبارك)، ومقتل الرئيس الليبي (معمر القذافي) ونهاية نظامه، كله كان مفاجأة سارة لها.

[1] فراس أبو هلال، **إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2011، ص01.

وذلك لطبيعة علاقاتها المعقدة والمتأزمة بشكل عام مع تلك الأنظمة، فقد مرت العلاقات بين تونس وإيران بمرحلة معقدة بسبب سوء علاقات النظام مع التيار الإسلامي في تونس، ولاسيما أن قادة حركة النهضة لهم علاقات متينة مع إيران.

فيما كانت العلاقات الإيرانية–المصرية مليئة بالشكوك والخصومة التي منعت البلدين من إعادة مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى درجة سفير، وهذا يعود للتغيرات التي حدثت في المنطقة نهاية السبعينات من القرن العشرين المتعلقة بمعاهدة "كامب ديفيد"، إذ دفعت إلى تغيير طبيعة التحالفات السياسية في المنطقة العربية، كما أن مصر تعد أكبر بلد سني في المنطقة، وتتخذ إجرائات حازمة في التعامل مع الفكر الشيعي، حيث قامت باعتقال العشرات من الناشطين الشيعة وعملت على محاصرة أي نشاط شيعي بالبلاد، ووجهت الاتهامات إلى العديد من القيادات الشيعية، وكشفت عن علاقات هذه القيادات بالنظام الإيراني، هذه الضربات الأمنية من السلطات المصرية للشيعة أثرت سلبا على العلاقة مع إيران.

أما ما يتعلق بالموقف الإيراني من الثورة في ليبيا، فقد شكل اختفاء الإمام موسى الصدر عام 1978م خلال وجوده في ليبيا، أحد عوامل الأزمة بين إيران والنظام الليبي، لكن ذلك لم يمنع من إقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين. [1]

المطلب الثاني: الموقف الإيراني من الاحتجاجات في البحرين.

منذ بداية الاحتجاجات الشعبية في البحرين، بدا الموقف الإيراني الرسمي والشعبي واضحا في تأييد هذه الاحتجاجات، والدفاع عنها، وتأكيد شرعية مطالبها .ومع أن الموقف الإيراني كان مؤيدًا للثورات الشعبية في مصر وتونس واليمن وليبيا، إلا أن تأييد الاحتجاجات

[1] طايل يوسف عبد الله عدوان، مرجع سابق، ص162–163.

الشعبية في البحرين، اتخذ طابعا تصعيديا مختلفا، سواء على صعيد اللغة المستخدمة من قبل المتحدثين الإيرانيين، أو على صعيد الإجراءات التي اتخذت بهذا الخصوص.

فيما يلي استعراض لأهم معالم الموقف الإيراني تجاه الأحداث في البحرين:

- إدانة النظام البحريني بلهجة شديدة غير مسبوقة، واتهامه بالإجرام، وسفك الدماء، والتأكيد أن النظام سيقضى عليه بسبب هذه الدماء، وشنت حملة إعلامية كبيرة ضد النظام في وسائل الإعلام الرسمية كافة، من وكالات أنباء وصحف، وقنوات فضائية ناطقة باللغات الفارسية والعربية والإنجليزية.
- التأكيد على "خصوصية الظلم الذي يتعرض له شعب البحرين"، وخصوصا أن "ثورته تعرضت لإهمال إعلامي من قبل وسائل الإعلام"، حسب الرؤية الإيرانية. وهو ما دفع إيران إلى استخدام كل إمكانياتها للضغط على وسائل الإعلام هذه لتغطية الأحداث، بشكل غير انتقائي.
- الهجوم الشديد على موقف علماء السعودية– الذين أيدوا موقف حكومة البحرين– حيث رأت إيران فيه، دعوة لإراقة دماء المسلمين من قبل "العلماء المزيفين".
- الرفض الكامل للتدخل السعودي عبر دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين، وشن حملة إعلامية شديدة ضد القرار الخليجي بهذا الخصوص، وما أعقبه من قمع للاحتجاجات في (دوار اللؤلؤة، ومستشفى السليمانية) وغيرها من مواقع التظاهرات.
- تنفيذ حملة دبلوماسية لحض الدول الإسلامية على "حماية الشعب البحريني" ورفض التدخل الخليجي في الأزمة. [1]

[1] المرجع نفسه، ص07.

اعتبرت الحكومة البحرينية ومؤيدوها في الداخل والخارج، الموقف الإيراني من الأوضاع في البحرين على أنه يستند إلى أسس طائفية، وقد نفت إيران ذلك على لسان أكثر من متحدث رسمي، وأكدت أن موقفها الثابت هو "دعم الشعوب في مواجهة المستكبرين، والوقوف إلى جانب جميع الشعوب المستضعفة في العالم"، على حد قول القائد الأعلى، (علي خامنئي).

ولكن تتبع التصريحات والمواقف الإيرانية، يظهر خصوصية في تعامل إيران مع الأوضاع في البحرين، وسقفا عاليا من النقد والإجراءات الدبلوماسية والسياسية، يختلف عن الدعم اللفظي المحدود، الذي قدمته إيران للثورات الشعبية في الدول الأخرى. وهذا من شأنه تأكيد الاتهامات الموجهة إلى طهران بالاستخدام الطائفي لأحداث البحرين، خصوصا مع صدور بعض التصريحات عن مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، الذي تحدث صراحة عن "إراقة دماء الشيعة في البحرين"، ورأى في الحديث عن هلال شيعي في المنطقة مقدمة لارتكاب عملية تطهير ضد الشيعة في اليمن والبحرين. [1]

يستخلص من هذا العرض أن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه البحرين يحكمها محددين هما:

الادعاءات التاريخية بتبعية البحرين لإيران، والعامل المذهبي الشيعي بحكم التركيبة الديموغرافية البحرينية، واستدعاء هذين العاملين غالبا ما يدلل على تدهور العلاقات الإيرانية الخليجية، ويدخل في إطار أوراق الضغط المتبادلة بين الطرفين.

[1] بلال عبد الله ، "**احتجاجات البحرين بين الأوضاع الداخلية و التجاذبات الإقليمية**" ، مجلة ملف الأهرام الاستراتيجي ، العدد 201، سبتمبر 2011 ، ص 108.

المطلب الثالث: الموقف الإيراني من الانتفاضة السورية.

اتخذ النظام الرسمي والتيار المحافظ الإيراني، موقفا مؤيدا للنظام السوري في مواجهته الانتفاضة الشعبية في سوريا، منذ انطلاقها في 13 مارس 2011. وظهر ذلك التأييد، من خلال التبني الكامل للرواية الرسمية السورية للأحداث، وشن حملة إعلامية مماثلة للنموذج الإعلامي السوري، ووصف الانتفاضة الشعبية بالمؤامرة الأجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سوريا، من قبل الصهاينة والغرب، والنظر إلى الأحداث على أنها "فتنة شبيهة بما حدث في إيران عام 2009" ويمكن، من خلال تتبع الوسائل الإعلامية الرسمية الإيرانية، ملاحظة مدى دعم إيران للنظام السوري، والتزام الإعلام الإيراني بنقل الرواية الرسمية السورية للأحداث، وتغييب آراء المعارضة.

وقد أكدت إيران، في أكثر من مناسبة، إيمانها بقدرة الحكومة السورية على التعامل مع الأوضاع، وأعلنت دعمها للإصلاحات التي أعلنها الرئيس (بشار الأسد) لتخفيف الأزمة ونظرا للتقدير الشعبي العربي لمواقف السياسة السورية تجاه الغرب وإسرائيل، فقد ركزت البيانات الإيرانية الرسمية، على أن الشعوب العربية تدرك أن ما يجري في سوريا ما هو إلا "مؤامرة أميركية لدعم الكيان الصهيوني"، وأكدت ثقتها بقدرة سوريا على متابعة "تأدية دورها التاريخي في المنطقة ".

وبدت المفارقة الكبيرة في الموقف الإيراني من الانتفاضة السورية، عندما اتهمت إيران الولايات المتحدة الأمريكية بالازدواجية، بسبب حديثها عن دعم الثورات الشعبية بالرغم من "تاريخها في دعم الأنظمة الاستبدادية في المنطقة"، وهذه المفارقة استخدمتها المعارضة الإصلاحية في إيران، لاتهام النظام بالازدواجية حيث دعم الثورات الشعبية في البحرين ومصر، ورفضها في سوريا، وقمعها في الداخل الإيراني. [1]

[1] فراس أبوهلال، المرجع السابق، ص10.

أما الإعلام الرسمي الإيراني، فقد تعرض لهجوم كبير من قبل الإصلاحيين، ومن الأمثلة على ذلك، المقال الذي كتبه نائب وزير الخارجية السابق (السيد محمد صدر)، الذي انتقد فيه التغطية الإعلامية للانتفاضة السورية في وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية، وقال: ((إن الموقف المطلوب من إيران هو إسداء النصح للرئيس الأسد للاستماع إلى شعبه وإجراء إصلاحات حقيقية في النظام))، أما موقع المعارض الإصلاحي (مير حسين موسوي) "كلمة"، فقارن بين الإعلام الإيراني الذي تحدث عن جمعة هادئة في سوريا بتاريخ 23 أفريل 2011، ووسائل الإعلام السورية الرسمية التي قالت أن عددا من المدنيين قد قتلوا في المواجهات في تلك الجمعة.[1]

إن الموقف الإيراني من الانتفاضة السورية لم يكن مفاجئا، بسبب طبيعة العلاقات الإستراتيجية بين سورية وإيران منذ قيام الثورة الإسلامية في عام 1979، ولأن سقوط أو إضعاف النظام السوري سيشكل تداعيات سلبية على النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة، باعتبار سوريا البوابة الجيوسياسية لهذا النفوذ.[2]

المطلب الرابع: الموقف الإيراني من الانقلاب الحوثي في اليمن.

منذ قيام ثورة فبراير/فيفري اليمنية، وإيران تعمل على الاستفادة من التغييرات في الساحة اليمنية لصالح حلفائها الحوثيين، وتُمهِّد لإيصالهم إلى السلطة لذلك دعمتهم بكل الأشكال، مثل: تصويرهم من خلال قنواتها الإعلامية بأنهم من يقودون الثورة والمُكوِّن الأقوى فيها والبقية هم قِلَّة خاضعة للوصاية الأميركية والسعودية، وساعدتهم على افتتاح قناتهم الرسمية "المسيرة" من بيروت، وجنَّدت شبكة تجسس في اليمن لصالحهم، وزودتهم بالأسلحة، وبعناصر من الحرس الثوري وحزب الله ليقوموا بتدريبيهم ومن ثم مساعدتهم في تنفيذ

[1] المرجع نفسه، ص11.

[2] عبده عايش، **اتهام إيران بعرقلة المبادرة الخليجية باليمن** ، تاريخ الاطلاع : 2016/03/25، عنوان الوثيقة: http://www.aljazeera.net/news/pages/e5808e20-00db-4503-b536-c3fa13a56140

مخططاتهم بعد إسقاط صنعاء، وأنشأت معسكرات تدريبية في إحدى الجزر الإريترية ليقوم الحرس الثوري بتدريب الحوثيين، وأنشأت للحوثيين شبكة اتصالات داخلية مستقلة كشبكة اتصالات حزب الله في لبنان.

وكذلك فتحت إيران قنوات سياسية مع المؤتمر الشعبي العام وجماعات أخرى في البلاد لزعزعة اليمن، وساعدت في إقامة تحالف بين الحوثيين و(علي صالح) والاستفادة من ولاءات رجاله في مواقع عسكرية ومؤسسات أمنية مهمة أسهمت في إسقاط صنعاء والتمدد الحوثي، ولا تزال حتى اليوم تقاتل اليمنيين إلى جانبه في (تعز، عدن، مأرب، الجوف، إب، شبوة، لحج، والضالع).

ومن المفارقات أن إيران أيدت ثورة الحوثيين المضادة والتي أسقطت العاصمة بسبب رفع الدعم عن المشتقات النفطية، ورأت أنها استمرار للثورة الإسلامية الإيرانية، رغم أن إيران نفسها قامت برفع أسعار المشتقات النفطية. [1]

***عاصفة الحزم:**

جاء رَدُّ السعودية بتشكيل تحالف ضم عشر دول شمل دول الخليج جميعها ما عدا سلطنة عُمان، للقيام بعملية عاصفة الحزم* التي رأت فيها وسيلة حسم لأكثر من ملف، وهي:

1- وضع حدٍّ للتمدد الإيراني في المنطقة بشكل عام واليمن بشكل خاص، وإرسال رسالة بأن دول التحالف لن تقف موقف المتفرج من التمدد الإيراني.

2- التأثير على المفاوضات النووية الإيرانية .

[1] عبده عايش، **اتهام إيران بعرقلة المبادرة الخليجية باليمن** ، تاريخ الاطلاع : 2016/03/25، عنوان الوثيقة:
http://www.aljazeera.net/news/pages/e5808e20-00db-4503-b536-c3fa13a56140

3-التعبير عن قلقها من التقارب الأميركي-الإيراني الذي ترى دول التحالف، وعلى رأسها السعودية، أنه سيكون على حساب نفوذها في المنطقة ويقوّي من دور إيران في معادلة النفوذ الإقليمية.

4-إثبات أن دول المنطقة قادرة على حماية نفسها بنفسها واتخاذ الإجراء المناسب متى لزم الأمر، وأن الإنفاق الهائل على التسلح طوال السنوات الماضية لم يكن هباء ولم يذهب سدى.

*** الرد الإيراني (محاولة استعادة الهيبة):**

عملت إيران في اتجاهين لتجاوز أزمة الضربات الجوية ضد حلفائها الحوثيين، وكان الاتجاه الأول موجَّهًا للسعودية ودول المنطقة ولجأت فيه إلى شنِّ حرب إعلامية، وإطلاق تهديدات، ومحاولة إضفاء صبغة طائفية على الصراع، وإضعاف التحالف الذي أنشأته السعودية.[1]

أمَّا الاتجاه الثاني فكان موجَّهًا للحوثيين، حيث عملت على إيهامهم بأنها تقف إلى جانبهم بقوة قد تُورِّطها في تدخل عسكري، وعمدت إلى ذلك بحادثي الطائرة الإيرانية التي أصرَّ طيارها على الهبوط في مدرج مطار صنعاء بالرغم من تحذيره بعدم الهبوط مما جعل طيران التحالف يقصف مدرج الهبوط، والحادثة الثانية هي إرسال إيران لسفينة المساعدات "شاهد إيران" ترافقها قطع بحرية عسكرية لحمايتها والتصريح بأن السفينة سترسو في اليمن وبأنها ستقطع يد من ستمتد يده لهذه السفينة، لترسو بعد ذلك وتُفرغ حمولتها في جيبوتي.

[1] بلال عبد الله، مرجع سابق، ص 108.

المبحث الثاني: موقف الدول العربية من الاتفاق النووي الإيراني.

تعد إيران بالنسبة لبعض الدول العربية عبارة عن هاجس أمني، وما ساعد على تبلور هذه الرؤيا هو التوتر القائم بين إيران وبعض الدول العربية "الخليجية على وجه الخصوص".

اتبعت الدول العربية في مختلف مواقفها من البرنامج النووي الإيراني، سياسة الصمت في البداية، وهي سياسة معروفة ومتبعة في العلاقات الدولية، ليس لأنها غير معنية بالأزمة الناجمة عن المشروع النووي الإيراني، وإنما لشيوع اعتقاد عام بأن الأزمة ترتبط بمجمل التفاعلات الأمريكية الإيرانية، أو التهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل، وفي نفس الوقت، وضعت تطورات الملف النووي الإيراني العديد من الدول العربية في معضلة حقيقية تتمثل في أن الكثير من هذه الدول ترى في النشاط الإيراني ردا على الاحتلال الإسرائيلي، وإن كانت هذه الدول لا توافق على امتلاك إيران السلاح النووي، فهي ترى في هذا النشاط أداة ضغط على إسرائيل لانضمامها إلى معاهدة منع الانتشار النووي، وسنتطرق فيما يأتي مواقف بعض الدول العربية المعنية بالأمر.

المطلب الأول: الموقف المصري من الاتفاق النووي الإيراني.

حددت مصر موقفها من البرنامج النووي الإيراني ضمن المحاور التالية:

1-إن مصر حريصة منذ طرح الملف النووي الإيراني على مجلس الوكالة عام 2003 على تأكيد أهمية التزام جميع الدول بتعهداتها، بما يسمح للمجتمع الدولي بالتأكيد على الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني.

2-رفض مصر ظهور أي قوة نووية عسكرية في المنطقة. [1]

[1] صالح معيفي، **إدارة الملف النووي الإيراني إقليميا ودوليا**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2015، ص56.

3-تأكيد مصر على أهمية عدم المساس بحق الدول في الانتفاع من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، باعتباره حقا مكفولا لكل الدول الأطراف في المعاهدة.

4-تعامل مصر مع الملف النووي الإيراني من منظور فني وقانوني، وتعتبر الوكالة الجهة الفنية المنوطة بها التأكد من مدى التزام الدول بتعهداتها.

5-تؤكد هذه التطورات مجددا أهمية تنفيذ المبادرة المصرية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي، وضرورة تقيد المجتمع الدولي بمسؤولية تنفيذها وفق جدول زمني محدد بعيدا عن السياسات الانتقائية، على أن تكون الخطوة الأولى هي انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي.

لهذا فالعلاقات المصرية الإيرانية لا تزال ضعيفة نوعا ما نتيجة الخلافات المستمرة بين الطرفين حول التعاطي مع الملفات المختلفة، ورغم تجاوب طهران مع الموقف الرسمي الذي تعتمده القاهرة في الملف النووي الإيراني، والقائم على استثماره لمنح دعوتها لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل مزيدا من الأهمية. [1]

وتسير الرؤية المصرية في اتجاه أن إيران ترغب في امتلاك خيار نووي يسمح لها باستعراض قوة وابتزاز نووي بلا نهاية من جهة، وإعادة تفكيك المنطقة وبناء نظام إقليمي تكون هي مرتكزه ومحوره الرئيسي، من جهة ثانية. وهذا يمثِّل مقاربة بين الموقف المصري والخليجي، الذي يضع أمن الخليج ضمن أولوياته في التعامل مع إيران، وهذا ما عبَّر عنه (عبد الفتاح السيسي) في أكثر من موقف بقوله: "إن مصر لن تسمح لأي قوى ببسط نفوذها على العالم العربي وتهديد أمنه واستقراره بالتعاون مع أشقائها العرب، كما أنها لا تملك الانعزال عن قرارها أو تجاهل انعكاساته على الأمن القومي، الذي يرتبط بأمن الخليج والبحر الأحمر والشرق الأوسط".

[1] المرجع نفسه، ص56.

ولكن، برغم كل المحاذير السابقة في التعامل مع إيران بشكل عام وملفها النووي بشكل خاص، هناك فوائد تعود على الجانبين بعد إبرام هذا الاتفاق، منها:

1-عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وضمان الحد الأدنى من التعاون، الذي يمكن أن يلعب فيه الاقتصاد دور القاطرة، نظرًا لحاجة كل منهما للآخر اقتصاديًّا. كما يمكن أن يشهد الإقليم تنافسًا سياسيًّا؛ إذ إن تعاون كل من مصر وإيران ودخولهما عصرًا جديدًا من العلاقات الدبلوماسية الطبيعية لن ينهي بأية حال تطلع كل منهما للعب دور إقليمي بارز، وهو ما ستتحكم فيه المصالح الملحَّة لكلا البلدين.

2-ستتمتع إيران بمزايا نسبية بعودة العلاقات مع مصر، نظرًا للمكانة الإقليمية التي تتمتع بها، كونها دولة القلب للوطن العربي، لها كلمة يُعتدُّ بها في المحيط العربي، وتشترك في العديد من التحالفات، ولها شبكة واسعة من المصالح، مما يتيح فرصة جيدة لإيران، لإفشال سياسة الولايات المتحدة الأميركية الرامية إلى عزلها دوليًّا.

3-الاتفاق النووي أنتج حراكًا سياسيًّا داخل القاهرة، مع ظهور دعوات إلى ضرورة استثماره في تفعيل البرنامج النووي السلمي المصري، لذلك تحركت مصر باتجاه تنشيط برنامجها النووي الذي تعود بدايته إلى عام 1961. وفي خطوة لافتة، وقَّعت القاهرة مع الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) خلال زيارته للقاهرة في فيفري 2015 اتفاقية لإقامة محطة نووية في منطقة "الضبعة" في مصر. [1]

4-هذا الاتفاق يدعم الانتقال إلى مستوى آخر للعلاقات التجارية والاستثمارية التي لم تنقطع قط في الفترات السابقة، بالإضافة إلى التعاون فيما يخص سياسة دول عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي، وحصول مصر على التكنولوجيا النووية

[1] هير نورنج، **الخلافات الدولية بشأن العقوبات على إيران**، د ب ن، دار شرق نامة للنشر، 2013، ص33.

السلمية، يجعلها تراقب عن كثب السياسة الدولية تجاه إيران في مجال تطوير التكنولوجيا النووية.[1]

المطلب الثاني: الموقف السوري من الملف النووي الإيراني.

جاء الموقف السوري من نجاح إيران في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم صريحا، حيث أيدت امتلاك إيران للقوة النووية، فقد أعلن وزير الخارجية السوري بأن التطورات التي تحدث على الساحتين الإقليمية والدولية تؤكد صواب النهج الذي تسير عليه إيران وسوريا، ويستند الموقف السوري المؤيد لامتلاك إيران التقنية النووية إلى عدة اعتبارات.

منها أن امتلاك إيران هذه التقنية والتي ترتبط معها سوريا بعلاقات قوية، قد تصل إلى درجة التحالف لبناء قدرات نووية، وهو ما يعزز موقف سوريا أمام قوة ونفوذ إسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة التي تمتلك سلاحا نوويا في الشرق الأوسط بحيث لا يمكن منع إيران من امتلاك السلاح النووي، في وقت تواصل فيه إسرائيل الحفاظ على قدراتها النووية وتطويرها في المجالات كافة، وكذلك التأكيدات الإيرانية على الطابع السلمي لبرنامجها النووي، وأخيرا وجود علاقات مميزة تربط بين سوريا و إيران، وتدفعهما نحو تحالف قوي في مواجهة الضغوطات والتهديدات الخارجية.[2]

المطلب الثالث: موقف الدول الخليجية من الاتفاق النووي الإيراني.

تبدي الدول الخليجية تخوفها من تنامي القوة العسكرية الإيرانية في حال نجاحها في امتلاك سلاح نووي، على خلفية تعارض التوجهات الإيديولوجية بين القيادات في إيران، ونظيراتها في دول الخليج، وأيضا النزاع الإماراتي_الإيراني على الجزر الثلاث التي تحتلها

[1] نزار عبد القادر، **إيران والقنبلة النووية،الطموحات الإمبراطورية**، بيروت: المكتبة الدولية، 2008، ص320.

[2] صالح معيفي، مرجع سابق، ص57.

القوات الإيرانية في مياه الخليج، وذلك على الرغم من المحاولات الإيرانية المتكررة لتبديد المخاوف الخليجية إزاء البرنامج النووي الإيراني.

لا تتبنى الدول الخليجية موقفاً موحداً ومتجانساً من الاتفاق الذي توصلت إليه إيران والدول الكبرى (5+1) في جويلية 2015 بشأن مستقبل برنامج طهران النووي .فعلى الرغم من أن جميع الدول الخليجية قد أصدرت بيانات ترحيب بالاتفاق، إلا أن هناك تباين كبير في مواقف حكوماتها من هذا الاتفاق. ومن خلال تصريحات المسؤولين الخليجيين، يتضح أن كلاً من السعودية والبحرين هما الأكثر قلقاً من تبعات الاتفاق، وبدرجة أقل قطر، في حين أن دولة الإمارات وسلطنة عُمان، هما الأكثر احتفاءً بهذا الاتفاق، وبدرجة أقل الكويت.

ونظراً لأن السعودية هي الدولة الأكبر والأهم في المنظومة الخليجية، فإن موقفها من الاتفاق يكتسب أهمية ودلالة خاصة. فعلى الرغم من التصريح الرسمي الذي أصدرته الخارجية السعودية ترحيباً بالاتفاق، إلا أن تصريحات مسؤولين سعوديين ونخب مرتبطة بدوائر الحكم في الرياض تدلل على أن نظام الحكم في السعودية يرى في الاتفاق مصدر تهديد إستراتيجي، ويتطلب اتخاذ إجراءات تضمن التصدي له والاستعداد لمواجهته عبر إحداث تغيير كلي ليس فقط في سياسات الرياض الخارجية، بل أيضاً في منظومة تحالفاتها الإقليمية.[1]

ونستنتج من خلال ردود الفعل السعودية، أن الرياض تخشى أن يفضي الاتفاق إلى بناء شراكة إستراتيجية بين الولايات المتحدة والغرب عموماً وإيران، تدفع السعودية على وجه الخصوص ثمنها. وتبدي الرياض قلقاً إزاء حدوث مقايضة بين واشنطن وطهران، تقوم على أساس تولي إيران لعب الدور الرئيس في مواجهة التنظيمات الإسلامية السُنية، خاصة

[1] **تباين الموقف العربي تجاه الاتفاق النووي الإيراني**، مدونة الفنك، تاريخ الإطلاع: 21-03-2016، عنوان الوثيقة: https://chronicle.fanack.com/ar/specials/international-affairs/gulf-arabs-differ-on-nuclear-deal

"تنظيم الدولة الإسلامية"، وهي المواجهة التي تقع على رأس أولويات إدارة الرئيس أوباما، مقابل اعتراف واشنطن بمكانة إيران الرائدة في المنطقة، إلى جانب إطلاق يدها لتحقيق مصالحها.

ومن خلال رصد مظاهر السلوك السعودي بعد التوقيع على الاتفاق يمكن القول، إن إستراتيجية الرياض لمواجهة تداعيات الاتفاق تقوم على ركيزتين أساسيتين:

أولاً – محاولة إلحاق هزيمة بإيران في مناطق نفوذها داخل المنطقة، وهو ما وجد تعبيره في تعزيز الضربات السعودية للحوثيين في اليمن، مما نجم عنه طردهم من مدينة عدن، ثاني أهم مدينة في البلاد بعد العاصمة صنعاء وسبب أزمة إنسانية في البلاد. وقد عززت الرياض من دعمها لحكومة البحرين، لاسيما وأن تدهوراً على الأوضاع الأمنية قد طرأ في هذه الدولة بعد التوقيع على الاتفاق.

وقد اتهمت وزارة الداخلية البحرينية إيران بتهريب السلاح والمتفجرات لعناصر المعارضة الشيعية في البلاد، على الرغم من أنّ كلاً من إيران وجماعات المعارضة الشيعية البحرينية تنفي ذلك. في الوقت ذاته، فإن السعودية تبدي حرصاً على إحداث تغيير في موازين القوى داخل سوريا لصالح قوى المعارضة المسلحة .وتستعد الرياض لاحتضان مؤتمر كبير لقوى المعارضة السورية، مخصص لمناقشة سبل توحيد حركاتها المختلفة من أجل تعزيز قدرتها على انهاء حكم الأسد، بالإضافة إلى بلورة إستراتيجية لمواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية"، الذي يقاتل قوى المعارضة، ولم يتردد في تنفيذ هجمات داخل الأراضي السعودية. [1]

[1] **تباين الموقف العربي تجاه الاتفاق النووي الإيراني**، مدونة الفنك، تاريخ الإطلاع: 21-03-2016، عنوان الوثيقة: https://chronicle.fanack.com/ar/specials/international-affairs/gulf-arabs-differ-on-nuclear-deal

ثانياً– تسعى السعودية لبناء تحالف سني واسع لمواجهة إيران، وتقليص قدرتها على تحقيق اختراقات في البيئة الإستراتيجية للسعودية. وفي هذا الإطار أقدمت السعودية على مصالحة تاريخية مع جماعة الإخوان المسلمين، التي تم تصنيفها في عهد الملك السابق عبد الله على أنها منظمة إرهابية. ففي اليمن، وعلى الأرض تعتمد السعودية بشكل كامل على "المقاومة الشعبية"، التي يقودها حزب "الإصلاح"، الذي يعتبر الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين.

وفي حدث ذو دلالة خاصة، استقبل الملك سلمان خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس .ومن الواضح أن هذه الخطوة تهدف إلى إبعاد الحركة عن أحضان إيران وتعزيز المحور السني. وفي الوقت ذاته، فقد استقبلت الرياض (راشد الغنوشي)، زعيم حركة "النهضة"، التي تمثل "الإخوان المسلمين" في تونس، مع أنه كان ممنوعاً من أداء فريضة الحج بسبب انتمائه الحزبي. وقد ذكرت تسريبات أن السعودية معنية بإحداث مصالحة بين نظام الرئيس (عبد الفتاح السيسي) و(جماعة الإخوان المسلمين) في مصر، يتم بموجبها إلغاء أحكام الإعدام التي صدرت بحق قادة الجماعة.

لكن المفارقة تكمن في أن التغير الذي طرأ على موقف السعودية من الإخوان المسلمين هو الذي دفع بعض الدول العربية للتقرب من إيران تحديداً. فعلى سبيل المثال حرصت دولة الإمارات، التي تتخذ موقفاً متشدداً من "الإخوان المسلمين"، على النأي بنفسها عن الإستراتيجية السعودية. وقد وصل إلى درجة قيام رئيس دولة الإمارات خليفة آل انهيار بتوجيه رسالة "تهنئة" للرئيس الإيراني (حسن روحاني) على هذا الاتفاق. وقد كشف موقع صحيفة "العربي الجديد" بتاريخ 29 جويلية 2015 على أن الإمارات ستستغل الاتفاق في استيراد الغاز الطبيعي من إيران. [1]

[1] صالح معيفي، مرجع سابق، ص58.

وعلى نحوٍ مشابه، وبسبب الاختلاف مع السعودية من الموقف من جماعة الإخوان المسلمين، فأن هناك مؤشرات تدلل على أن القاهرة معنية بتحسين العلاقات مع طهران، وهذا ما تعبر عنه وسائل الإعلام الموالية للرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي)، مع العلم أن كل المؤشرات تؤكد أن توتراً كبيراً حدث بين الرياض والقاهرة، بعد صعود الملك سلمان للحكم.

ومن خلال تصريحات الرئيس الحالي لإيران (حسن روحاني) عبر الوسائل و الوفود الرسمية إلى الدول الخليجية، فإن هذه المخاوف تظل قائمة. خاصة المخاوف البيئية بما فيها تلوث مياه الخليج والثروات الطبيعية، هي الأكثر بروزا في تصريحات المسؤولين الخليجيين. وذلك نظرا لخطورتها والنتائج الكارثية التي تنجم عنها، خصوصا وأن إيران بطبيعتها تقع فوق طبقة زلزالية، على عكس الإصلاحيين فإن تيار المحافظين في إيران يزيد من المخاوف الخليجية، وذلك عن طريق اللهجة التصعيدية إزاء الأميركيين.

إضافة إلى ذلك، تصريح المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية في خطاب له بمناسبة الذكرى السابعة لرحيل (آية الله الخميني): "كي تهددوا طهران تقولون أنكم تضمنون انتقال النفط من خلال هذه المنطقة؟"، وقد يؤدي مثل هذا التهديد إلى رفع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، ما يعني أن توجيه ضربة لإيران ورد إيران عليها بقطع الإمدادات النفطية إلى العالم، وذلك عبر توجيه إيران ضربة لحقول النفط الخليجية أو إغلاق مضيق هرمز، مما قد يرفع أسعار البترول إلى أكثر من 150 دولار للبرميل، وبالتالي تعريض العالم إلى أزمة اقتصادية شديدة، لأن النفط يشكل مصدر الدخل الرئيسي لهذه الدول ما يعني خنقها أو تدميرها اقتصاديا إذا توقف تصديره لأي سبب من الأسباب. [1]

[1] بلال عبد الله، ، مرجع سابق، ص108.

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية.

بناء على مجموعة من المتغيرات سيتم استشراف مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، وفق سيناريوهات ثلاثة[1] تحددها العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية (العامل المذهبي).

المطلب الأول: السيناريو الخطي.

يقوم هذا السيناريو علي فرضية بقاء الأوضاع بين إيران والدول العربية في المنظور القريب، كون أن الإستراتيجية الإيرانية تقوم على عدم فتح مواجهات عسكرية جديدة بعد انتهاء الحرب مع العراق والتي استمرت ثمانية سنوات، واستخدام القوة الناعمة بديلا عن ذلك في تنفيذ مشروعها.

وفي خطبته العصماء عن انهيار السعودية المنتظر، تحدث علي رضا زكاني "محلل استراتيجي إيراني" أمام البرلمان وأشار إلى سماه مرحلة "الجهاد الأكبر" لدى إيران. مشيرا إلى نية إيران لإعداد وتصدير مشروعها ونموذجها من الثورة الإسلامية للمنطقة العربية، من أجل تحقيق ما يُفهم على أنه استقلال وتحرر سياسي واجتماعي وديني في إطار ثوابت الإسلام. فالجهاد الأكبر عند الإيرانيين لا يجب أن يفهم على أنه الحرب أو القتال، وإنما هو حملة أيديولوجية.

فغالبًا ما يقول علماء الدين الشيعة إن الجهاد الحقيقي ليس الدخول في حرب وإنما إحداث تغيير سلس لدى الآخرين، وهنا يشير (زكاني) إلى أن هذه المرحلة من الجهاد الأكبر تتطلب سياسة خاصة ونهجًا حذرًا لأنها قد تؤدي إلى العديد من التداعيات.

---

[1] حسين بوقارة، "**الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد21، جوان2004، ص194-195.

ويرى عبد الباري عطوان: أن هذا التصعيد يهدف إلى ممارسة ضغوط على السعودية لدفعها إلى المزيد من الشفافية، لأن إيران، ومهما صعدت، من الصعب أن تدخل في حرب مباشرة لمعرفتها لحجم الخسائر المتوقعة، حتى لو كان الانتصار حليفها، وهذا ما يفسر سياسة ضبط النفس في اليمن، والحد الأدنى من التدخل المباشر في سوريا.

وبالنظر إلى طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية على مدار العصر الحديث نجد أنها غلب عليها طابع الحرب البادرة، وهو الأمر المرشح بالاستمرار خلال الفترة القريبة القادمة.

المطلب الثاني: السيناريو السلبي.

يقوم هذا السيناريو على فرضية إمكانية حدوث انفجار في العلاقة ما بين إيران والدول العربية تصل إلى حد التصعيد، سقوط أنظمة، أو حتى الحرب، قريباً. وذلك نظراً للتناقض الاستراتيجي والسياسي والمذهبي الواضح بين إيران ومصالحها في المنطقة العربية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى انفجار الأوضاع وصولاً للمواجهة العسكرية في أي لحظة، خاصة بين إيران والسعودية فقد شكلت التصريحات القوية وغير المسبوقة التي أدلى بها يوم 05-11-2015 رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني (علاء الدين بروغردي) أثناء مؤتمر صحافي عقده في دمشق، وتهجم فيه على العاهل السعودي الملك (سلمان بن عبد العزيز) بعبارات خارجة عن المألوف في الأعراف السياسية والدبلوماسية، تعكس حجم التدهور في العلاقات السعودية الإيرانية، واقترابها من حافة المواجهة بأشكالها المختلفة، وأيضا قيام السعودية في 15-01-2016 بطرد السفير الإيراني من السعودية وقطع العلاقات الدبلوماسية، ما أدى إلى زيادة التوتر والعداء بينهما.[1]

[1] منصور أبو كريم، **دراسة بعنوان مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية في ظل تنامي الصراع السياسي والطائفي في المنطقة**، تاريخ الإطلاع:21-03-2016، عنوان الوثيقة: http://www.raialyoum.com/?p=257388

فالعلاقة بين إيران والسعودية وصلت لأشد من حالة العداء، وقد تتجه للحرب الحقيقية، لذلك قامت إيران في عامي 2012-2013 بتطويق السعودية بمجموعة من القواعد العسكرية بالسودان واريتريا وجزر دهلك وإثيوبيا والعراق.

وفي المقابل، فإنّ السعوديّة تحاول تأكيد نفوذها من جديد في المنطقة مقابل النفوذ الإيراني عبر التحالفات العربية، وخاصة عبر دعم نظام الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) وتشكيل تحالف عربي سني يكون قادر على مواجهة التمدد الإيراني، بالإضافة إلى إسقاط النظام السوري من خلال دعم المعارضة بالمال والسلاح.

يرى العديد من المراقبين أن السعودية تفوقت ولو جزئيا، في صراعها مع إيران وذلك بتدخلها العسكري في البحرين واليمن، بالإضافة إلى نقلها للصراع الإقليمي مع طهران إلى أسواق النفط العالمية، حيث اشتدت لهجة كلا الطرفين من خلافات وتهديدات متبادلة بين البلدين في هذا الجانب.

فقد نقلت وسائل الإعلام ووكالات الأنباء عن تهديد الرئيس الإيراني (حسن روحاني) للدول المسؤولة عن انخفاض أسعار النفط بأنها "ستندم" بسبب تأثر الخزنة الإيرانية بانخفاض أسعار النفط. فالمملكة السعودية تَعدّ إيران منافسًا كبيرًا لها، بل عدوّاً لدودًا على الصعيد السياسيّ، والاقتصاديّ، والاستراتيجيّ، والإيديولوجيّ، حتى أن السعودية أعدت إستراتيجية واضحة وهي منافسة إيران في كل بلد لها فيه نفوذ، خاصة مع وقوفها في وجه التقارب الأمريكي الإيراني في موضوع الملفّ النوويّ الإيراني لأنها ترى أنّ هذا الملفّ يعطي إيران نفوذًا وهيمنة كبيرين إقليميًا ودوليًا.[1]

[1] شاكدام كاثرين، **تفكك الإمبراطورية السعودية في وجه المحور الإيراني الجديد**، موقع نون بوست، تاريخ الإطلاع: 21-03-2016، عنوان الوثيقة: http://www.noonpost.net/content/4279

لذلك تشهد العلاقات السعودية الإيرانية هذه الأيام أعلى درجات التوتر، وسط تهديدات متبادلة بالانتقام العسكري على أرضية أزمة حجاج منى، والصراع في كل من سوريا واليمن والعراق، حيث أكد اللواء محمد علي الجعفري القائد العام للحرس الثوري الإيراني، والرجل الأقوى في إيران بعد المرشد، في تهديدات صدرت عنه أن الحرس الثوري مستعد لتوظيف جميع قدراته لتوجيه رد سريع وعنيف، في أي زمان ومكان، ضد آل سعود، بسبب كارثة منى، واسترداد حقوق الحجاج الإيرانيين الضحايا، وتحقيق طلب المرشد الأعلى (آية الله علي خامنئي). وتليها حادثة إعدام الداعية الشيعي (نمر نمر)، ولذلك باتت احتمالات الانتقال من حرب بالنيابة (War by Proxy) إلى صدام مباشر، واردة أكثر من أي وقت مضى.

المطلب الثالث: السيناريو الإيجابي.

يقوم هذا السيناريو على فرضية وصول الطرفين إيران والدول العربية إلى سياسة منفرجة وعلاقات إيجابية تعمل وتركز على المصالح الاقتصادية وإلى تفاهمات مشتركة تراعي المصالح المشتركة، [1]وترتكز على قاعدة اقتسام النفوذ والمصالح بهدف خفض مستوى التوتر في المنطقة والتفرغ لخطر مواجهة الجماعات الإرهابية (تنظيم الدولة الإسلامية) التي أصبحت تهدد مصالح واستقرار المنطقة، وذلك نظراً لكونها تعاني من تفشي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فإيران مازالت متأثرة بالعقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة عليها بسبب البرنامج النووي الإيراني، وبعض الدول العربية تعاني من أزمة اقتصادية بسبب انخفاض سعر البترول، وتدني مستوى المعيشة بسب الأحداث الراهنة في الساحة العربية.

ومن الأرجح أن إيران تتجه إلى تهدئة المواجهة مع الدول المنافسة أو المتعادية معها على كل الجبهات بما في ذلك أفغانستان، وهي آخذة بعين الاعتبار أن الأزمة السورية

[1] وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010، ص 487-490.

ليست قريبة الحل (حسب المعطيات الراهنة)، واحتمال أن تحل بالشكل الذي يكون في صالح إيران، يتراجع يوما بعد يوم.

وبالرغم من احتدام الصراع بين السعودية وإيران، يرى البعض أن هنالك أطرافا سعودية وإيرانية لا تريد أن تصل الأمور إلى حد المواجهة، فقد ظهرت نداءات كثيرة من الساسة الإيرانيين وجهت إلى المرشد الأعلى (علي خامنئي) من أجل تلطيف الأجواء مع الرياض، مذكرة إياه بتدخل الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في اليمن، والذي فشل هناك "بالرغم من الدعم العربي اللامحدود له في تلك الفترة" .

في الأخير لا يمكن الجزم بسيناريو واحد حتى وإن كان مبني على مؤشرات واقعية، وقائم على نتائج تحولات جارية، خاصة وأن بعض دول المنطقة العربية تعيش مراحل انتقالية لم تنتهي بعد، كما أن خريطة التحالفات تضررت وتغيرت. لكن يمكن القول أن في كل سيناريو شيء من الحقيقة ومن إمكانية الحدوث، وإن كان من الصعب تحقق السيناريو بالكامل.

الخاتمة

الخاتمة:

السياسة الخارجية لدولة ذات بعد تاريخي وعمق حضاري وموقع استراتيجي بالغ الأهمية مثل إيران ترتكز على ثوابت لا تتغير بتغير القيادة، وأبرزها السعي لمركزية الدور الإقليمي، حيث ساهمت ثورة 1979 الإيرانية في تشكيل نظام جديد قائم على توازي مؤسسات الثورة والدولة، وتمركز السلطات الفعلية بيد الولي الفقيه، الذي يؤثر بدوره في صنع قرارات السياسة الخارجية الإيرانية.

تستغل إيران في محددات سياستها الإقليمية تباين المواقف وغياب الإدراك المشترك لدول الخليج تجاهها، لذلك اعتمدت خطوات متفردة لتعزيز أمنها، قائمة على سباق التسلح والمعاهدات الأمنية مع القوى الأجنبية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعقد المشهد الأمني أكثر على اعتبار أن إيران ترى هذا موجه ضدها، وغياب الإدراك المشترك لما تمثله إيران ليس مقتصرا على الكتلة الخليجية بل يمتد إلى كل الدول العربية، حيث تتناقض الرؤى لطبيعة الدور الإيراني بين مرحب وبين رافض.

كما ترتبط إيران بشبكة تحالفات استطاعت تجاوز التحولات المختلفة، تجمعها المصالح المشتركة، كما تشكل جبهات متقدمة للدفاع عن مصالح إيران، أبرزها التحالف مع سوريا باعتبارها امتدادًا استراتيجيًا تتواصل به مع باقي حلفائها، خاصة في ظل الأزمة الأمنية في المنطقة، والتي تدخلت فيها إيران وحلفاءها بقوة، من أجل دعم نظام (بشار الأسد) الذي يعتبر من أهم ركائز الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية.

وكان دعم إيران واضح لتحالفها مع حركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني في أداء الفصائل، بحيث تعتمد إيران دعم حماس من اجل التخلص من الاتهامات بالطائفية، وأيضا باعتبارها ورقة ضغط لإمكانية تأثيرها في الأمن الإسرائيلي، وقد تضررت قليلا هذه العلاقة بسبب موقفها من الحراك الشعبي السوري، وهو ما أدى إلى تقليص المساعدات

بالتزامن مع تراجع شعبية طهران في المنطقة بفعل تزايد الإدراك بطائفية السياسة الإيرانية، أما حزب الله اللبناني فبرز دوره بقوة في هذه الأزمة كذراع أمني إيراني، وكان هذا التدخل على حساب الوضع اللبناني الهش.

كان الاتفاق النووي تتويجاً لمظاهر التقارب الأمريكي- الإيراني المعلن وغير المعلن خلال السنوات الأخيرة فبالإضافة إلى أوجه التعاون المتوقعة بين إيران والدول الغربية فإن النتيجة الأهم هي تراجع الولايات المتحدة عن الإطاحة بالنظام الإيراني وهو ما يلتقي مع الرؤية الروسية لأمن المنطقة العربية والتي تقوم على عدة مبادئ، وقد تلتقي الرؤية الأمريكية مع بعض من تلك الأسس وتتقاطع مع بعضها إلا أن الأمر اليقين هو أنه في ظل حالة السيولة الأمنية التي تشهدها المنطقة العربية عموماً فإن ثمة مصالح مشتركة لكل من الولايات المتحدة وروسيا في تعزيز التعاون مع إيران وربما تتخذ تلك العلاقات أبعاد أخرى، بمعنى آخر قد تتحول إيران في أعقاب رفع العقوبات الأممية إلى محوراً للتنافس الأمريكي- الروسي.

لم تؤثر المواقف الإيرانية من التحولات في المنطقة على علاقة طهران ببعض الدول العربية، بل امتدت إلى شعبية السياسة الإيرانية في أوساط الرأي العام العربي، وتأثرت مصالح إيران وحلفاءها من هذا الحراك، وحصرت إمكانية التحرك الإيراني في الأوساط الشيعية، ما قد ينتج عنه محدودية التأثير والفاعلية، وقد يؤدي إلى تهاوي المشروع الإيراني وركائزه في حال سقوط نظام الأسد، وعلى علاقة طهران بالدول العربية.

أما موقف الدول العربية من الاتفاق النووي الإيراني فكان متباينًا لاختلاف طبيعة كل نظام وعلاقته بإيران، فمنها المؤيد الذي تجمعه مصالح مشتركة وعلاقة جيدة مع إيران مثل سوريا، والمتخوف منها لاسيما مصر ودول الخليج، وازداد هذا التخوف خاصة بعد توقيع إيران الاتفاق النووي مع القوى العالمية الست الكبرى، لارتفاع وتيرة الطابع التدخلي الإيراني

تجاه بعض دول الخليج، لعل من أبرزها: توتر العلاقات بين الكويت وإيران على خلفية سعي الأخيرة فرض سيطرتها –من جانب واحد– على حقل "الدرة" النفطي الذي تتشارك فيه الدولتان مع السعودية، إضافة إلى ما كشفته البحرين من وجود صلات قوية بين طهران ومنفذي التفجير الإرهابي في قرية "كرانة" خلال شهر أوت 2015.

ويمكن استشراف مستقبل السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية باعتماد ثلاثة سيناريوهات مختلفة، السيناريو الخطي: يفسر بقاء الأوضاع الراهنة بين إيران والدول العربية على حالها بناءًا على متغيرات ومحددات، السيناريو السلبي: يفسر تصعيد العلاقات الإيرانية العربية وإمكانية وصولها إلى حد الحرب خاصة بين إيران والسعودية، بسبب التدخل الإيراني المستمر والمتزايد في المنطقة العربية، أما السيناريو الإيجابي: فيذهب إلى مستقبل علاقات إيجابية بين إيران والدول العربية تعمل بالمصالح الاقتصادية وسياسة منفرجة بينهم.

بناء على ما سبق يمكن استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

أولا– النتائج:

يرتبط النظام السياسي الإيراني بنظرية ولاية الفقيه وهذا بدوره ينعكس على سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي، القوة العسكرية و البرنامج النووي الإيراني يعتبرون من أهم المحددات التي تأخذ دوراً هاماً في تعزيز مكانة إيران الإقليمية.

وتعتمد إيران آليات متعددة لتجسيد أهدافها، أبرز هذه الآليات استخدام البعد المذهبي من خلال استغلال أوضاع المكونات الشيعية في المنطقة العربية كمدخل للتأثير وكامتداد لها، إذ تسعى طهران لان تكون المركز الوحيد للشيعة.

أما السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية فتكتسي بعض التشنجات مع أغلب دول الخليج خاصة السعودية، ومن جهة أخرى استطاعت إيران النجاح في الحفاظ على حلفاءها وتقويتهم ما مكنها من التأثير في عديد من القضايا، أهم هذه التحالفات تحالفها مع سوريا لإدراكها بأهمية الدور السوري في المنطقة العربية ذلك ما يجعلها تتمسك بالتعاون معها، ورغم اختلاف المواقف بين كل من (إيران وحركة حماس الفلسطينية) حول الحراك الشعبي السوري، إلا أن كلا منهما، حريص على استمرار هذه العلاقات بينهما.

تفرض البيئة الإقليمية المضطربة في أغلبها تحديات أمنية وسياسية على إيران، لكنها بالمقابل تمكنها من امتلاك وسائل للتأثير في المنطقة العربية، مما يجعل مستقبل العلاقات الإيرانية مع الدول العربية، تبدو أنها ليست نحو تراجع متسارع، على الأقل في المدى القريب.

ثانيا-التوصيات:

- يجب أن تتوفر الإرادة للقيادات العربية لمواجهة التهديدات الإقليمية والدولية والارتفاع إلى مستوى المسؤولية التاريخية في توحيد الموقف العربي.
- توظيف التفوق العربي في مجال القوى البشرية والموقع الإستراتيجي للمنطقة العربية للوقوف في وجه الأطماع التوسعية لإيران.
- يجب على الدول والتنظيمات التي تدعمها إيران، البحث عن مصادر تمويل داخلي، والابتعاد قدر الإمكان على الدعم الإيراني، لأنه في حال رجوع الضغوط الاقتصادية على إيران، فإن دعمها سوف ينقص، هذا إن لم يتوقف بالكامل.
- وضع إستراتيجية مشتركة لدول المنطقة العربية تقوم على التحويل التدريجي والمدروس للعلاقة بين إيران والدول العربية، من علاقة صفرية إلى علاقة غير صفرية، تقوم على

توسيع دائرة المصالح المشتركة بشكل تدريجي لمحاصرة المصالح المتعارضة وتهميشها.

- جعل الدين الإسلامي الحنيف أساسا مرجعية لأنظمة الحكم العربية، وبالتالي النظر للدول التي تتشارك في الدين الإسلامي الواحد باختلاف مذاهبه عامل قوة لتشكيل تكتل إقليمي لا يستهان به، يهدف إلى مواجهة التهديدات الخارجية، وليس العكس.

قائمة المراجع

أولا- باللغة العربية :

أ-الكتب:

1- أبو هلال فراس، **إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، 2011.

2- الأسود صادق، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**، ط1، بغداد: منشورات جامعة بغداد، 1986.

3- الجازي ممدوح بريك محمد، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية 2003-2011**، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2014.

4- النفيسي عبد الله فهد، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، ط2، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2014.

5- النعيمي عبد الكريم فاضل، **العلاقات الإماراتية – الإيرانية بعد 2003**، عمان: دار الجامعة للنشر، 2012.

6- السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، ط1، القاهرة: مكتبة النهضة، 1998.

7- السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، بيروت: دار الجيل، 2001.

8- الراوي رياض، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، ط1، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع، 2006.

9- العتيبي منصور حسن، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979- 2000**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

10-الصمادي فاطمة، **التيارات السياسية في إيران**، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012.

11-بوقارة حسين، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر: دارهومة للنشر، 2012.

12-زعرور هادي، **توازن الرعب**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2013.

13-هاني إلياس الحديثي، **سياسة باكستان الاقليمية 1971-1994**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

14- هارت ليدل، **الإستراتيجية وتأريخها في العالم**، ط2، تر:هيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، 1978.

15- هرمي غي وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ط1، تر:هيثم اللمع، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

16- عبد المنعم ممدوح، **إيران... لماذا؟ نوم الذئاب**، (د ب ن، د د ن، د س ن).

17- مبيض وليد، جورج لتن، **خيارات إيران المعاصرة**، دمشق: منشورات علاء الدين، 2002.

18- نوري النعيمي أحمد، **السياسة الخارجية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.

19- نوري النعيمي أحمد، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة نموذجا**، عمان: دار الزهران للنشر والتوزيع، 2011.

20- نصار مرنا وليد محمد، **المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط 2003-2015**، مصر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، 2015.

21- صالح أماني، عبد الخبير عطا محروس، **العلاقات الدولية البعد الديني والحضاري**، دمشق: دار الفكر للنشر، 2008.

22- غريفيتس مارتن، أوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث: دبي، 2008.

ب- الدوريات:

1- أبو الفضل محمد، "**الهلال الشيعي بين الحقيقة والوهم**"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 54، 2005.

2- الأمين هادي، "**سوريا: خريف مشروع «حزب الله»؟محور العداء**"، مجلة العرب الدولية، العدد 1585، جويلية2013.

3- السيد حسين عدنان، "**مستقبل حزب الله بين الدور الداخلي والروابط الخارجية**" السياسة الدولية، العدد 166، أكتوبر 2006.

4- مرضى شجاع، "**التنافس الإقليمي بين إيران والسعودية وتوازن القوى في الشرق الأوسط**"، مجلة مختارات إيرانية، العدد89، ديسمبر 2007.

5- سهيلة عبد الأنيس محمد، "**العلاقات الإيرانية- الأوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف**"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 126، سبتمبر 2007.

6- عبد الله بلال ، "**احتجاجات البحرين بين الأوضاع الداخلية والتجاذبات الإقليمية**" ، مجلة ملف الأهرام الاستراتيجي ، العدد 201، سبتمبر 2011.

ج- المذكرات و الرسائل الجامعية:

1- اليحي عبد الرحمن عبد الله، **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، 2009.

2- سلامة رجائي، **الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط1979-2011**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

3- بن عباش حورية، **صراع الأدوار لدى المرأة الجزائرية العاملة**، مذكرة ماجستير في علم النفس الصناعي، معهد علم النفس، جامعة قسنطينة، 1995.

4- دندان عبد القادر، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2008.

5- حجاب عبد الله، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979-2011)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2012.

6- سلامة رجائي ، **الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط1979-2011**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

7- نصيب عتيقة، نسرين نموشي، **النظام السياسي في إيران، سياسة مقارنة**، شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.

8- بن غربي حنان، **الدور الإيراني التركي في الشرق الأوسط (2002-2012): دراسة مقارنة**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2014.

9- أبو سعدة محمد أحمد عبد ، **السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ودراسات الشرق الأوسط، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

10- العدوان طايل يوسف عبدا الله، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002-2013**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

11-المهدي شنين محمد، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 .

12- آل رشيد حمد بن محمد، **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام: جامعة الجزائر، 2011-2012.

13- عيساوة آمنة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2010.

د- التقارير:

1- أحمد جابر، **الرؤية الأمريكية لمنابع النفط والغاز في إيران**، تقرير الكونغرس الأمريكي حول النفط الإيراني ، تاريخ الإطلاع: 21-03-2016، عنوان الوثيقة: www.rezgaz.com/debat/show.art.asp?aid=23088

هـ- مواقع الانترنت:

1- القصاب عبد الوهاب، **تقرير بعنوان:العراق في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية**، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2014، ص02. http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/2014327744464771.html

2- علي هند مصطفي ، دورية مختارات إيرانية، موقع البينة، تاريخ الإطلاع 20-03-2016: http://www.albainah.net/index.aspx?function=ltem&id=1430&lang=ar

3- مدونة النون بوست، **في العلاقات العُمانية - الإيرانية – الخليجية**، تاريخ الإطلاع: 20-04-2016، عنوان الوثيقة: http://www.noonpost.net/content/1722

4- منير مراد ، **هل يتأثر اقتصاد إيران بخفض الإمارات تمثيلها الدبلوماسي؟**، تاريخ الإطلاع: 23-04-2016، عنوان الوثيقة: https://ae.aliqtisadi.com

5-**إيران تنتظر الضوء الأخضر لتدخل البحرين**، الجزيرة نت، تاريخ الإطلاع: 21-03-2016، عنوان الوثيقة: http://www.aljazeera.net

6-**إيران والخليج عدو حقيقي أم صديق خفي؟**، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، تاريخ الإطلاع: 21-03-2016، عنوان الوثيقة: http://gulfstudies.info/ar/studies

7- سجادبور كريم، **إيران حليف سورية الإقليمي الوحيد**، مركز كارنيجي لدراسات الشرق الأوسط، تاريخ الإطلاع: 01-05-2016، عنوان الوثيقة: http://carnegieendowment.org/2014/06/09

8-غزال محمد ، **دول الخليج العربية تتعامل بحذر إزاء الخلاف بين إيران والسعودية**، تاريخ الإطلاع 23-04-2016، عنوان الوثيقة: http://www.noonpost.net

ثانيا – باللغة الأجنبية:

A- Books:

1- Felter Joseph and Fishman Braian **, Iranian Strategy in Iraq Politics and Other Means**, New York: Combating Terrorism Center , 2008.

2- Hermann Charles, **Changing Course: When Government choose to redirect Foreign Policy**, International Studies Quarterly, n°34, 1990.

3-Hill Christopher, **The Changing Politics of Foreign Policy**, Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2003.

4-Malhotra Vinay Kumar, **International Relations**, New Delhi: Anmcel Publications, 1993

5-McClelland David C.**, Power: The Inner Experience,** New York: Halsted Press,1975.

6-ShaffeBrenda r, T**he Limits of Culture, Islam and Foreign Policy**, London: Cambridge Massachusetts, 2006.

7-Snyder Richard., H. Bruck W., B. Hudson Sapin and V.**, Foreign policy decision making** (revisited). Basingstoke: Palgrave, 2002.

B- Reviews:

1-Ole Holsti," **Public opinion and foreign policy",** International Studies Quarterly, 36(4) 1992.

2- Campell Steve J.**. "Role Theory, Foreign Policy Advisors, and US Foreign Policy Making"**, International studies association, 40th annual convention, Washington, D.C, February 16-20, 1999. In: http://www.ciaone.org/isa/cas01/

3-International Crisis Group," **Iran in Iraq : How much influence ?"**,Middle East Report N°38 – 21 March 2005. http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iraq-iran-gulf/iran/038-iran-in-iraq-how-much-influence.aspx

C-The Web sites:

1- Manfreda Primoz, **Why Iran Supports the Syrian Regime**, seen in 01-05-2016, to see more: http://middleeast.about.com/od/iran/tp/Why-Iran-Supports-The-Syrian-Regime.htm

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الصفحة
الشكل 01: الموقع الجغرافي لإيران	46
الشكل 02: مضيق هرمز والجزر الثلاث الإيرانية	48
الشكل 03: المنشآت النووية في إيران	56

فهرس المحتويات

مقدمة.....04

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.....14

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....16

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.....16

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم المشابهة لها.....19

المبحث الثاني: نظرية الدور كإطار لتحليل السياسة الخارجية الإيرانية.....26

المطلب الأول: تطور ومفهوم نظرية الدور.....26

المطلب الثاني: نظرية الدور في التحليل السياسي.....30

المبحث الثالث: البعد الديني في العلاقات الدولية.....34

المطلب الأول: مكانة العامل الديني في تنظير العلاقات الدولية.....34

المطلب الثاني: البعد المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية.....36

المطلب الثالث: نظرية الولي الفقيه.....40

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية.....45

المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية.....47

المطلب الأول: المحددات الجيوسياسية والقومية.....47

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية.....50

المطلب الثالث: المحددات العسكرية.....53

المطلب الرابع: الملف النووي.....57

المبحث الثاني: المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية.....61

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية.....**61**

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج.....**64**

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية ضمن تحالفاتها الإقليمية.....**79**

المبحث الثالث: المحددات الدولية للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية.....86

المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.....**86**

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه روسيا الاتحادية.....**97**

المطلب الثالث: أوجه الالتقاء والتباين الروسي الأمريكي حول الدور الإقليمي الإيراني**105**

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية بعد 2011..108

المبحث الأول: الموقف الإيراني من التحولات في المنطقة العربية.....110

المطلب الأول: الموقف الإيراني من الحراك الشعبي في تونس ومصر وليبيا.....**110**

المطلب الثاني: الموقف الإيراني من الاحتجاجات في البحرين.....**111**

المطلب الثالث: الموقف الإيراني من الانتفاضة السورية.....**114**

المطلب الرابع: الموقف الإيراني من الانقلاب الحوثي في اليمن.....**115**

المبحث الثاني: موقف الدول العربية من الاتفاق النووي الإيراني.....118

المطلب الأول: الموقف المصري من الاتفاق النووي الإيراني.....**118**

المطلب الثاني: الموقف السوري من الاتفاق النووي الإيراني.....**121**

المطلب الثالث: موقف دول الخليج من الاتفاق النووي الإيراني.....**121**

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية..126

المطلب الأول: السيناريو الخطي.....**126**

المطلب الثاني: السيناريو السلبي.....**127**

المطلب الثالث: السيناريو الإيجابي.....**129**

الخاتمة.....**131**

قائمة المراجع.....**137**

فهرس الأشكال.....**145**

فهرس المحتويات.....**147**